



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

أحكام الوقف

المؤلف

هلال بن يحيى بن مسلم (هلال الرأي، البصري)







والله اعلم بالصواب ان الله قد افاد الرجل ارضي هذه صدقة موقوفة على ما وصفها وهو رجل يملك ارضاً على هذا  
شأنه حتى لو ان تصدق صاحبها على الفقراء والمساكين او يبيعها ويصدق بغيرها على المساكين ولا يكون وقفاً وهذا قولنا  
فليس له ان يملك ارضاً على هذه صدقة ولو صدق بها على الفقراء والمساكين قالوا لانها بمنزلة  
الزكاة لا يملكها الا على هذه الصدقة كان عليهم ان يصدقوا بها على المساكين وهذا عندنا بمنزلة رجل يملك  
ان يصدق هذه الصدقة فيصدق بها ولا يخرج على ذلك ولو ان رجلاً قال مالي صدقة او قال مالي في المساكين  
قد رماي في المساكين صدقة امره ان يصدق بها ولا يحد ثقل الا ان كان الفقراء اختلفوا فقالوا فلو انهم اذا قال مالي  
صدقة ان فعلت كذا وكذا ان عليه كفارة يمين وقال اخر ان يصدق به ولو قيل احسن الفقهاء ما له وقف وكذا للفقهاء  
**المطلب الاول** قلنا ان ايات لومات هذا الذي قال ارضي هذه صدقة او قال مالي في المساكين صدقة او قال  
مالي صدقة ولم يصدق بها ما كان مقتضى ما قاله جميع ذلك كدورات من ورثته على كتاب الله فليت ايات ان كان  
حياته يصدق بذلك المقتضى ان يصدق على ان يصدق من ذلك او يحول بينه وبين ثمن ما له او ارضه التي جعلها  
صدقة له لا ينبغي للمقتضى ان يحول بينه وبين ثمن ما له او ارضه التي جعلها صدقة ولكنه يومئذ يصدق ان الله ان يصدق  
بذلك ولا يخرج عليه فليس ولو قلنا انما قبل ان يصدق بذلك كدورات قال الا ترى ان الرجل يملك عليه ركة ما له  
فيكون قبل ان يصدق يكون ذلك كدورات من ورثته وليس عليهم ان يردوا من ذلك شيئاً وان اوصى بثلث ذلك  
كان ما اوصى به من الثلث ولا يكون ما اوصى به من ثمنه من مالهم يملك واجبا عليه اشدهما اوجب الله عليه في ما له الا ترى  
ان لومات وعليه كدورات ايمان او نذر او يردود شيئا من ذلك ان ليس على ورثته ان يصدقوا عنه في شيء من ذلك او لا  
تري ان رجلاً يوصي بثلث ثمنه في الاسلام ولم يوص بذلك ليرث على ورثته ان يحجز عنه من ماله ولو اوصى بثلث  
ذلك كان من الثلث وهذا كله قولنا ان حقيقته وعقلى التي قلت انما الحجة على من خالفك وخالفنا ابا حنيفة في ذلك قوله  
ينبغي ان يردوا عنه جميع ذلك من ماله وان لم يوص به لانه بمنزلة من الناس وقاله من الله اوجب من ذلك ليس  
واحد ان يردوا او يقول الحسن قال لا ينبغي ان خالفنا وقاله يصدق قول الحسن في ذلك ان يقول ان مات  
وعليه من زكاة او كدورات ايمان او نذر او قبل ان يرد ذلك وعليه دين سوى ذلك لعدم شئ وما لا يبلغ  
جميع ذلك ان يفسد ما له من جميع عمره وما له هذه الكدورات والركوة والحج والنفقة ورثته وما له من  
ويحلل دين الناس وهذه الاشياء لو لم يكن هذا القول ان يصدق عنه الكدورات ايماناً بعد موته ويصح ويبرك  
عنه وعليه دين ليرتضى بهذا اتيح ان يصدق ما له فيفسد دينه من الناس ومن هذه الديون التي لله عليه وينبغي  
ان يصدق عنه وذلك من جميع ما له ان لم يوص به وينبغي القاضى ان يصدق عليه دينه دون لوماته وهذه الاشياء التي  
عليه لا تعاقبها امر ليرثها احسن الفقهاء والحكام فقلنا ان ايات ارضي هذه صدقة على المساكين قال  
هذا والمطلب الاول سوار وهذا كله قولنا ان حقيقته وتولنا سوار ان قال صدقة على المساكين او قال صدقة  
ويكتب قاله ثم سوار وكل صدقة لا تنافي الى احد من المساكين قلت ايات رجلاً قال ارضي هذه صدقة  
حدودها موصها بوقفه ولم يرد على ذلك قليلاً ولا كثيراً قال لا يكون ارضه هذه صدقة ولا وقفاً في قوله  
الى حقيقته وتولنا في قوله الى يوسف اذا قال ارضي هذه صدقة او قال ارضي موقوفة ولم يرد على ذلك في قوله  
يولد موقوفة لغيره جامع للوقف والفقراء ويكون وقفاً للمساكين وهذا قوله عثمان النبي قلت ولم قلت اذا قال  
ارضى هذه وقف ولم يرد على ذلك ان اوقفه باطل وخالفنا ابا يوسف قال لان الوقف يكون للفقير والفقير  
ولم يرد على ما لا يملك ابطله لان هذا وقف ولم يرد سبيله ووجهه ما وقف على هذا باطل الا ترى ان رجلاً  
قال ارضي هذه موقوفة ولم يرد على ذلك ليركن وقفاً وكذلك قوله موقوفة لغيره ما وقف على ما وصفت لك قلت  
ولم قلت اذا قال ارضي هذه صدقة ولم يرد على ذلك اسرته ان يصدق بها واذا قال ارضي موقوفة لغيره

ان سعدق بنادنا لان الصدقة تملكها المساكين الا ان يعلم انه موقوفة على ما وصفها وهو رجل يملك ارضاً على هذا  
شأنه حتى لو ان تصدق صاحبها على الفقراء والمساكين او يبيعها ويصدق بغيرها على المساكين ولا يكون وقفاً وهذا قولنا  
فليس له ان يملك ارضاً على هذه صدقة ولو صدق بها على الفقراء والمساكين قالوا لانها بمنزلة  
الزكاة لا يملكها الا على هذه الصدقة كان عليهم ان يصدقوا بها على المساكين وهذا عندنا بمنزلة رجل يملك  
ان يصدق هذه الصدقة فيصدق بها ولا يخرج على ذلك ولو ان رجلاً قال مالي صدقة او قال مالي في المساكين  
قد رماي في المساكين صدقة امره ان يصدق بها ولا يحد ثقل الا ان كان الفقراء اختلفوا فقالوا فلو انهم اذا قال مالي  
صدقة ان فعلت كذا وكذا ان عليه كفارة يمين وقال اخر ان يصدق به ولو قيل احسن الفقهاء ما له وقف وكذا للفقهاء  
**المطلب الاول** قلنا ان ايات لومات هذا الذي قال ارضي هذه صدقة او قال مالي في المساكين صدقة او قال  
مالي صدقة ولم يصدق بها ما كان مقتضى ما قاله جميع ذلك كدورات من ورثته على كتاب الله فليت ايات ان كان  
حياته يصدق بذلك المقتضى ان يصدق على ان يصدق من ذلك او يحول بينه وبين ثمن ما له او ارضه التي جعلها  
صدقة له لا ينبغي للمقتضى ان يحول بينه وبين ثمن ما له او ارضه التي جعلها صدقة ولكنه يومئذ يصدق ان الله ان يصدق  
بذلك ولا يخرج عليه فليس ولو قلنا انما قبل ان يصدق بذلك كدورات قال الا ترى ان الرجل يملك عليه ركة ما له  
فيكون قبل ان يصدق يكون ذلك كدورات من ورثته وليس عليهم ان يردوا من ذلك شيئاً وان اوصى بثلث ذلك  
كان ما اوصى به من الثلث ولا يكون ما اوصى به من ثمنه من مالهم يملك واجبا عليه اشدهما اوجب الله عليه في ما له الا ترى  
ان لومات وعليه كدورات ايمان او نذر او يردود شيئا من ذلك ان ليس على ورثته ان يصدقوا عنه في شيء من ذلك او لا  
تري ان رجلاً يوصي بثلث ثمنه في الاسلام ولم يوص بذلك ليرث على ورثته ان يحجز عنه من ماله ولو اوصى بثلث  
ذلك كان من الثلث وهذا كله قولنا ان حقيقته وعقلى التي قلت انما الحجة على من خالفك وخالفنا ابا حنيفة في ذلك قوله  
ينبغي ان يردوا عنه جميع ذلك من ماله وان لم يوص به لانه بمنزلة من الناس وقاله من الله اوجب من ذلك ليس  
واحد ان يردوا او يقول الحسن قال لا ينبغي ان خالفنا وقاله يصدق قول الحسن في ذلك ان يقول ان مات  
وعليه من زكاة او كدورات ايمان او نذر او قبل ان يرد ذلك وعليه دين سوى ذلك لعدم شئ وما لا يبلغ  
جميع ذلك ان يفسد ما له من جميع عمره وما له هذه الكدورات والركوة والحج والنفقة ورثته وما له من  
ويحلل دين الناس وهذه الاشياء لو لم يكن هذا القول ان يصدق عنه الكدورات ايماناً بعد موته ويصح ويبرك  
عنه وعليه دين ليرتضى بهذا اتيح ان يصدق ما له فيفسد دينه من الناس ومن هذه الديون التي لله عليه وينبغي  
ان يصدق عنه وذلك من جميع ما له ان لم يوص به وينبغي القاضى ان يصدق عليه دينه دون لوماته وهذه الاشياء التي  
عليه لا تعاقبها امر ليرثها احسن الفقهاء والحكام فقلنا ان ايات ارضي هذه صدقة على المساكين قال  
هذا والمطلب الاول سوار وهذا كله قولنا ان حقيقته وتولنا سوار ان قال صدقة على المساكين او قال صدقة  
ويكتب قاله ثم سوار وكل صدقة لا تنافي الى احد من المساكين قلت ايات رجلاً قال ارضي هذه صدقة  
حدودها موصها بوقفه ولم يرد على ذلك قليلاً ولا كثيراً قال لا يكون ارضه هذه صدقة ولا وقفاً في قوله  
الى حقيقته وتولنا في قوله الى يوسف اذا قال ارضي هذه صدقة او قال ارضي موقوفة ولم يرد على ذلك في قوله  
يولد موقوفة لغيره جامع للوقف والفقراء ويكون وقفاً للمساكين وهذا قوله عثمان النبي قلت ولم قلت اذا قال  
ارضى هذه وقف ولم يرد على ذلك ان اوقفه باطل وخالفنا ابا يوسف قال لان الوقف يكون للفقير والفقير  
ولم يرد على ما لا يملك ابطله لان هذا وقف ولم يرد سبيله ووجهه ما وقف على هذا باطل الا ترى ان رجلاً  
قال ارضي هذه موقوفة ولم يرد على ذلك ليركن وقفاً وكذلك قوله موقوفة لغيره ما وقف على ما وصفت لك قلت  
ولم قلت اذا قال ارضي هذه صدقة ولم يرد على ذلك اسرته ان يصدق بها واذا قال ارضي موقوفة لغيره



عليه وسلم اذا قال ارضي هذه صدقة ولم يزل يكره حتى اصليها بشارت منزله المذمور  
وخرجت من ان يكون محبوبه الاصل على ما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخطاب واما اذا قال موقوفه ولم يزل  
على ذلك فليس بوقف موقوفه دليل على انها الفقراء ولا دليل على انها لا تباع لان الوقف يكون للفقير ولا ان لا تباع  
وقف الدين والوصايا وحسب الاصل هذا وقف لم يسم سبيلا وجوهه لم يصدق بذلك فخرج من ان يكون ما امر  
به النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب لا ينادى كوقف الاصل وليرد ذكر الصدقة على ما امر به عن الخطاب رضي  
الله عنه ذلك ابطلة حتى يجمع الكلامان الصدقة والحبس فاذا احتسب كان الوقف جائز على ما وصفت لك قلت اريت  
ان قال ارضي موقوفه صدقة قال جائز الموقوف في ذلك سواء قلت اريت اذا قال حبس صدقة اوقا  
صدقة حبس قال هذا جائز على ما وصفت لك قلت اريت اذا قال ارضي هذه موقوفه صدقة اوقا صدقة بحسبه  
قال هذا جائز على ما وصفت لك في قولنا وما في قول ان حبسه فانه لا يجوز في ذلك وقال البرجل يوسف  
يخلف قوله بحسبه عندنا وقوله موقوفه موقوفه من معنى الوقف من قول الرجل ارضي موقوفه وقال بهي لغة  
من لغة اهل الحجاز موقوفه عندهم لا يحل وفي اوقافهم في معنى الوقف من قول الرجل ارضي موقوفه قلت اريت  
ان قال ارضي هذه حبس وقف ولم يزل على ذلك قال هذا باطل لا يجوز في قولنا ولا في قول ان حبسه  
قلت ولم تزل ذلك قال لان معنى قوله ومعنى قوله حبس سواء كانا قال ارضي هذه وقف فهذا  
باطل لا يجوز في قولنا قلت وكذلك لو قال بهي بحسبه حبس او حبس بحسبه قال نعم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل  
وليس لهم العلم فذلك ابطلة قلت ولو قال ارضي هذه موقوفه حبس لا تباع ولا يوهب ولا يورث ولا  
يرد على ذلك قال هذا والغالب الاراد سواء لا يجوز الا ان يجعل فيها معنى الصدقة والمساكين حبس  
الاصل نحو ذلك عندنا وما في قول ان حبسه فلا يجوز ذلك وان جعل اخر للمساكين وقال اهل البصر  
اذا جعل اخر للمساكين لم يند اجاز ولا فلا يجوز ذلك اريت اذا قال ارضي هذه موقوفه ابدل لم يرد على  
ذلك قال هذا جائز وهو بمنزلة صدقة موقوفه لله تعالى ابدل لان في قوله موقوفه ابدل دليل انه  
اراد بها المساكين لانه في قوله توبه الى الله بقوله الله وخرجت من ان يكون موقوفه الدين بقوله ابدل الا ترى  
ان رجلا لو قال ارضي هذه موقوفه ابدل لا تباع ولا يوهب ولا يورث لان رث الله الذي له ميراث السموات  
والارض ان ذلك جائز وكذلك لو قال لوجه الله والمطلب بوابه وكذلك لو قال قد اوصيتك ان توقف ثلث ارضي  
بعد وفاي لله ابدل لا تباع ولا يوهب ولا يورث كان هذا اوقفا صحيحا قال ابو يوسف يخله لا يجوز ذلك الا ان  
قال ما في صدقة لوجه الله تعالى ان يخرج على ما وصفت لك واذا قال ارضي هذه صدقة موقوفه  
على فلان ولم يزل على ذلك قال هذا جائز لان بدنها اليه ملك اصلها والحق وقفا وهذا اقول ان حبيبه  
وقولنا وليس الوقف هكذا اذا قال ارضي صدقة موقوفه على فلان ولم يملك فلان اصلها لان قوله موقوفه حبس اصلها  
فصار الذي يصدق به على فلان منها الغلة دون التربة لذلك ايتى بذلك كون موقوفه فلان على ما عاش فاذا اهلك  
كانت الغلة للفقراء والمساكين قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفه لله ابدل على فلان قال نعم هذا جائز ولان الغلة  
حيوته فاذا ماتت فالغلة للفقراء والمساكين والاصل وقف وكذلك لو قال صدقة موقوفه لله على ولدي وشيلى وعلى  
ولده فلان وبسببه وعلى قرابته قال نعم هذا كله وقف جائز الغلة لهم جميعا فاذا اهلكوا كانت الغلة للفقراء والمساكين  
قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفه لله ابدل على فلان وبسببه قال نعم هذا جائز وهذا بمنزلة قوله ارضي موقوفه  
على الفقراء او المساكين على ان يبدل انعطى فلان غلتها ما عاش فقفا لا يورثه فقفا وقفا صحيحا وجعلها للفقراء  
الا انه استثنى غلتها فلان ما عاش وفلان ممن له يجوز له الوقف وحوز له البنا وقد قاله ناس من الفقهاء لا يجوز  
الوقف وان قال صدقة موقوفه حتى يحل اخرها للمساكين ومن حشمتا على من قال لهذا القول السهم الذي  
جعل عن الخطاب من وقفه لدوي القربى ولم يجعل اخرها للمساكين وبلغ في قول من خالفنا في ذلك ان يطل

السهم الذي جعله عن الخطاب من وقفه لدوي القربى لان اخره للمساكين وهذا جائز وهو جار على ما  
ما امر به عن الخطاب رضي الله عنه وقد اثنانا ان الرئيس الغوام صدقة بدو وقفا على المردودة  
من بنيان ولم يملك اخرها للمساكين بعد من قال لا يجوز الوقف حتى يكون اخره للمساكين ان لا يجوز عنده  
وقف الزبير وليس بهي وبني وهذا كله جائز اذا قال صدقة موقوفه قلت اريت اذا قال ارضي هذه موقوفه  
على لدوي ونسلي قال هذا لا يجوز لانه لم يسم اخرها للمساكين ولم يجعل للصدقة ولا للمساكين ذكرا ولا مؤنثا  
واذا قال صدقة موقوفه ذكر المساكين بقوله صدقة هذا جائز وكذا اوقا ارضي هذه موقوفه لا تباع  
ولا يوهب ولا يورث على ولدك وبني ارضي هذا والاراد بالاراد ولا يجوز في ذلك الا ان  
ان يقول صدقة واخلف اخرها للمساكين قلت اريت لو قال ارضي صدقة لا تباع لم يرد على ذلك قال هذا  
باطل ولا يكون وقفا وكيفية بوسان يصدق بها قلت ولو قال ارضي هذه وقف على المساكين قال هذا جائز  
لان قد حبس اصلها وصارت صدقة على المساكين بالانفاد وان الرقبة وكذلك الوقف الجارة قلت وكذلك  
لو قال ارضي هذه موقوفه على وجه الخير والبر قال نعم هذا ايضا جائز قلت وكذلك اذا قال على  
وجه البر والبر والبر والبر ولم يرد على ذلك قال نعم هذا كله جائز وكذا لو قال موقوفه على سبيل قال  
نعم هذا كله جائز لا يري ان عن الخطاب قد جعل من وقفه سبها على سبيل لم يند اجاز عندنا وكذلك لو قال للجهاد  
ارني الجهاد قال نعم هذا كله جائز وكذلك لو قال موقوفه لوقف اوقا ليعتق بئنها لوقف اوقا  
يعان بئنها المكاتب قال نعم هذا كله جائز على ما وصفت لك اذا ذكر حبس الاصل موقوفه قال بهي موقوفه  
او وقف على كذا وكذا وسمى وجهها من وجه البر لا يحاط به فهو بمنزلة قوله موقوفه على المساكين وهو بمنزلة قوله  
صدقة موقوفه لان الصدقة على المساكين من البر فاذا ذكر حبس الاصل على وجه من وجه البر لا يقطع فهو بمنزلة قوله  
على البنياني ولم يزد كصدقة فهو سواء وهو وقف جائز فلا يكون البنياني الاغنيا منهم شيء انما هي موقوفه على فقرا البنياني  
الا ترى ان رجلا قال قلت ما لي بعد وفاي للبنياني جعلت ذلك البنياني من الفقراء وان الاغنيا كذلك  
الاباء الاول ذلك وكذلك لو قال لدوي او المنقطع منهم قال نعم هذا كله جائز قلت وكذلك لو قال  
ارضني هذه موقوفه على سبى فلان ولم يوهب محصور قال الوقف باطل الا ترى انم اذا انقضوا لم يرد على  
من يكون الوقف وهذا بمنزلة قوله موقوفه على فلان وامر به على هذا ابدل باطل لا يجوز لانه لم يزل صدقة  
ولم يجعل اخرها للمساكين ولم يجعلها على وجه من وجه البر ايتى لا يقطع قال ولم اجز قوله على سبى فلان  
وهم محصور جعلت البني والفقير فيه سواء واذا كانوا لا يحصون فانما هم للفقراء وان الاغنيا لا يري الى قوله  
تعالى واعلموا انما عنتهم من شيء فان لله حصة والرسول ولذي القربى والبنياني والمساكين يجعل المسلمون في  
ذلك في سبى الفقراء ومن سبى الاغنيا كذلك اذا قال صدقة موقوفه على سبى فلان ولم يملك فلان اصلها فان قوله موقوفه على سبى  
الفقراء وان الاغنيا لا يري ان البنياني الاغنيا يكون لهم في الحبس حتى فاذا انقضوا انقضوا وامر الوقف اذا كان على  
بنياني باعياهم اعطوا استثنوا ولم يملكوا ذلك اريت لو قال ارضي هذه موقوفه على البنياني اوقا صدقة  
في وجه البر والخير والجهاد والصدقة والسبيل قال هذا كله باطل لا يكون اوقا وانما كانه فيما بينه وبين الله  
ان ينفذ ذلك ولا يحجره على ذلك فان مات قبل ان ينفذ ذلك كان ميراثا لورثته وهذا بمنزلة قوله صدقة  
على المساكين او بمنزلة قوله ما لي في المساكين وهو على ما وصفت لك واوقا ارضي هذه موقوفه على كنان  
الموتى او حفرة القبر قال نعم هذا كله جائز لانه وجه من وجه الخير لا يقطع قلت وكذلك لو قال موقوفه بشيرا  
بئنها ما يصدق به اوقا قال بهي موقوفه على سبى المساجد وعلى سبى المحصور او الفقراء او على عماله  
ذلك او على بنيان ذلك قال نعم هذا كله جائز قلت لو قال ارضي هذه موقوفه على بنيان بني تحميم وهم لا



تخصون قال سم الشامي الذي جعل لهم منهم من الحسن والوقف جائز على قدر ما دون اعتبارهم فلما  
ارابت ارضي هذه موقوفه على فقراي قال هذا باطل لا يجوز ان يملكوا ارضهم ولا يحل اخوها  
للمساكين ولم يتخلل صدقة موقوفه قلت ارابت لوقال موقوفه على فلان فاذا هلك نزل للفقراء قال هذا  
جائز على ما وقف عليه وكذلك لوقال وقف على فلان صدقة قال هذا جائز وهذا جائز قوله صدقة  
موقوفه القدرم والمخير في هذا سوار قلت لوقال ارضي هذه على فلان صدقة موقوفه قال نعم هذا جائز  
قلت ولوقال ارضي هذه صدقة على فلان موقوفه قال نعم هذا جائز والدم والمخير منه سواء  
واما الواحدة فانه كان لا يجوز شيئا من ذلك ولا يجوز شيئا من الوقف فلما لم يزل يقول في حديثه ليراجع  
قال لا اثر الذي جاء من شرح في ابطالها لان رب الدار ماله لها فاذا اوصفها لم يخرج من ملكه الى ملك احد  
فلما انما الاثر في اجازتها في اكثر واعز من حديث شرح واما قوله ليراجع من ملك الى ملك احد فتدعه  
راينا الرجل جعل داره سجدة لله لا سماع ولا توب ولا نورث وليس له ان يرجع فيه فهذا مسجد قد خرج من  
ملكه الى ملك غيره وقد اجاز ذلك في ارضي المسجد والوقف وهو اعندنا سواء ومن محتجنا على ان يفسر  
للمساجد التي احدها المسلمون والرجل جعل داره مقبرة للمسلمين بدفون فيها موتاهم ولا يكون له الرجوع فيها  
وكذلك الرجل جعل لنفسه في طريق مكة واولئك الخانات اذا اتخذها الرجل لابن السبيل والمسافرين  
والباطر يحدها المسلمين وكذلك الرجل يدفع طائفة من داره لطريق المسلمين سطر فون فدان ذلك جائز  
وليس له الرجوع فيها اذا انطرق المسلمون فيها واولئك الرجل سبي الدار في تعد من القفر والمسلمين وسكنها الرأ  
وكذلك ينفذها على ان يسكنها فقرا حاج المسلمين ويعتبر بهم في اكله عند حاجته وهو في قولنا ان يفسر  
الا مسجد لا يبرك من ملكه الى ملك غيره ومن محتجنا في ذلك الرجل يدفع صدقة اهله وعنه الى المتصدق  
ثم يبرك تل ان ينفذها المتصدق ليس لورثته فيها حق وهي كسائر الصدقة فهذا قد خرج من ملكه فلم يزل  
الى ملكه وكذلك تلك الوقف وكذلك الذي يضع صدقة الفطر في المسجد الجامع الذي يجعلها السلوك  
وليس له الرجوع فيها وان مات ليرث عنه وكذلك هذه الاشياء ثابتة على ما وصفت لك قال سم ليلبي  
اذ اجعل ارضه صدقة موقوفه واشهد على ذلك وجعل اخوها للمساكين ولم يدعها الى وال يقوم لها رجل  
تس من الولاء لها فان الوقف باطل لا يجوز وقال ان وكل رجلا يقبضها منه وجعله لوالي لها فان الوقف  
جائز صحيح اذ قبضها وهي موقوفه على مثل ما اوقفها عليه ولا يقدرا ان يرجع فيها وان مات ليرث ميراثا للورثه  
وان لم يرجعها من يده الى غيره لم يجز ذلك لانها صدقة غير موقوفة وله ان يرجع فيها وان يبيعها متى بدا  
له وان مات كان ميراثا منه ويهدى غيرها اذ قبضها الى غير صاحبها ولا غيرها اذا كانت في يد صاحبها  
واما في قولنا وتول الى يوسف واهل النضر فان الوقف صحيح جائز وان لم يقبضها الى غير ربي صاحبها  
فان قال اخبر فاعن الرجل يصدق عن الرجل بالارض يجوز للمتصدق بها عليه تل ان يبيعها مالا لا يجوز  
ولا يكون صدقة على الرجل الا به لينة فان هذا الذي لا يملك فيها احد من الفقهاء اجازها فاذا انقبض غيرها  
من اجاز الوقف ومن لم يحرك اليه بل ذلك لا يجوز حتى يقبض الصدقة الموقوفة التي يجبرها ليعمل بها وبطاعتها  
بعضهم ولا يراها شيئا من ارضهم غير موقوفه اما ينبغي ان يقاس الصدقة الموقوفة التي في حوزتها  
الا حلال ما تصدقه التي يجبرها الناس كلهم بلكا لا يجوز الصدقة التي يجبرها الناس الا موقوفة بلكا لا يجوز  
الصدقة الموقوفة الا موقوفة بلها لا يشبه التي ليست بموقوفة الصدقة الموقوفة قالوا لئلا ينشأ من افتراقها  
فاذا قيل لم يقولوا في الصدقة التي ليست بموقوفة اذا اجازت املك قالوا نعم بلها فالصدقة الموقوفة  
اذ اجازت املك قالوا لا يملكها لئلا ينشأ من افتراقها ومن قبل ان الصدقة التي ليست بموقوفة خرج من

ملك

ملك صاحبها الى ملك المتصدق بها عليها فلا بد اذ اصابته ملكه عليها من ان ينفذها والصدقة الموقوفة  
لا تروى ملك صاحبها الى ملك احد من الناس كلهم ولا يحل ان يبيعها في القبض اذ اكان ملك  
الصدقة موقوف من ملك الى ملك واذا اكان ملكا لا يروى الى ملك لا يحل ان يبيعها وهو بمنزلة الفقه بهذا  
تصل ما من الصدقة الموقوفة ومن الصدقة التي ليست بموقوفة بلها اخر وناعن الرجل يحري الى  
الرجل في السبي الحربي واحدها اجوزا امرا والدي جعل له الجارية في ذلك التي قالوا بل الذي جعل الجارية  
اجوزا امرا من جارية فلما فاذا اقاله الواقف قد ينفذها من نفسه اجوز ذلك قالوا فلما فاذا اقاله  
قد وكلت هذا في قبضها متى وقبضها متى قالوا هذا جائز فلما فاذا اجعل ذلك هو نفسه ليرجع واذا اكل ذلك  
التفعل جائز هل رايتم احدا لا يجوز فصدقه في شيء ولا يجوز فعل وكيله فيه ولا يجوز فعل وكيله الا ماله قالوا  
انما يريدنا لو كمل ان يخرج من يد الواقف من نفسه فاذا انقبضها الواقف من نفسه ليرجع من يديه تلك  
المن يد الوكيل بدس وكيله قالوا نعم فلما فيد الوكيل ويد الوكيل سواء ولما لم يفسر ما يشبه الوقف بصدقة  
الرجل على الرجل قالوا نعم قبل لم اجبر وناعن رجل قال هذه الدراهم صدقة في المساكين اخرجت عن ملكه قالوا  
لا تملك لهم هذا سوار الصدقة الموقوفة في قولنا التي لم ينفذها قالوا نعم لان وكلها ما جاز ان يقبض وانما خرجت  
من ملك صاحبها بالقبض فلما فان وكل المتصدق بصدقه الدراهم رجلا يقبضها منه المسلمون لا يجوز ذلك  
حتى يجوز في الوقف ويخرج من ملك الذي يصدق بها فان قلتم لا يجوز حتى يصدق بها وبملك فقد فرغتم من  
الوقف والصدقة التي تملك فلا تخفى علينا بالصدقات التي اجمع الناس عليها لئلا يكون الا مقبوضه وان  
قلتم في هذا انه جائز اذ قبضها الوكيل من الذي يصدق بها فندجارت وخرجت من ملك المتصدق بها وحلتم  
فلما الواقف سواء فاعلموا ان في رجل وحبته عليه ركن ماله وكل رجلا في قبضها للمساكين ويدفعها اليهم  
اكون هذه الدراهم التي يدفعها الى الوكيل الى المساكين ويخرج الدراهم من ملك صاحبها فان قلتم خرجت من  
ملك صاحبها كما خرجت الدراهم التي قبضها صاحبها صدقة فليقبض في قولكم ان يجبره من الركا كما انه لو دفعها  
الى المتصدق خرجت من ملكه واجرت لان قبض الوكيل هذا المساكين قبض ناي قولنا اقبض من هذا وان قلتم  
لا يشبه هذا الاول فمن اس افترقا ومن اس فرقتم بينهما فان قال هذا اكله سواء يجبره ذلك اذ انقبض  
هذا الوكيل قبل له فاقبول في رجل يكون له ارض العشر نجيب عليه العشر فيقول رجلا في قبض العشر  
الجوز ذلك فان قال لا يجوز فندرك قوله وان قال لا يجوز ذلك وهذا والناس الاول سواء  
مبل كم وكذلك يقول في صدقة الاجل والفقير والعلم وكل صاحبها ما يبيع من ذلك وكلما يدفعها اليه  
ويجبره ذلك فاي س اقلع من هذا وكذلك القول في الذي يجب فيه الحبس في قال هذا القول قد جعل وكيل  
الرجل بمنزلة المتصدق بنصار الرجل يستعمل نفسه من شانه وهذا اكله عند لا يجوز ولا يشبه ما خرج من ملك  
الرجل الى ملك المتصدق ما لا يخرج الى ملك احد قلت ارابت الرجل يقف ارضه من ارض الخراج فان الوقف  
والصدقة في ارض الخراج سواء فكذلك ولم اجز ذلك قال لان ملك ارض الخراج لا يملكها وعليهم فيها الخراج قلت  
ارابت ان وقف ارضها من ارض الخراج والوقف هو الخراج قال لا يجوز ان وقف لانه اكار وليس له من الاصل  
شي ولا يكون الوقف الا في الاصل الا ترى انه لو كان فيها اكاره وله فيها شيء بشرط فوقف اكاره لم يجز ذلك  
مك ذلك الخراج الاول قلت ارابت ان وقف صاحب الخراج ارضه وهو المالك الاصل قال الوقف جائز  
فان قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان وبسببها قال انقضوا في المساكين قال هذا اجاز ومن سبي له  
من الفرق وبدا بغيره بعد نواته على مثل ما شرط الا ترى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على الفقراء والمساكين  
سواء فلان فيعطى كلهم فلان لا املك بلكا لا يجوز الصدقة التي يجبرها الناس الا موقوفة بلكا لا يجوز  
قلت ارابت الصدقة الموقوفة اكون في شيء من الجيران قال لا تمتنعوا في الجيران قال لا يجوز الوقف في شيء من ذلك



ما خلا الدور والارضين والكرام والسلاح المعبدق به الموتوف في سبل الله فانه جاز على ما وصفت له  
تلك ارباب رجلا له ارض فيها رقيق ونيران جعلها صابها صدقة موزعة بما فيها من العبيد والنيران قال  
هذا جاز وبه سيج ما فيه ما هو قوف على ما شرطت له واجرت وقعة في العبيد الذين فيها والنيران وانت لا تغير  
وقت عبده ولا تور ولا تجوز الا في الاصل قال ههنا مختلفان اذا وقف الارض ما فيها من العبيد والنيران  
خاصة لا يجوز الا في الاصل جاز لانهم اذا كانوا موقوفين دون الاصل فليسوا تبعوا للاصل ولا يجوز  
الوقت الا ترى ان رجلا لو وقف بناء داره دون اصلها لم يجز ذلك ولو وقف الدار ما فيها من البنات جاز ذلك  
واذا وقفهم دون الارض لم يجز ذلك ولما ان عليا بن ابي طالب روي انه عليه وقف ارض له فيها رقيقا واه  
اعلم يا **الرجل سجد داره سجدا او خان او متعة او عين** واذا جعل داره سجدا للمسلمين او  
كان في المسجد واسجد على ان جعلها سجدا لله تعالى فهذا عندنا جاز وان لم يكن صلى فيه وهذا خلاف قول ابي حنيفة  
وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا يكون مسجد احق بصلى فيه من قال في الوقت انه جاز وان لم يصب اذ اشهد  
عليها فبني له ان يقول في المسجد جاز وان لم يصب فيه اذ كان قد اشهد عليه لانها لا يخرجان من تلك المصداق  
هما اني كنت احدث من قال في المسجد لا يكون حتى يصلى فيها جعل الصلاة فيها منزلة القبول فلا بد ان يكون  
الوقت لا يكون الا مقبوضا وما نحن فترها سواء اذ اشهد على الوقت وسما المسجد واشهد عليه فيها جازان جميعا  
صلى في المسجد او لم يصلى فيه قلت اريت الرجل سبي الخان بيا للمسلمين كما سبي الخانات واشهد انه جعله خانا للامم بمنزلة  
المسجون قال ههنا عندنا جاز وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز ذلك وما في قول من يقول ان الوقت لا يكون  
الا مقبوضا فلا يجوز ذلك حتى تنزله المارة فاذا انزلوه جعل ذلك كلقبض واجاز ذلك قلت اريت الرجل  
يخدم داره ويحلبها بخرماتين للمسلمين قال ههنا عندنا جاز وقد خرجت من مكك وصارت تتبع وسواها اذا  
اشهد على ذلك في وقتها احد او لم يصب في ما في قول من قال من لا يجوز الوقت الا مقبوضا فلا يجوز ذلك حتى  
يدين فيها احد اصحابنا قلت اريت الرجل يحفر النهر في ثلاث من الارض او في طريق مكة او في بعض الامصار  
ويحلبها سبائة للمسلمين ونفاهم قال ههنا عندنا جاز استقي منها الماء او لم يصب في ما في قول ابي حنيفة فلا يجوز  
ذلك من تحتها عليه وعلى ما قلنا في ذلك يروى في رومة الى وقتها عثم بن عفان قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فان قال لا يكون المسجد سجدا احق بصلى فيه قبل له يا مولى في رجل جعل داره سجدا وبنيها كما سبي المسجد  
وكتب بذلك كتابا واشهد على ذلك فهو دار او قري كناية على جعل مسجد الله تعالى ابد الاباء ولا يرب ولا يرب  
يصلى فيه المسلمون مات قبل ان يصلى فيه احد يكون ميراثا فاي القول ايت من هذا قلت اريت الرجل يشتري  
الموضع فويده في طريق المسلمين ويحمله طريقا لهم ويشهد على ذلك قال ههنا جاز عندنا وقد خرج من مكك وصار  
طريقا وكذلك الشطره يحدها الدحل للمسلمين وسطرون فيها قال ههنا لا يكون بناؤها ميراثا ولا ورثته وقد صارت  
وقالت اريت الرجل يبي الدار في قوم من كفور المسلمين ويشهد انه قد جعلها سكنا سبيل الله للمسلمين وقفا  
قال ههنا جاز قلت اريت لو استري دارا بمكة وجعلها موقوفة نسكها للحج والعمرى قال ههنا جاز وفي  
وقف على ما وقفها وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز ذلك والله اعلم **باب الرجل**  
**يبيع الارض على مساكين ولا يشترط العار** قلت اريت الرجل يبيع الارض وقفا صحيحا جازا  
للمساكين ولا يذكر عارها كيف التول في ذلك عندك قال ينبغي للقاضي ان يبدأ فيفق من كل ما اخرج  
الله من علات هذه الارض على عارها واصلاحها ثم يبيع ما فضل بعد ذلك من علاتها في الفقراء والمساكين قلت ولم  
تلك ذلك والوقف لا يشترط ان يبيعها الله تعالى عارها ولا يبدأ في عارها حذرت الارض وكان  
في ذلك ضررا على الفقراء والمساكين في مصطلحهم والتوفير عليهم الا ترى ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلا اوصى قبال  
اذا انات يخدمت عبيدي فلان ان الرخصة جازة بخدمته فلان كما اوصى ما عاش وعلى فلان الموتى لم يخدمه  
العبد

العبد يفتقه في طامه وكسوته وما يصلحه وكذلك قال ابو حنيفة في رجل اوصى لرجل بعهده ارضه ان سقى الخيل  
اذا كانت فيها خيل على الموصى لم يعلها فاكنت الرخصة بعلتها للفقراء والمساكين وما رتبها عليهم الا انهم يروى ليسوا بما عاينهم  
فاخذهم بالعار كما اخوف فيما الموصى له بالعهدة فلما كانوا على ذلك اخذت مما صار لهم من العلة النفقة للغان هذه  
الارض لانهم ليسوا بما عاينهم فاخذهم الا ترى ان الامام في ارض الخراج له ان يبيع لم يدر ما يبيع و واحد هجر  
ما لعماء ويكون نصيب الامام والخراج فيما فضل بعد العارة لان ارض الخراج للمسلمين عامة وكذلك كلما كان يوقف  
على الفقراء والمساكين فانه يبدأ فينقب عن الوقت ما يبيعهم به يكون ما بقي للفقراء ان ارض الخراج تعرف ما فضل  
بعد عمارتها كانت في جوه الخراج قلت اريت هذه الوقوف الذي وصفت لك ان كان فيها رجل وحضر الامام بهاء  
هلك بخلها وذها به يجرى للقائم ما مرها ان يسرى من علاتها شيئا فعرسه لكيلا يلقى بخلها ويحلف بوجهها  
بعضا قال اري ذلك وامر به قلت اريت ان كان قطعة منها سبعة اشئ فيها الا ترى ان يبيد ان يبيع ما فيها  
من سبعة ثم يكون بعد ذلك للفقراء على ما وصفت لك قال نعم لان فيها الزيادة في غلتها وعارها واصلاحها  
قلت وكذلك حفر سواها واصلاحها وتنميد ها واصلاح مساقها وزيادة ما كان مستوفيا في علاتها  
قال نعم ينبغي ان يفعل ذلك كله ويجريها المعروف والاصلاح قلت وتري ان يبيد فيها قرية تكون لا كوتها  
وحفاظها ويحرم منها عمارها قال نعم اذا احتاج الى ذلك اريت له ان يعمل لان في ذلك حفظ الارض وعلها  
قلت اري له ان يبيد فيها بيوتا ويستعملها قلت لا اري له ذلك لان علات الارضين ليست بطلب في اجارة  
البيوت واسما بطلب في الخلل والتعجر والزعم قلت فان كانت متصلة بالارض محصورة بالمصر مما ليس بخل  
من مثلها العلة العظمى من اجور البيوت الا ترى للقائم هذه ان يبيد فيها بيوتا ويبيد عليها وي افضل من علات  
الخلل والسجور قال نعم اري له ذلك اذا كانت الارض متصلة ببيوت المصر وكان ثلاث بطل من مثلها  
وهي عندى بمنزلة الدور قلت اري له ان يبيع هذه الارض موارعه من رجل سبينا معلومة قال  
نعم اذا اري ذلك فعلا وملاحي ينبغي للامام بامر هذه العبد ان يفعل ذلك قلت وكذلك لو كان الوقف  
اشترطت ان يبيد من كل ما اخرج الله من علات هذه الارض في عمارتها واصلاحها قال نعم هذا والباب  
الاول سواد كرا المارة ولو يبيعها اذ كان الوقف على الفقراء والمساكين وفي وجهه البر بعت ان تزي  
ان تستاجر فيه الاجار فيما يلحق اليه ولا يباعها عنه قال نعم قلت اريت الرجل يقف الارض وقفا صحيحا جازا  
ويشترط ان يبيع من كل ما اخرج الله من علاتها واصلاحها واجر قواها ويبيد ما فيها من علاتها في  
علاتها نفقة بالمعروف والاصلاح فما فضل بعد ذلك كله فهو لفلان اري ان ينقب ونصير كرامة الوقف  
الذي وصفت لك على المساكين قال نعم اري ذلك لانه قد شرطه وبينه فاذا شرطه وبينه يبيد به كله  
قلت اريت اذ وقف ارضا له وقفا صحيحا على الفقراء والمساكين ولم يسم الخلق ولم يذكرها احتاج شيء  
منها الى المونة واحتج في يديه من علاتها مال وعرض وجهه من وجهه البر لا يتدر على مثله في كل حين  
وان اخروا المارة الى العلة الثانية لم يخدم من ذلك ضرر يدرى له ان يبيد ما احتج به  
من علات هذه الارض الى حصصه في وجهه البر الذي لا يتدر على مثله في كل حين وينظر المارة العلة  
الثانية قال نعم اري ذلك له ان يفعل وامر به قلت فان كان اذا اخر ذلك حذرت الارض وكان هلاكها  
قال اري ان يبدأ فينقب عن علاتها نفقة ما يبيعهم من الخراب حتى ياتي العلة الثانية بالمعروف فان ذلك  
اقضل واحسن والله اعلم **باب الرجل يبيع الدار على من كان له القوم يسكنها ولا يشترط عارها**  
**على احد ولا يبيد من ابنه** قلت اريت الرجل يقول اري هذه صدقة موقوفة بعد ابي ان يسكنها  
فلان ما عاش فان هلك فلان فسكنها فلان ثم ابي على الفقراء والمساكين قال الوقف على هذا صحيح جاز وهو  
على ما اشترطت اريت مرمه هذه الدار واصلاحها فيما لا بد منه على من هو له هو على الذي بدا به ما كان



حاجت ولعلك ذلك الاتري انه لو اوصي بقله كل كان على الموصي لعلته سقى الفحل وما لا بد منه للمارة و  
كذلك هذا علمته من المزمة ما لا يستغني الدار عنه وهذا وانما الاول سوار عليه من ذلك  
ما منع الدار عن التبرع حالها التي وقت عليه ولعلته عليه الرادة هذا قول ان حبيبه في سقى  
الفحل على ما وصفت لك وكذلك قولنا في الدار ملك ارايت ان هلك فلان الاول على من مرمه هذه  
الدار فيما لا بد لها منه قال على الذي جعل له سكانها بعد الاول ومبيته في ذلك ما على الاول على  
ما وصفت لك فاذا هلك الباقي فصارت الدار على المساكين وخربت تنفق عليها من ثمنها عارها واملا  
وما في ثمن الفحل والمسالكين قلت ارايت رجلا قال داري هذه مبدقة موقوفة على ان سكانها فلان  
ما عاش وعلى ان علي فلان مرميها واصلاحها فيما لا بد منه مادام ساكنها قال الوقت على هذا صحيح جاز  
وهو على ما قال وعلى الذين قال لهم سكانها مرميها واصلاحها فيما لا بد منه قلت ولعلك ذلك  
ولعلك ذلك بمنزلة الاجارة قال هذا ليس بمعزل الاجارة الا ترى انه لو لم يشرط ان المزمة عليه  
كانت المزمة عليه لان السكنى له وكل من كان له السكنى فعليه المزمة وكذلك اذا اشترط المزمة على  
من جعل له السكنى فالوقت على ذلك جاز وكل امر يكون عليه بغير شرط فليس بعقد الشرط عليه في  
من ذلك قلت ارايت رجلا قال داري هذه مبدقة موقوفة ابد اعلى ان سكانها فلان ما عاش  
فاحاجت الي المزمة وفلان حتى فاني ان يرميها وقال ليس عندي ما ارميها قال تخرج هذه  
الدار من اخر بقدر ما سبق عليها من ثمنها حتى تستغني عن المزمة فاذا صلت وقت الي الذي جعل له  
السكنى ما عاش وكل ما احاجت هذه الدار الي المزمة والى الذي له السكنى ان يرميها ولم يكن عنده  
من مرمه او حوت لمرمها كوصفت لك وهذا استحسان وليس بيباس قلت ولا يجوز على مرميها قال لا قلت  
ارايته هذا الذي بشرط عليه وجعل له السكنى ان الي ان يرميها ولم يكن عنده نفقة قال تواجز وترم  
من علمتها على ما وصفت لك قلت وهذا وانما الاول سواء قال نعم قلت ارايت لو انهدمت فقال  
الرجل له السكنى انا اكتبها واسكنها قال له ذلك قلت ولعلك ذلك قال له لان السكنى له وله  
ان ينفق بسكانها على اي الوجوه ما كان ما لم يكن فيه ضرر قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له السكنى  
ان مات بعد ما بناها البناء قال بناها لورثته دون اهل الوقف ويقال لورثته هذا الرجل  
او نفوا هذا البناء قلت ولعلك ذلك قال الاتري ان رجلا لو اساقى دار في يده بناء ثم جازل فاستحقها  
كان الذي بنا البناء ان يرفعها وكان البناء له دون المستحق ولا يكون هذا سواء احل من العاصب وقولنا  
على ما وصفت لك قلت ارايت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها لرجل بعد هذا الرجل الاول فقال  
اما اعطى ثمنه البناء والى ان يدخل الورثة ان يرفعوا البناء قال ليس له ذلك والبناء للورثة دون هذا  
الرجل الا ان يطل من ذلك على شيء وهذا على قياس قولنا ان حبيبه في الفحل قلت ارايت ان احاجت  
هذه الدار الي مرمه قوما الذي جعل له سكانها اول مرة فارحطتها لاجل وجصصها وادخل فيها  
احدا عاوسيا ثم البناء مات بعد ذلك ولا تخلص له شيء من ذلك الذي لم يبق في الدار الا بصير رشيد على البناء  
للورثة ان ماخذ واما اخذت فيها هذا الميت من المزمة ويدفعوا ذلك قال لا ولكن يقال للذي جعل له السكنى  
لهذه الدار بعد الاول ان شئت فاعط وورثته هذا الميت الاول قيمه مرميهم السادة فان هو فعل كانت  
المزمة التي اخذتها الميت في هذه الدار له دون ورثته الميت وكان عليه قيمة هذه المزمة لورثته الميت  
ولكن للورثة على المزمة سبيل فان البنا يعطى قيمة هذه المزمة او حوت هذه الدار الموقوفة فاعطى  
ورثته هذا الميت قيمة مرميها من اخرتها فاذا استوفى ذلك كان سكنى هذه الدار للرجل الذي له سكانها  
بعد هذا الميت على ما وصفت لك الاتري ان من قولنا في رجل اوصى لرجل بقله ارض ولا خبرتها ان سقى الفحل

على صاحب الفلحة وان الى ان يفعل ذلك وتغله صاحب الرقبة رجع صاحب الرقبة بما انفق في ذلك في  
السنة المسجلة ذلك ولعلك ذلك الاتري ان رجلا لو اوصى لرجل ارض فم بها مزمة فبها ارض صاحبها  
ولا تخلص مرميها الا بصير في سبيل الخياط منها وفيما اشبه ذلك من المزمة فاني رب الدار ان يعطيه  
قيمة المزمة فليس له ان يهدم ما سجد منها ولا يرفع مرميها لان في هدم ذلك ضرر  
على رب الدار لان يشاء رب الدار ان يعطيه مرميها على ما عليه في ذلك من الضرر وكذا هذا الرجل  
الذي جعل له السكنى في هذه الدار بعد هذا الرجل يقال له ان شئت فاعط ورثته هذا الميت قيمة المزمة  
كما يشاء لصاحب الدار في المنصوب فان هو اوصى لرجل فاعطى من اجرها ورثته هذا الميت قيمة  
المزمة ثم دعت الدار الي الذي جعل له سكانها قلت ارايت اذ قال هذا الذي سكانها له الثاني لورثة  
هذا الميت لا جاز لي فارتفعوا مرميها وان كان في ذلك ضرر على الدار فليس له ذلك واذا ان يعطى  
قيمة هذه المزمة او حوت الدار على ما وصفت لك فاعطى ورثته هذا الميت من اجرها قيمة هذه المزمة لان  
ذلك ضرر على اهل الوقف الذي جعل لهم الرجل على الفحل والمسالكين الذي يصير اهل الوقف اليهم فليس له ان  
يضرهم ولا يشبه هذا من هذا الوجه رب الدار الاتري ان رجلا لو اوصى لرجل بقله عبده ولا خبرته ففني  
العبد جناية فقداه الموصي له بخدمته ثم مات الموصي له بخدمته انه يقال لصاحب الرقبة ان شئت فادع  
الي ورثته هذا الميت الفحل الذي قد ابعه هذا العبد وكان العبد ساكنا وان شئت جاز العبد ما الفحل الذي  
قد ابعه الميت وكان في ذلك بمنزلة الدين في رقبته وكذلك ما وصفت لك وهذا قولنا ان حبيبه في العبد اذ  
جنا وهو قولنا ايضا وكذلك المزمة التي لا تخلص الا بصير والى اهل الوقف ان يعطوا ورثته الميت قيمة المزمة  
او حوت الدار وكان لورثة الميت قيمة المزمة من اجرها ولا يستطيع بيع الدار في المزمة كما بيع العبد الفحل  
لما لم يقدري بيعها اخرتها كما وصفت لك واعطيت ورثته هذا الميت قيمة المزمة من اجرها وهذا انما  
من الفحل الذي العبد الموصي بخدمته فلما ارايت ان كانت هذه المزمة التي رماها هذا الميت ليست قايمة بقلتها وانما  
مستعمل لا يري ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالخص وثل الامارة في الارض والسما وسقى الفحل قال ليس  
لورثة هذا الميت من مرمه ذلك بل ولا كثير قلت ولعلك ذلك الميت في ذلك نفقة عليه قال لان هذين  
سوى قائم بسهمي وبطير الاتري لو ان رجلا عصب رجلا ثوبا بقصره لم يكن له اجره وكان لصاحب الثوب  
ان ياحده ولا يعطيه شيئا فكذلك هذا وكذلك لو اوصى رجل فانا رها لم يكن له على صاحبها شيء  
وهذا قولنا ان حبيبه في الثوب على ما وصفت لك ولولا ذلك جميع ما وصفت لك على قياسه ولو ان رجلا  
عصب رجلا ثوبا نصيبه احمرا لم يكن لصاحب الثوب ان ياحده الا ان يعطيه عار اذا الصبيغ فيه على ما وصفت  
لك لان هذا الصبيغ قائم بعينه وكذلك المزمة القايمة التي في الدار لا تخلص الا بصير وهذا قولنا ان حبيبه  
في الصبيغ وكذلك قولنا في الغنم وانما شبه غسل الحيطان عنك رجل اوصى لرجل بخدمته عبده بصارحه  
الموصي له يعطيه ويكسبه ثم مات الموصي له بخدمته فليس لورثته من النفقة في رقبته العبد قليل ولا كثير قال  
نعم وهذا قولنا ان حبيبه في النفقة على العبد وقولنا قلت قد قلت لوجعل الواقف سكانها هذه الدار لولده ونسله  
ما تناسلوا قال نعم هذا كله مردود على ما وصفت لك وكل من صار لميت سكنى هذه الدار حتى يعلبه ما صار  
له من ذلك على ما وصفت لك ولورثته اذ مات مثل الذي وصفت لك في هذه الابواب قلت ارايت  
ان كان الموقوفة عليهم سكنى هذه الدار جماعة فقال بعضهم يرم وقال الاخرين لا يرم وليس عندنا  
ما نرم قال ليس سكنى هذه الدار بينهم فليدفع كل واحد منها ما اصابه من هذه الدار فبصره وسكنه على  
ما وصفت لك ومن ابا منهم ان يرم ما دفع اليه فانه ينفق للقائمين ينفعه منه ويواجز حصته من ذلك  
فيرم ما اخرج حصته من ذلك فيرم ما اخرج الله من اجر حصته من هذه الدار الحصة التي اصابه فاذا

بعد



فاد استغنت عن المدة دفع ذلك اليه لميسكه وهذا اقياس الباب الاول قلت ارايت من صار له في سكن  
هذه الدار حقاً له ان يجر قال لا قلت ولما قال لا يوجب المستاجر فيها حق ولا يجوز له ذلك الا  
تري ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلاً اوتي لرجل سكني دار لم يكن له ان يجرها فكذلك الذي جعل له  
سكنى هذا الوقت ليس له ان يجره وهذا عندنا بمنزلة رجل اوتي لرجل خدمة عبد وليس له ان يجره  
وهذا عندنا قلت ارايت هذا الرجل الذي له السكنى في هذه الدار ان يسكن في هذه الدار رجلاً غيره  
اجاره قال نعم قلت ولم قال لا تري ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلاً استأجر شيئاً لم يكن له ان  
يجره وكان له ان يعيره فكذلك الذي جعل له السكنى اذ هو ثبت فيها حقاً من المستأجر فاذا كان  
للمستأجر ان يعير ذلك الذي جعل له سكنى الوقت له ان يسكن من واجبه قلت ليس له ان يجر  
اذا انى ان ربما اوجرت عليه فقد اجرها وقد قلت ليس عليه للوقوف ان يجرها قال لا في ترك هذا  
خرب الدار ودهاب عمارتها وتغييرها من حالها والاجاره ليست له انما هي للمارة ولا يشبه هذا  
الباب الاول قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له ان يعير قيمه المرمى في الباب الاول الذي  
وصفت لك ان هو فعل وادى قيمه ذلك ثم مات قال نعم ثم بمنزلة الورثة الاول على ما وصفت  
لك وكان الوحيد يقول لو ان رجلاً له سفلى بيت ولا خرطيه علوه فاقبل ما فاقى لا يجوز صاحب السفلى  
على البناء ولكن اقول لصاحب العلوان السفلى والعلويهما وحل يس صاحب السفلى وبين السفلى حتى يطبقك  
قيمة بناء السفلى فكذلك ليس للوقوف عليه ان يجرها ولكن اجرها عليه للمارة بهذا القرب ما اقدر  
عليه في ذلك قلت ارايت القاييم بامر هذه الصدقة اترى له ان يسقط من ثمنها ان يبيعه وان  
يرمها بمنى ذلك قال لا يابس بذلك قلت ولم قلت ذلك وهذا النقص ما عليه الوقت قال  
اذا ازل النقص الدار فقد خرج من ان يكون وفقاً له ان يبيعه ولا يشبه هذا البناء القاييم الذي فيها  
قلت ارايت لو وقف هذا النقص لرجل وقفاً اذا ازل الدار غير ان يعاد في مرميها واسه اعلم

**باب الرجل ينفق الارض على الرجل ولا يبي من ابن ينفق جميعاً قلت ارايت رجلاً قال**  
ارضى هذه صدقة موتوت له ابدأ على رجل ما عاس وليريد ان ينفق على هذه الارض قال  
اري ان ينفق عليها من العلة تدري ما لا بد لها من الحار والبار والحقير مساقها وما لا بد لها من وما  
ينفقات من نفقاتها حالها التي وقفت عليها قلت وكذلك الدار تنفقها الرجل لها العلة او الحوائج  
قال نعم هذا اكله سوار وهذا بمنزلة ما وصفت لك في الارض نفقاتها الرجل ولا ينبغي عمارتها قلت اوى ان  
يرم من عليها ما يستمر منها وما لا ينفق منها قال نعم قلت ولا يزيد عمارتها على الحال الاول شيء قال  
لا وهذا استحسان من في ذلك كله لا جعل العلة لهذا الرجل وليس شرط العماره فله العلة على ما جعل له  
قلت ارايت ان كان ابنه انا جعل لهذا الرجل علة سنة واحدة يعبر هذه الارض من هذه العلة ثم جعل ما بقي  
لهذا الرجل قال لا ولكن جعل له علة هذه السنة وليس عليه من عماره هذه الارض في هذه السنة شي  
قلت فاد كانت هذه الوصية له في علة ما سبقت عورت هذه الارض من عليها على ما وصفت قال نعم قلت  
من ان افرق السنة الواحدة والستين قال هذا استحسان منا وكان ابو حنيفة يقول في ذلك اذا  
اوتي لرجل علة ارض ما عاش ان على الرجل سقي النخل فكذلك ما وصفت لك وهذا استحسان منا فاذا  
اوتي له علة سنة او ستين كانت له العلة ولم يحن عليه من العماره شي واذا كانت له ثلاث سنين فصلاً  
فعلية العماره على ما وصفت لك واسه اعلم **باب الرجل ينفق الارض والدار على قوم معلومين**

مطلب في حكم النكاح  
الان ينفق من دار الوقت  
ومن قبل الارض

كثيره من علمها اترى له ان يجرها هذه العلة فاذا استغنت عن ذلك اعطى عن النقص من جعلت له علة  
هذه الارض قال قلت لمرقا قال لا يحقهم في غلتها وانما قاله الواقف ما اخرج اهلها من غلتها ولم يجره  
يقول من ثمن نفقاتها ولا اعطيه اهلها الا فيما سمي لهم الواقف وكفى امر القاييم بامر هذه الصدقة ان يقف عن هذا  
النقص في يده فاذا احتاجت هذه الصدقة الى مرميها اعادت فيها قلت وينفق على مرميها ايضا من هذه  
الدار قال نعم قلت ويغني عن ٧٠ الدين وقت علمهم الصدقة ما تقبل من الغلة بعد النكاح ولا يطون ما انفصل  
من النقص قال نعم قلت وكذا اذا اوقف ارضاً سقطت من غلتها شي قال نعم هذا كله سوا على ما وصفت لك قلت  
ارايتم المسجد حرق في الحلة فاقام ربايع اهل المسجد نفقة قال لا يابس بذلك اذا عاودوا الثمن في يابيه قلت احب  
الي ان يدخل ذلك النقص في المسجد في بناء الوقف مالم يكن فيه ضرر يعني قال نعم احب الي من يقع ذلك  
قلت ارايت رجلاً جعل ارضه صدقة مؤقته بعد الحرق فلم ينفق على اترى القاييم بامر هذا ان يبيع بعض  
تربتها ويبيع ما بقي منها ممن ذلك وفي مع ذلك صلاح لما قال لا اري له ولا علة ولا يجوز ان يبيع سباً  
من ذلك قلت فمركان له ان يبيع النقص الذي سقط من الدار والنخل الذي يموت في الارض ويغيره  
لنفسه بمرمائه الواقف ولا يبيع بعض سباً هذه الصدقة فيصالح به الباقي منها قال لا يشبه النقص  
المرمى الا اترى ان لو اوقف ذلك البناء دون التربة لم يكن وقفاً ولو اوقف القطعة التي راد المقيم  
بامر هذه الصدقة حطبها كان ذلك وقفاً جازياً لانها اصل ولا يشبه الاصل البناء والنقص ولا يجوز وقف  
شي من الوقف الا في الاصول قلت فان بلغ ثمنها من ثمنها لم يهدم ارباض النخل ولا يضر  
قال لا يجوز بيعه في شيء من ذلك ويرد ذلك كله قلت ارايت ان كان المستري قد ضرب النخل وهدم  
قال يبيع القاييم ان يجره من هذه الصدقة والقاييم الحياران ثمنه من ذلك المشتري وان شا  
البائع الذي على الصدقة فان ضمن القاييم بامر هذه الصدقة جازاً الباع فيما بين الباع والمشتري  
ويشترى القاييم ان يجره من ذلك الدار والارض وان ضمن المشتري رجع على الباع بالثمن الذي اعطاه  
ولا يجوز الباع فيما بينهما قلت ارايت القاييم بامر هذه الصدقة ان كانت الارض نخل اترى له ان يشتري  
لها ما لا بد لها من من اللعاب قال نعم لان ترك هذا فيه ضرر قلت ارايت اذا كان فيه بقوله ما يفصل  
ثمن لقاها قال نعم ما يبيع من ذلك بمنزلة الغلة قلت ارايت ان تحولها لجعل قبل الوقف الذي يحتاج  
فيه الى اللعاب قال اري له ان يبيع ذلك ويشترى ببيته لقاها في الوقت الذي يحتاج فيه الى اللعاب قال  
فضل من ثمنه شي كان بمنزلة الغلة قلت ارايت ما اخرج اهلها من اصوله نخل هذه الارض من النخل  
قال يبيعه العام بامر هذه يكون منه بمنزلة الغلة قلت وكذلك السقف الذي يقطع من النخل قال  
نعم قلت وكذلك لو كان فيها ما يباع من الفراس الى الاحتياج اليها يبيع ذلك وهو بمنزلة الغلة قلت ارايت  
النخل الذي يثبت في الجرد ويحتاج اليه قلعه يكون في تركه ضرراً قال يبيع ذلك ويكون بمنزلة اللعاب  
التي حرجت فيها قلت ارايت ان كان في موضع لا يضره شيء وفيه شغل فاد لا يباع لشي من ذلك ويترك  
على حاله وهذا بمنزلة النخل قلت فان مات هذا الحطب بعد ذلك قال فهو بمنزلة النخل الذي فيها فادركه  
يباع ذلك ويكون منه في مومتها ولا يكون بمنزلة الغلة لانه قد خرج من ان يكون مثل الغلة قلت ارايت  
لو كان في هذه الارض نخل يقطع ليس فيه شيء من ذلك الطلع وعينه بمنزلة الثمرة لان هذا غير شغل  
هذا النخل قلت اترى القاييم في هذه الصدقة ان يجر النخل قال نعم اذا كان في ذلك فضل ورأى  
قلت اترى له ان يضرب سباً من ذلك قال لا يضرب شيئاً منه الا ان يكون فيه ضرر على ما هو خير فيه فيعمل  
في ذلك ما يرى هو خير لك وكذلك حطب النخل هو بمنزلة علة النخل قال نعم قلت وكذلك علة الاس والحلاف  
والزرج والطرفا والعتف قال نعم هذا اكله سوا ينفق بامر هذه الصدقة ان يبيع ذلك كله يكون بمنزلة الغلة

مطلب

مطلب في حكم النكاح  
الان ينفق من دار الوقت  
ومن قبل الارض

مطلب في حكم النكاح  
الان ينفق من دار الوقت  
ومن قبل الارض







طلب وقف على ولده وعي  
يحدث له من الولد

وبلده سلى اذا كانوا بخلافين يوم وقف الوقف قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فان انقرضوا فعلى الفقرا والمساكين قال له هذا جائز قلت فان لم  
يحدث له ولد وجأت الغلة اعطى هذا الولد للامام الغلة قال نعم اعطيهم الغلة ولا احبس من يحدث له  
من الولد شيئا وانما انظر الى عدد يوم ياتي الغلة الا ترى لو ان رجلا قال قد وقفته ارضي هذه على فريقي  
فاذا انقرضوا جميعا فعلى الفقرا والمساكين اي انما انظر الى عدد يوم ياتي في الغلة ولا اعطى من يحدث  
من الفقرا به من الغلات الخاصة شيئا واعطيهم من الغلات العامة ثم انما انظر الى عدد يوم ياتي الولد  
قلت لك الباب **الابواب** يكون من يحدث من الولد وانما انظر الى حي الغلة في كان منهم مخلوقا يوم ياتي الغلة فقد  
وجب له الغلة ولا يلتفت الى من مات منهم قبل ذلك قلت ارايت لو كان له ولد يوم وقف الوقف عشرة قال  
كل ما مات منهم بطلب حصته وكان الوقف على من بقي منهم ما بقي منهم احد قلت ارايت من مات منهم بعد حي الغلة  
قال حصته من مات منهم بعد حي الغلة ميراث لورثته على كتاب الله افضى من ذلك دينه وانفذ من ذلك ومما  
وارث زوجته منهم لانه مال قديم قبل ان يموت اما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم فهي لمن  
بقي منهم دون من هلك منهم فانه ارايت لو ان رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على قريتي فان بعثهم جعلتها  
لنفيهم ما بقي منهم احد ولا التفت الى من هلك منهم قبل حي الغلة وادخلت فيهم من حدث منهم قبل حي الغلة  
ومن مات منهم بعد حي الغلة فقد وجبت حصته لهم وهي ميراث على ما وصفت لك ولاحق له فيما يحدث  
من الغلات وكذلك الولد قلت فاحكم على من قال لا يكون الوقف الا على من كان مخلوقا يوم وقف الوقف  
دون ما حدث قال يقال له فاقول في رجل قال صدقة موقوفة ارضي على ولدي وعلى اولادهم وسلمهم  
ينبغي في قياس قولك ان لا يعطى الا من كان مخلوقا يوم وقف الوقف من الولد والنسل ولا يعطى من  
يحدث له من ولد الولد والنسل فكذا ليس يسي وامر الناس على اختلاف هذا قلت ارايت لو قال ارضي  
صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد ليس له ولد قال هذا جائز ويقسم غلة الصدقة على الفقرا  
فاذا وجد له ولد تبدد ذلك اعطى غلة هذه الصدقة وانما هي منزلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الفقرا  
والمساكين الا ان يولد له ولد فقلت له ما بقي ولدك قوله على من يحدث لي من الولد قلت ارايت لو قال  
ارضى صدقة على ولدي وليس له ولد الا واحد قال الوقف له كله وكذلك ان كانوا انقرضوا لم يبق منهم الا  
واحد فان الوقف كله له الا ترى ان ابا حنيفة كان يقول اذا قال او وصيت بثلث مالي اولاد فلان وليس لفلان  
الاولاد واحد فالثلث كله له كذلك الوقف عندنا قلت ارايت ان قال ارضي صدقة موقوفة على حي وليس  
له الا ابنا قال الوقف لهم اذا كان له من البنين اثنان فصاعدا انهم ينوون قلت ارايت ان لم يكن له الا ابن  
واحد قال ولا ينفق نصف هذه الارض وما بقي فهو للفقرا والمساكين قلت ولم تترك ذلك لان اقل  
ما يقابل له بنين اثنان فاعطيه النصف وما بقي فهو للفقرا لان الوقف عليهم بقوله صدقة موقوفة وهذا  
عندي بمنزلة رجل قال ارضي هذه صدقة نصف غلتي لابني ثم يسكت عن ما بقي فهو للفقرا والمساكين الا  
ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لبني فلان وليس له الا ابن فلان النصف وما بقي فهو  
ميراث كذلك هذا عند عيوان ما بقي في الوقف فهو للمساكين لعموله صدقة موقوفة في اول التخلل تكل ما  
يكون في اول الوصية ليس له وحده معلوم فهو للورثة وكل ما يكون في الوقف ليس له وحده معلوم فهو للمساكين  
لعموله صدقة موقوفة وهذا كله قول ابي حنيفة في الوصية على ما وصفت لك وقولنا قلت ارايت اذا قال  
ارضى صدقة موقوفة على ولده ولد ذكورا وانثى قال نعم جميعا فيه سواء الا يفضل احد على احد بشئ قلت ارايت  
اذا قال على بني وله بنون وبنات قال نعم جميعا في الوقف سواء لان البنين والبنات اهله جميعا كما ذكرنا  
يوسف بن خالد عن ابي حنيفة في رجل قال وادعيت بثلث مالي لبني فلان وله بنون وبنات فقلت

طلب اقل ما يقال لبنين  
اثنان

لجميعهم وظهر فيها سواء وكذلك الوقف واما يعقوب فترى اختلاف ذلك وقال للبنين دون البنات  
الا ترى ان الحسن بن علي بن ميمون هذه المرأة من بني فلان فاذا كان فالذور والانات لم يرد خلوا وهذا  
د وايد يعقوب قلت ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات قال لهم جميعا  
في الوقف قلت وهذا بمنزلة قوله بني فلان للبنين والساب في ذلك سواء في الوقف قال هذا كله سواء  
وهو جميعا سواء الا ترى ان قوله الله تعالى فان كان له اخوة فالاخوة والاخوات في ذلك سواء قلت ارايت  
ان قال ارضى صدقة موقوفة على بني وليس له بنون وله بنات قال الوقف للفقرا وقوله بني ليس بشئ الا ان  
يحدث له بنون وهذا بمنزلة الذي قال صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد فالوقف على الفقرا فاذا حدث  
له ولد كان ذلك لهم قلت ولم يعطى البنات كما اعطيهم اذا قال على بني وله بنون وبنات قال لا  
يقال للبنين والبنات اذا احتجوا بحق فلان ولا يقال للبنات حاصره هي فلان فذلك فرق بينهما قلت  
ارايتم لو قال ارضى صدقة موقوفة على بناتي وله بنون وبنات قال الوقف للبنات دون البنين وهذا مثل  
الباب الا قلت فلولا لم يكن له بنات وكان له بنين قال الوقف على المساكين ولا يكون للبنين شيئا قلت ارا  
لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة او يسكنون دارى قال الوقف لمن سكن  
منهم البصرة دون من انتقل منهم عنها قلت ارايت ان انتقل منهم عنها قلت ارايت ان انتقل منهم عنها  
طائفة وسكنها طائفة منهم لم يكونوا يسكنونها قال الوقف لمن على الغلة وهو ساكن بالبصرة وانما هذا  
ممنزلة قوله على فقرا ولدي فمن استغنى عنه ومن افتقر دخلته وكذلك قوله على من سكن البصرة في انتقل  
عنها منقعه كما استغنى من سكنها ما وصفت لك ما اعطى من افتقر وفي غلته ساوا قلت وكذلك لو قال  
على فقرا من الذين يسكنون البصرة قال هو على ما وصفت لك قلت ارايت لو قال ارضى صدقة هذه  
موقوفة على ولد العور والعيان قال الوقف لمن كان منهم عورا والعيان دون المقيمين ببلده ارايت من اعور  
منهم بعد الوقف او يعطيه قال لا ينفق ولا ينفق لان قوله العور والعيان بمنزلة الاسم مكانه قال صدقة موقوفة  
على ولدي فلان فلان ذلك لمن ليس له من الغلة والعيان وقوله الفقرا والذين يسكنون البصرة فجعلت الوقف  
في قوله العيان لمن كان اعور يوم وقف الوقف دون من يحدث له العيان من الولد وجعلت في قوله الفقرا والذين  
الذين يسكنون البصرة لمن حدث له الفقرا من الولد ومن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى قال هما  
مفقرا انما قوله الفقرا الفقرا بعد الغنا حدث بعد الغنا وكل كان له لا فاعطاه نصفه فاذا  
اعاد الى الصفة اعطيه واذا زالت عنه الصفة لم يعطه وكذلك المسكين فاما العيان والعور فاقفا  
لم ينتقل صاحبهما عنهما فهو بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يروى  
عنه الاسم الذي سماه به وصف به مكانه بعد لقوم ما عياهم قلت اذا قال صدقة موقوفة على صاغر ولدي  
قال فهي على مفادهم دون مكانهم قلت ارايت ان حدث له ولد بعد ذلك ادخلوا في الوقف قال لا لان قوله  
الصاغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك قلت ولم تترك ذلك والصغير يذهب اذا اكبر والعور لا يذهب  
اذا اعور قال لا الصغير لا يذهب بعد الكبر صغيرا وهذا بمنزلة الاسم ولا يذهب هذا قوله فقرا ولدي لان الفقير  
يكون عينا والغني يكون فقيرا والساكن ينتقل بعد المسكين ويسكن بعد الاثقال واما الصغير فلا يكون صغيرا  
بعد ما اكبر على ما وصفت لك بعد ما انتقل بعد المنة قلت ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد العيا  
ر عبد المطلب وليس لعباس ولد نصيبه قال لا اعطى ولد ولد العباس ما تابا سلوا ببلده ولا يذهب هذا عند  
ولد فلان ولان ذلك ولد نصيبه احيا قال لا اذا كان فلان الموقوف على ولده قد مات كالميت من الموت  
وليس له ولد نصيبه جعلت الوقف لولده اجمعين لان معنى الناس في هذا الا ترى ان من قولنا ان رجلا لو قال

طلب وقف على ولده الذين يسكنون  
البصرة او داره والفقرا يعتبر  
الصفة في الغلة خلاصها  
الوقف على من سكن البصرة  
وقف على العور والعيان فيهم  
اقوال الصغار فانه لا يذهب من حيث  
يذهب الصفة

قال ارضى موقوفة على صاغر ولدي  
ولدي لا يدخل من حديثه  
من الاصاغر



[illegible][illegible]



ارايت الرجل قال ارمني صدقة موقوفة على نسلي قال له هذا جائز والوقف على ولده لصلبه ولن  
 يحدث من الولد والنسل قلت ولم لا يكون هذا لم يكن كان قايما بصدقة قال لا توفيه ونسلي اسم جامع يجمع  
 من كان ويكون وكان قال علي ولدي وعلى من يحدث من ولد ولدي قلت وكذا كنت توفيه صدقة  
 موقوفة على النسل عبد الله قال نعم قلت اذا انقرض ولد الصلب انعطى ذلك من حدث لولد قال  
 لا قلت لو حدث ذلك وقد اعطيت من حدث له من الولد لم لا تعطى من حدث من ولد الولد شيئا قال هذا  
 من حدث من ولد الصلب ثم من ولد الدار سماهم وهم جميعا في هذا الاسم سواء واما ولد ولده فليس يدخلون  
 في هذا الاسم فليس لهم في ذلك فمحق الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد فلان ابنه اعطيه  
 ولد الصلب ولا يعطى ولدا لولد لا اذا كان ولد له لصلبه كان هذا الاسم لهم وكانوا هم الذين وقع المعنى  
 لهم وكذلك الباب الاول قلت ارايت ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان  
 ولد لصلبه وله ولد وله ولد قال قلت فلو ولد الولد قلت فلو ان انقرض هذا الباب والباب الاول  
 قال اذا كان لولد فلان يوم وقف الوقف ولد الصلب فاما الوقف لهم خاصة دون ولد الولد واذا كان  
 لهم ولد ولد الصلب وكانت ولد ولد فاما الوقف لولد الولد انما وقع لهم اذا لم يكن لفلان ولد  
 لصلبه فالوقف لولد الصلب دون الباقيين قلت ارايت لو قال قد اوصيت موقوفة على ولد فلان وليس  
 لفلان ولد لصلبه ولا ولد وله ولد ولا ولد من ذلك قال الوقف جائز وكل من كان من ولد فلان  
 ونسبه فالوقف لهم قلت من قرب ولادته وبعدت سواء قال نعم قلت اذا قال صدقة موقوفة  
 قوتة على ولد فلان اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد واذا لم يكن ولد لصلبه ولا ولد ولد  
 ولدا دخل من ذلك اعطيت البطون كلها ولا نظرا الى اقربهم فلان تنعيطه دون الباقيين كما اعطيت  
 ولد الصلب لو كانوا فان لم يكونوا ولد ولد الباقيين قال هذا مقترنان اذا لم يكن لفلان ولد لصلبه  
 فاما المعنى فمهم خاصة دون الباقيين واذا لم يكن لهم الاول ولد الولد فليس هذا من الابناء الذين يحسن فيهم  
 ان يقال هذا من بني فلان واذا لم يكن له ولد ولا ولد له ولد ولا ولد له ولد وصار من نسب اليه  
 بناته اياه فمهم جميعا في الوقف سواء الا انه قد صار كالخلف الا ترى انه لو قال لبي العباس بن عبد المطلب  
 جميعا وجعلهم فيه سواء الا انهم كالغيبية واما ولد الصلب فليسوا كالنسب والقبيلة فكذلك انصرت  
 عليهم خاصة وما كان نسبهم الا في ذوالالباب والبطون فحلت الوقف لهم جميعا قلت ارايت رجلا قال  
 ارضي صدقة موقوفة على ولدي وعلى اولادهم قال يعطى ولد الصلب وولد ولد الصلب خاصة فاذا  
 انقرضوا كانت الغلة للفقرات قلت ارايت من حدث من ولد الصلب ومن اولادهم البطون جميعا قال  
 نعم قلت ارايت اذا انقرض ولد الصلب واولادهم البطون من دون ذلك البطون قال قلت  
 ولم قلت ذلك قال لانه انما سمى هذه البطون خاصة فانصهر على ما سمى وليس من نسبهم قلت ارايت  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على ولد ولدي واولادهم قال هذا جائز واعطيتهم جميعا قلت ان يعطى  
 من هو اسفل من ذلك قال نعم هذا بمنزلة قوله وسلم ما سألوا الا نذرنا ذكر ثلاثة بطون فاذا ذكر  
 ثلاثة بطون استحسن ان اجعل هذا بمنزلة قوله ولعلهم ما سألوا وكان القياس الا يعطى الا البطون  
 التي سماها خاصة دون من ترك سميته والذي استحسن ان اعطيتهم ما سألوا الا ترى ان رجلا لو قال  
 قد جعلت ارضي صدقة على ولد فلان وولد فلان حد ليس له احد ينسب اليه الا بناته ايا فصار عاقل اعطيتهم  
 جميعا ما سألوا وهذا الباب الاول هو الذي ينبغي لمن خالفنا في هذا الباب لا يعطون من البطون الا ما  
 سمي وان سمي عشرة بطون اعطيتهم خاصة دون من سمي فيهم فمحق هذا في حق الاول اجمعها انما قلت  
 وكذلك لو قال في تركة اعطيت الاباء والابناء ومن حدث ما سألوا الا نذرنا الا ترى ان السهم  
 الذي

الذي سماه عمر لفراتة في وقته جائز الى اليوم تذكر قلت القرابة بيني في قياس من خالفنا  
 الا يعطى منه الا من كان في عهد عمر خاصة دون من حدث والله اعلم **باب الرجل**  
**يقف ارضه على ولده ولدي له** قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي ونسلي  
 فاذا انقرضوا بقوا الفقراء المساكين وليس له ولد ولا نسلي قال الوقف الفقراء المساكين وهو صحيح جائز قلت  
 وكيف يصنع بالغلة قال اعطيتهم الفقراء المساكين له ولد فاذا كان له ولد كانت الغلة لهم وانما سمي هذا  
 عذري عزله رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء المساكين فان حدث لي ولد كان لهم الا ترى انما  
 ارضي صدقة موقوفة انما يصار للفقراء المساكين بهذا القول لولا قال علي ولدي وليس له ولد كان استثنى ما طلا  
 لم يصرف الاستثناء الى يوم عمره فحين فصار الاستثناء باطلا ما كان الاستثناء للفقراء المساكين فاذا انقرضوا حارط طمرا انما  
 الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت ثلث مالي للمساكين ولولد فلان وليس لفلان ولد كان الثلث كله للفقراء وكذلك  
 الباب الاول لما قال قد جعلت ارضي صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد كانت الغلة له ولد  
 فلان ونسبه ولذلك لو قال صدقة موقوفة على الموتي كانت الغلة للمساكين وهذا جائز وكذلك الباب الاول  
 قلت لو خلف الموتي سواء لو قال قد اوصيت ثلث مالي لفلان وللموتى كان الثلث كله لفلان وقوله الموتي باطل  
 لانه قد اشرك مع فلان من لا يحل له الوصية وكذلك قوله صدقة موقوفة على الموتي كانت له ولد كانت له  
 قلت لو قال صدقة موقوفة على ولدي فاذا انقرضوا بقوا الفقراء المساكين هذا جائز فان كان له ولد كانت له  
 لم يكن له ولد كانت الغلة له ارايت ان لم يكن له ولد فاعطيتهم الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك قال اورد  
 الوقف اليهم فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين قلت وما حدث له من ولد كان ذلك لهم ما كانوا قلت ولم  
 قد ذلك قال لانه قد استثنى غلات هذه الصدقة لولده فان جازته الغلة له ولورثته له انما كانت لهم  
 وان لم يكن له ولد يجوز له الاستثناء من ذلك الفقراء وكان له لم يستثن من هذه الغلة شيئا قلت انما كان الاستثناء  
 في بعض الغلات دون قال نعم اذا كان له الاستثناء كل ما مورث في الغلة فهو لهم لا فمحق وجب لهم فان لم  
 يكن يحقوا فاما وجب الغلة للفقراء والاستثناء باطل الا ترى ان رجلا لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء  
 كزيتي فاذا انقرضوا استثنوا من الفقراء انما استثنوا ما مورث في صدقتها اياهم لا ما كانوا من اهل الاحتشاء  
 كما انما اذا احدثوا بغير انقراض من كان منهم بل حدث الوقف كما كان الوقف اذا استثنى اهلهم حدث لهم صدقة  
 رددت ذلك لهم وكذلك الباب الاول قلت ارايت لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نسلي قال  
 الوقف باطل قال ولما قلت ذلك ولم يجعل ذلك بمنزلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي وليس  
 له ولد قال لا لنفسه قد يجوز ان يقف عليها غيره واذا لم يكن له ولد وليس يجوز له ولا لغيره ان يوقف  
 عليه شيئا الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت ثلث مالي لابني وفلان ان لفلان نصف الثلث وما بقي  
 ثلثي لولده واذا قال قد اوصيت لولده لفلان وليس لفلان ولد ان الثلث كله لولده الله وكذلك  
 لو قال علي ما وصفت لك اية ابطال حصصة ابنه من الوصية واجعلها ميراثا لولديك الوقف باطل اذا  
 قال ارضي صدقة موقوفة على نفسي قلت ارايت لو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد  
 قال الوقف جائز وهي للفقراء حتى يحدث له ولد فاذا احدثوا كانت لهم قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة  
 على ولدي وولد ولدي وليس له ولد قال فاعطيتهم كلها لولد الصلب ان كانوا ولد الولد اى ذلك كان قلت  
 فان حدث له بعد ذلك ولد او ولد ولد كانوا من نسبه فمحق ما قاله في ذلك لولا قال علي ولدي وليس له ولد  
 زيد ولم يكن لزيد ولد فاعطيتهم لولد عبد الله الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت ثلث مالي لولدي وولد  
 زيد فان لم يكن لزيد ولد ان الثلث كله لولدي وولد لولده وكذلك الوقف قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة  
 على ولدي وولد ولدي وليس له ولد لم يكن لولده ولد اعطيتهم ولد اعطيتهم ولد من كان له ذلك اعطيتهم وكذلك لو قال

اذا امكن له ولد ثم حدث  
 شرط الوقف لولده ثم لم يكن  
 الاستثناء

لعل  
 حدثت كانت له الصدقة







عها وان اخذها اجزا من اعطاه وهذا قول ابن حبيب في الزكاة لمن اراد ان يوقف في الزكاة قال  
هما معتزتان الا ترى ان جلا من عيها لم يوقف وتقا على فقرا او ابيه ونقرا في هاشم اعطيت فقرا هاشم ولا تخل  
لهم المصنف ولا الزكاة واما ان يوقف لغيرهم وكذلك التي لا يوقف في الوقف انا وقف عليهم والموقف لا يردوي  
في حديث ان المصنف لا يخل بني هاشم وليس الوقف عند مثل الزكاة وقد روي ان المصنف لا يخل للمنفى ولا لذي ماله  
سوى ذلك فمادلت ارباب ان كان له مال وعليه ماله فله هو فغيره فانه كان له مال على من يوقف على اخذه  
قال هو عني قلت فان كان الغريم مملوكا لا يرد على اخذه قال هو غيري قلت فان كان له مال على من يجلده قال  
فان لم يكن له جنة عليه اجماله فهو غيري وقد قال تور من يشرب الى الفقه اذا قال الرجل ارض صدقة موقوفة  
على قرابي اعطى من كان يخلو من الغزاة دون من عده هذا عندنا ليس بشي ومن يحتجنا على من قال بهذا القول  
يقال له اذا قال صدقة موقوفة على قرابي وله قرابة فقرا وترا غنيا فان قال يعطى من البفق منهم الفقرا  
دون الاغنيا قيل له فان فقرا الاخر ومن الغزاة يعطون فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له من اراد ان يعطى  
من محدث من الفقرا من الغزاة ولم يترك الوقف ولم يعط من محدث من الغزاة من لم يكن يخلو قاصدا  
ومن ان انزل فان قال لا يعطى الا من كان فقرا او موقفا الوقف قيل له قد نسيت قولك مما يقول ان استعنا  
الدين كان فقرا وانفقوا الدين كانوا اغنيا فينبغي في قياس تركك ان يعطى هؤلاء الاغنيا الذين كانوا فقرا يوم وقف  
الوقف ويمنع الذين كانوا اغنيا يوم وقف الوقف قال قال هذا خلاف هذا فقد ترك قوله وان قال هذا اجازة فدينا  
قوله وهذا خلاف امر الناس ومعانيهم ويقال له ارباب رجل مال ارضي صدقة موقوفة على من كان يقيم فقرا من ولد  
وليس فكان له من نفسه ومداينهم صغار فادركوا وصاروا جلا واصارا لا كثيرا فان قال لا اعطيهم فقد  
ترك قوله ويقال له لم يخل الوقف لمن كان يقيم فقرا يوم وقف الوقف ان الفقرا لم يكن قد وقف يوم وقف الوقف وحياتي  
كلام الناس ومداينهم في الوقف على ما وصفت لك قلت ارباب اذا قال ارضي صدقة موقوفة على قرابي وقلت  
قرابه اغنيا قرابي فقرا فانا فقرا بعض الاغنيا بعد ذلك قال اعطيه حصته من الوقف وهذا بمنزلة من كان فقرا  
يوم وقف الوقف فيما يحدث الله من علة قلت ولم قلت ذلك قال الا ترى الى ما صنع من استغنى بذلك اعطى  
من انفق وانما انظر الى الفقرا يوم ترك من كان فقرا كانت له حصته من الوقف فقرا كان يوم وقف الوقف او غنيا  
ومن كان غنيا لاخر له فيها غنيا يوم وقف الوقف او فقرا الا ترى الى اعطى من محدث من الغنى قلت ارباب من  
انفق من الغزاة والناس يرد في الغلة الذي هذه الغلة حق قال لا قلت ولم قال لان الغلة قد وجبت يوم جازت  
لمن كان منهم فقرا يوم وقف الوقف وصارت لغيره من الناس كلامهم في انتقائهم بعد ذلك فلاحق له في الغلة وانما حجة فيما  
يخرج الله من العلة بعد ذلك وهو بمنزلة الوصية فانظر الى من كان فقرا يوم وقف الوقف والفقرا من الفقرا من الناس  
كلام الله ارباب من استغنى عنهم بعد في الغلة فحق في الغلة وهو له وانما يمنعه فيما يستعمل في هذا الوجه  
بمنزلة رجل قال قلت مالي الفقرا في ثلاث فوات واستغنى منهم رجل يوم موتهم فله حصته من الغلة ايضا وجبت له  
وكذلك الغلة هي بمنزلة الوصية قلت ارباب لو مات رجل من الفقرا منهم بعد ما جازت الغلة ميراثا لغيره قد وجبت له  
قلت وسوا فقرا كانوا او غنيا قال نعم قلت ارباب ان كانت ورثة من ليس من قرابة الواقف قال نعم فلو قال  
سوا وحصته التي وجبت له من الغلة لو رثته من كان اربابا ان كان عليه من البقي من ذلك دينه قال  
نعم قلت فان كان ارضي الوصية انقدت له من ذلك في وصيته قال نعم قلت ارباب اذا قال ارضي صدقة موقوفة  
على قرابي فقرا في الغلة يوم ولدته امه من قرابه ولدا فقرا كان يخلو في البطن قبل حي الغلة فانه لا يخل  
من سته ائمه قال لا يخل في الغلة لان مالي البطن لا يوصف بالفقرا وما انفق من كان محجبا وما في البطن لا يخل  
الا ترى ان الحامل الموقوف عليها رجلا لا ينفق عليها من ماله في بطنها وانما ينفق عليها من حصتها لانهم لم يجعلوا  
الولدي في بطنها يحتاج الى شي تبسته وكذلك لو قال ارضي صدقة موقوفة على من كان فقرا من ولدك وليس قال له

لعم هذا كله سواد على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال على فقرا ان فلان قال نعم قلت ارباب  
لو قال صدقة موقوفة على من كان فقرا من ولد فلان وليس في ذلك الا فقير واحد قال نعم في جميع الغلة  
واحد كان او اكثر من ذلك فهو له قلت ارباب لو قال صدقة موقوفة على فقرا من ولد فلان وشبهه لم يكن  
يهم الا فقير واحد قال نعم ان النصف من الغلة قلت ولم قلت ذلك قال لا قال نعم فلان ليس  
في الغلة الا فقير واحد وله المصنف من الغلة قلت ولم قلت ذلك قال لا قال نعم فلان ليس  
انما ناعطى الواحد النصف لانه اذا كان واحدا لا يسمي فقرا بل يسمي النصف قلت ولا يسمي فقرا بل يسمي  
الباب الاول قال لا يسمي فقرا لانه قال في الباب الاول ان كان فقرا على الواحد اكرم من ذلك  
قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقرا قرابي قال نعم هذا وذاك سواء على ما وصفت لك وان كان  
في قرابه فقرا واحدا اعطيه النصف وان كان في قرابه اثنين فصاعدا اعطيه جميعا المالك قلت وكذلك  
لو قال على فقرا قرابي ارضي صدقة موقوفة على فقرا قرابي سواك ولم يسم في ذلك وامضى فقرا في ذلك  
سواء قلت ارباب لو قال صدقة على فقرا قرابي قال نعم هذا وقوله على فقرا قرابي سواء قلت وكذلك لو قال  
على المساكين من قرابي قال نعم هذا وقوله الاول سواء قلت ولا يعطى الواحد منهم الا النصف وسقط ذلك  
الاثنين فصاعدا قال نعم قلت ارباب لو قال على من كان مسكينا من قرابي او على من كان محجبا من قرابي  
قال من كان منهم كذلك اعطى جميع الغلة واحدا كان او اكثر من ذلك ولا يشبه هذا الباب الاول ويعطون  
كل من انفق ومنهم من كل من استغنى على ما وصفت لك وانما انظر من كان منهم فقرا يوم حي الغلة ولا يخلو الي  
من كان حاله قبل ذلك قلت ارباب ان جازت الغلة الثانية ومع رجل من فقرا من الغلة او من غيرها ما يداينهم  
وعسرون دينارا قال فلاحق له في هذه الغلة الحادية قلت ولم قال لا غنى وقد قال ابو خالد المعاصري  
درهما واما الرخينة فانه كان يقول ما ساء وهرقت ارباب ان كان له اقل من مائة ودرهم فاذا لم يكن سها  
هو سها ما وقف قلت ارباب لو قال على اسم قرابي قال فهو على اسم قرابه قلت وما الينهم ترك قال كل صغير  
وكذلك كان او ابني لم يبلغ الحكر ان كان علفا وان كانت جارية ما خيف وتدمات ابوه فهو يهم فان كان ابوه  
حيا واهم ميتة ليس هذا بل يهم فان كان ابوه قد مات وجد او ابنه حي فهو يهم قلت فان كان ابو صاحب اقليم  
العلم وحاضن الجارية فليست ببيتين قال نعم قلت وما وقت ما يملكه منجوه من البيت قال الاختلام واثن عشر  
سنة قلت والعلام والجارية سواء قال نعم اذا اذنا من عشرة سنة وهذا قولنا وقول يوسف بن خالد وكان ابو حنيفة  
سول في القلام حتى حلم اربعين سنة وعشرون في الجارية حتى يحضر اربعين سنة وعشرون في يفرق من العلم  
والجارية وقال نضرها سواد والدارك في ثمانية عشر سنة قلت ارباب ان احلم بعد حي الغلة قال نعم فمستبانه  
على ما وصفت لك فالتكليف وقوله في الاختلام قال نعم فقلت وكذلك الجارية قولها في الحيف قال نعم قلت ارباب  
ان مات رجل من الغزاة وترك ولدا وصغارا سودا جازت الغلة قال فلاحق لهم في الغلة قلت فان مات قبل حي الغلة  
قال نعم سواه الاسم الباقي في الغلة قلت ارباب ان قال على فقرا قرابي مورث رجل من فقرا القرابة ما بقي  
درهم فصاعدا او بينهما قبل حي الغلة فلم يصل اليها حتى جازت الغلة قال فلاحق له في الغلة وكذلك المسنة  
قلت فان اختلفوا وتلفت منها بنة وكان الباقي اقل من مائة درهم قبل حي الغلة قال هو فقير وله حصته من الغلة  
قلت ارباب رجل قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا قرابي جازت الغلة ولما اخذها فقرا هو حتى جازت الغلة الثانية وقد  
كان له كل رجل منهم في الغلة الاولى مائة درهم فصاعدا قال فلاحق لهم في الغلة الثانية لا يخلو من صاروا اغنيا  
مما نصيبهم من الغلة الاولى لا نصيب كل واحد منهم مائة درهم فصاعدا جازت الغلة الثانية وهم اغنيا فلاحق لهم  
فيها فان جازت الغلة الثانية وعلى نعم ذين قال من كان منهم عليه دين وكان ما ينفق من حصته من هذه الغلة الاولى  
الدين مائة درهم موقوف ولهم من الغلة الثانية حصته ومن لم يكن منهم عليه دين فلاحق له في الغلة الثانية قلت

لعم هذا كله

لعم هذا كله

لعم هذا كله

لعم هذا كله

لعم هذا كله



قابل اذ اذات ارضي مدته موقوفة على نبي من جازير وقال اذا وقفنا على نفسه او على غيره فهو ساو وهو جازير بل له كيف جازرت اذ كان يوقف الرجل على نفسه قال جازرت ذلك لان عمر الخطاب قال في مدته لا حرج على من وليها ان ياكل منها المعروف وعمر الخطاب هو الواوي لها كانه شرط نفسه الاكل منها بل ليس هذا على ما ناولت ان عمر الخطاب اعما عنى بعله لا حرج على من وليها ان ياكل منها المعروف انما عني بذلك ما عني به ولم يعن نفسه ويقال له ليف ناولت هذا وعمر بنوك لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى امت ارضاء خير لهم انما عني ما لا يظن الصغدي منه فاما ربي في قال ان ثبت حبسها صلها وبمودة فيها قال فتصدق عمر بها باتباع فان كان هذا على ما ناولت لم يكن عمر يصدق بها كما لا يملك من نفسه غير مودة وكف يجوز ذلك ان ناولت هذا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان ثبت حبسها صلها وبمودة فيها فكان يجوز له ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي استثناهما ليس بمودة بكون متصدقاً على نفسه فكانه وقف بعض ما لم ينفق كلها لا قد استثناهما بنفسه وبها له الدليل على ان عمر الخطاب انما عني بذلك غيره ما ينكح به الناس في تزوجهم وصاياهم الا ترى ان رجلا من بني العباس لو قال ارضي مدته موقوفة على بني العباس لم يكن الواو فيهم وكان الوقت خارجا من الوقت لان المعنى انما هو على غيره من بني العباس فكان المعنى على غير عمر من الولا فان قلت انما عني بذلك غيرهم من بني العباس فكذلك والوا حديث عمر الخطاب انما عني غيره من الولا فان قالوا اذ قال الرجل من بني العباس ودعيت ارضي مدته موقوفة على بني العباس فان له حصته من الوقت ٢٠ من بني العباس قبل له فما لم يول في رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لولدي ثم مات ايدخل هو في الولد فيطولن حصته من الثلث كما جعلتم له حصته من الوقت فان قالوا والوا ولكم يعطى الثلث كله لاحوت الباقين ولا يعطيه شيئا قبل لهم البن بنواي نفسه ولا حوت له بالث ثلث لم لا يتطاول نصيبه من ذلك ويجوز للباقي فان قال ان هذا الميت اذا قال قد اوصيت لولدي بالثلث فمن مات منهم لم يخلت اليه وانما انظر الى من كان حيا يوم موت الموصي ولا نلت الى من كان منهم قبل ذلك فهو من مات قبل وجوب الوصية ولا حصته له في الثلث ولا يشبه هذا الوقت قبل لم يفرق فيهم فيها فاسألون ان قال قد اوصيت بثلث مالي لولدي الى المولودين اليوم الا عبا منهم فان قالوا هذا جائز فلنا هم اراهم من مات منهم لم يخلون حصته الباقين قالوا لا بد ذلك لا قال الموصي ان لا يار مكانه سيابهم عبا يضر قبل لم يفرق فاسألون في الموصي لم يخلون له حصته من الثلث لان من ولد ابيه المولودين قال لان المعنى انما هو على ولد ابيه غيره قبل له قد تركتم تركه من ائتم في الوقت فهو دخل في ولد العباس ولم يدر حله في الوصية مع ولد ابيه فان قالوا لا يكون موصيا لعنه قبل لهم كذا لم يخلو موصد قاعليه ولا وقاتليه ولا واهبا لها ويقال لم يفرق فاسألون في رجل قال لعبد اعقب اى عبيدك شيت فاعقب نفسه فان قالوا لا يكون ذلك لان المعنى انما هو على غيره من العبيد قبل لم يفرق كذلك اذا قال لا حرج على من وليها ان ياكل منها فانما المعنى على غيره من الولا فلم اكرهتم قولنا ان المعنى على غيره ويقال لم يفرق فاسألون في امره قاله لرجل وحن رجلا من وجهان نفسه فان قالوا لا يجوز لان المعنى انما يقع على غيره من الرجال قبل لم يفرق وكذلك الوقت الذي على غيره قال وبلغنا عن عمر انه وقع الوقت الى حفصة في هذا دليل على اننا ان المعنى على غيره الا ترى انها كانت تملك في حقه محرقة من عمر رضي الله عنه التوجه منه على ولاه الهذقة لان لا يضييق الامر عليهم وليس هذا اشتراطا من نفسه من الوقت حتى فان قالوا ان شقن س عفا قال يوم اميت انشدكم الله يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ساق المسجد اهلها فقال من يستمر هذه البقعة من خالص ما له تكون فيها كحد المسلمين ويكون له خير منها في الجند فاستبها من خالص ما لي يملكه المسلمين من المسلمين قالوا اللهم نعم قال انشدكم الله هل يعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم المدينة ولم يكن يستحب بها الا زوجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يستريح من خالص ما له تكون ذوة منها

فان كان الذي نصيب كل رجل منهم اقل من مائة درهم من الفداء الاولى قال الفداء الثانية لهم فقلت وكذا  
لو لم يخذوها سبينا قال لم يجر على ما وصفت لك فان كانوا ياخذون بعض ما بقينهم من مائة كل سنة وتبنا لهم  
البعض قال اذا كان نصيب كل واحد منهم ما بقي يكون مائة درهم فصاعدا يعني ولا حتى ولا حتى على مائة غنم  
ما يتا درهم وان كان اقل من ذلك جاز له ان ياتحدا واذا اجتمع لمرادتهم ما يتا درهم فصاعدا من فصول  
الدلائل ومن غيرها يعني ولا حتى في عدة الصدقة قلت ارايت اذا لم يكن في الغزاة الا لغير واحد ارايت ان يعطيه  
جميع المال وقد قال صدقة موفوعة على من احتاج من قرابي ولول الفداء مائة غنم قال نعم ارايت ان رجل اوفد  
عدا وصبت سبى له من كان فقيرا من قرابي وليس له الا قريب واحد فقير وان قلت مال كثير الى اعطيه الفداء كله  
فذلك الوقت وهذا القول ان حينئذ في الوصية كذلك الوقت قلت ارايت لو قال صدقة موفوعة على من كان فقيرا  
من ولدهم من الخطاب وسئل وقت رجل ارشاه على مائة ذلك وفي ولدهم ناس يحاجون قال فاني الغني حاب  
بني لغناهم قلت فان كان نصيب كل رجل من الفداء الاولى ما بقي درهم فصاعدا قال فلا حتى في الفداء الثانية  
قلت فان كان الذي نصيب كل رجل منهم مائة درهم فقلت ارايت ان الفداء الثانية قال نعم فقلت انما استدلتم  
جاءت في الوقت الثانية قال نعم فقلت ارايت ان الفداء الثانية قال نعم فقلت انما استدلتم  
فانما استدلتم جميعا لهم قلت ولم قلت ذلك قال لانهم فقرا يورثون الفداء جميعا فوجب انهم جميعا لهم فقلت  
الا تري ان رجلين لو اوفد واحد منهما ثلث ماله لغير واحد من قرابي فاما جميعا معان قلت ما لك واحد  
منهما لغير واحد من ولدهم والذين كانوا مائة مائة في الوقت على ما وصفت لك اذا جاءت الفداء جميعا وان مات احد  
قبل الاخر كان الذي نصيب كل فقير منهم ثلث ماله الاول ما يتا درهم فصاعدا وان لم يكن له حتى في ثلث ماله  
الاخر قلت وكذا الوقت اذا جاء احد الغنيين قبل الاخر في ثلث ماله ارايت اذا كان الوقت واحدا وقت ارضيت  
بما بقينهم في ارضيت فقال ارضي صدقة موفوعة على فقير نراي وقال نعم لئلا ارضي موفوعة على فقير قرابي لا راضا  
سوي الاول قال نعم هذا مسا ولغير قرابته مائة الارض جميعا قلت فان حدث الفداء بغير ما كان الجواب في ذلك على ما  
وصفت لك قلت ارايت لو قال صدقة موفوعة على فقير عمر الخطاب قال نعم على كل واحد منهم ثلث ماله المعروف قال ولو  
بصدقة رجل على فقير عمر الخطاب بمثل ذلك قال نعم على كل واحد من ولدهم من الخطاب ثلث ماله واحد من الغنيين  
قلت فماخذ كل واحد ثلث ماله من العدد ثلث ماله نعم قلت ولم قلت ذلك قال لان الغنيين جاء جميعا معان فوجب لكل واحد  
منهم الموت الذي جعل له كل واحد من الرقيقين الوافين ذلك وكذلك لو كان الواقف عشرة قال نعم فاخذ كل واحد  
منهم عشرة اقواتا اذا كان كذلك فان كان الواف واحد وان وقتهما وبين تخلفين في وقتين لكل واحد منهما ثلث ماله  
على ما وصفت لك قلت ارايت ان جاء احد الغنيين قبل الاخر في ارضيت لكل واحد منهما ثلث ماله قلت ارايت ان جاء  
قال ان كان في كل واحد منهم ثلث ماله قبل يبي الفداء الثانية ما يتا درهم فصاعدا ولا حتى في الفداء الثانية وان كان  
اقل من ذلك فمذقوا من الفداء الثانية قلت ارايت احسن اب وام وقت كل واحد منهما ثلث ماله يعني كل واحد  
منهم ثلث ماله لرجل فقير من القرابة اعطيه ثلث ماله واحد من الغنيين او لم يعطيه ثلث ماله واحد اقل ان كان وقت  
الارضين جميعا معان اعطيه ثلث ماله واحد من الرقيقين جميعا وان كانا وقتا ذلك وقتين مختلفين اعطيه ثلث ماله  
وقت كل واحد الوقت وكذلك لو كانا وقتا ارضاهما واحد ارضاهما ثلث ماله هذا كله سواء على ما وصفت له لسواهم  
**باب** الرجل يبع ارشاه على نفسه واذا قال الرجل ارضي صدقة على نفسي قال وقت باطل لا يجوز ثلثه ولم يثبت  
ذلك قال لا يجوز ثلثه على نفسه ولا واحدا لئلا يكون ذلك لا يكون وقتا عليها الا تري ان رجلا لو قال قد صدقت على  
على نفسي لم يرد ذلك لصدقة وكان ذلك باطلا وكذلك اذا قال ارضي صدقة موفوعة على نفسي فلا يكون وقتا وكذلك  
لو قال ارضي صدقة موفوعة الا بمثلها ما عشت قال نعم هذا والباقي الاول سوا ولا يجوز ذلك قلت فان قال

ولذلك



كذلك لا المسلمين ولم يخرج من ماله الجنيه فاشترى بها من حاله ما يحدتها المسلمين قال الله ثم قيل لهم ما الدليل  
 على هذا على أن وقف الرجل على نفسه جازيا قالوا استأطعنا بن عثمان ان رثاه فهاكوا رجل من المسلمين ذر استأطع  
 ذلك انفسه فاذن عليهم قيل لهم ان هذا الذي ذنبتم اليه لم يبق ان عثمان سعلنا انما قاله جعلت رثا فبطل  
 كرشا رجل من المسلمين انما معناه ذلك اني كنت فيها كرجل من المسلمين لم افضل عليهم بشي ولم يرد بها الى بعدت بها  
 على نفسي بشي ولم يرد بها الى اشتراطا لنفسه انما اراد ان يخرج من ثمنه اسوة المسلمين ففعله فبطلت بها وبطل  
 لغيره ان الشطري هذه او غيره سواء لا ينفذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قاله المسلمون شرطي قلت وانما  
 والكل والنازل على من السبعة فاذا كان يكون لك ذلك في الايام كلها وكذلك يكون في البير الذي يصد فيها ولا  
 يشبه بها الايام علم الارمين والروا لا يركب ان رجلا عطشا لو جالس شرب من بئر رجل لم يجر له ان يمنع  
 ولو جاء الى ماله حل له شربه الا ترى ان قوله من الخطاب جعل وضعه فيهم لسلحوا انما سببه هذا عند الرجل  
 جعل داره مسجد المسلمين على ان له ان يصلي فيها فخذ عندنا جازي وله ان يصلي فيه استأطع ذلك او لم يستأطع  
 وكذلك سائر المسلمين من شرط له ان يصلي فيه ومن لم يشترط فيه سواء كذلك البير في هذا المسجد الا ترى ان رجلا  
 لو وقف بيرا على قوم باعياهم جازي لغيرهم ان يشربوا منها ولو جعل داره مسجدا لغيره ما باعياهم لغيرهم  
 ان يملوا فيه فالبير والمسجد سواء وكذلك استأطع عثمان على القوم في البير والمسجد جميعا كان حلالا في  
 الاحتجاج عليهم سواء في ذلك فاما عندنا سواء فان قالوا ما حجتنا في اجازة وقف الرجل على نفسه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من رجل سرق بدنة فقال له اركبها فقال له اركبها فقال له اركبها فقال له اركبها فقال له  
 اركبها وان كانت بدنة قيل لهما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جازيا قالوا لان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد سارا لا شفع بها وكذا وقف قبل لهم اخبرنا عن اصول الوقف لها مالك قالوا  
 لا يمكن احد قبل لهم احبوا عن البدنة لمن ملكها ما لو اصابها رجل لهم فقد فرقت بين البدنة والوقف  
 ترعبوا ان الوقف خرج عن ملك الذي وقفه وان البدنة لم يخرج من ملك صاحبها فان كان ذلك كذلك كان له  
 ان يركب البدنة انما لم يخرج من ملكه ويقال لهم انتم البدنة اذا مات صاحبها قبل ان يبلغ الوقف قاله هي  
 ميراث عنه قيل لهم هذا الابن الوقف وانما معنى الحديث عندنا والله اعلم ان الذي صلى الله عليه وسلم امره ان يركبها  
 على وجه المصروره فان قالوا لمنا ان الشرب ماله وقف داره في المدينة في سبل سمها كان اذا قدم المدينة  
 نزها من لغيره الذي في هذا والله اعلم ان كان تسكها ما من وقفها عليه الا ترى انه ليس في الحديث انه شرط  
 تسكها فانفسه وبديهي سبيلها فاذ قيل على ان الوقف كان على غيره الا ان كان يسكنها فاذ من وقفه  
 عليه كذا ذلك كل من لمنا ان وقف داره فسكنها فاما معنى ذلك عندنا على ان تسكنها مع الدين ووقف عليهم  
 باذنه على التسعة منهم ومنه وليس معناه عندنا على انه وقف على نفسه لانه لم يبق ان احد منهم اشترط فيها  
 السكنى وبلغنا لغيرهم ووجهها ولم يسموا لانفسهم منها شي كذا ذلك المعنى عندنا لغيرهم سكنوها فاذن الموت  
 عليهم ولا يجوز ان تناولهم لغيرهم ووقفوا على غيرهم ثم اخذوها لانفسهم بغير اذن من وقف عليهم  
 فان قالوا لنا اخبرنا ان ليس رعيتم اننا دل قول عمر لا جناح على من ولها ان ياكل بها ان معنى ذلك على غيره  
 من الولا الصدقة قبل لهم بم المعنى عندنا على غير عمر من الولا قالوا لنا ما يقولون في رجل قال قد جعلت  
 ارضي صدقة موقوفة على ان عليا في العارفين وفي الرقاب واستأطعها ان لا جناح على من ولها ان يصرف  
 عليها الى من احب من العارفين ومن الرقاب لي يكون هذا الشرط للوقف والوقف له ان يركب لغيره ليس له ان يصرف  
 للوقف فله ان يصرف الدار في اي الوجهين شاؤ له ان ياكل منها وان كان الشرط لغيره ليس له ان يصرف الدار  
 عليها في اي الوجهين شاء من العارفين ومن الرقاب كما لم يخلوا له ان ياكل منها فكذلك لا يعمل له ان يصرف الدار  
 في اي الوجهين شاء قبل له الشرط عندنا لغيره لوقف وانما الشرط في هذا عندنا لولا الصدقة سوى اوقف

ليس للوقف ان يصرف الدار في اي الوجهين شاء، فلما على له ان يصرف الدار في اي الوجهين شاء فلما على  
 له ان يصرف الدار في اي الوجهين شاء واجب قالوا لما ان شتم ذلك زاعما الشرط لغيره قبل لهم لانه اذا شرط ذلك  
 لغيره لم يملكه لان من شرط ذلك له فاما ما وكل له في الوقف فاذا كان ذلك فكله ولو صرح كان ذلك له الا ترى ان رجلا  
 لو وقف دقا على ان ولية لرجل كانت الولاية للوقف ايضا وله ان يخرج من شرط له الولاية كل ما يملكه كالوكيل لولا الوحي له  
 فاذا كان ذلك كذلك كان له اخراجه فكذلك اذا كانت الشرط لغيره على الوقف كانت على الشرط لغيره ايضا وان كان عندنا  
 لغيره كان غيره كالوكيل فيها فان قالوا قد رعيتم انما استأطع ذلك لغيره كان له فلم لا يكون له اذا شرط له من الولا ان  
 ياكل منها كان له ايضا ان ياكل منها كما اذا شرط لغيره من الولا ان ياكل منها كان له ايضا ان ياكل منها لانه ما جازي فان  
 رجلا لو وقف ارضا على رجل لم يكن له ان ياكل ذلك عنه ولو وقفها على ان ولية لرجل كان له ان ياكل ذلك عنه  
 لان الرجل في الولاية وكل وجه في اللغة ما كان لها ما جعل له منها فيما عرفت ان وكذلك لو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
 على قوم على ان ليربها ان ينفذ بعضهم على بعض وباكل منها بالعرف فكانت هذه الشرط لغيره من الولا سواء اوقف  
 وكان للوقف ان يصرف الدار على بعض ولم يكن له ان ياكل منها بالكلية من شرط التخصيص انما وكل للوقف ولو في التخصيص  
 وللوقف ان يخرجها وله ان ينفذ بالارد ونه لان اكلها انما هو على وجه الولا من الدار وليس لغيره ان ياكلها  
 من الدار في اي صدقة ذلك فان قالوا لما يقولون في رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده وفسله على الفقرا  
 من بعدهم واستأطع من هلك من ولده وورثة فان كان نصيبه من الدار لورثته قبل لهم هذا عندنا جازيا فان قالوا  
 لما فان مات احد من ولده وليس له وارث الا للوقف يعني في قياس قولكم ان يتخلوا الوقف فلما لهم لغيره ذلك  
 على ما ذبحتم اليه انما يعني في هذا ان من هلك من ولده فتصيبه لورثته سواء اوقف ويجعل الوقف كالميراث  
 لا يرث من هذا الوقف شي لان الوقف قاله مصيبه لورثته سواء اوقف وحول اوقف كالميراث لا يرث من  
 هذا الوقف شي لان الوقف قاله مصيبه لورثته انما معنى ورثته سواء الا ترى ان رجلا لو مات وله ولد  
 وله اب فقال الاب قد صار ميراثي على ابني لورثته حق عرفت له ميراث لم يكن له ميراث وكان المعنى في ذلك  
 انه ابيه وكذلك الباب الاول يكون لورثته المالك سواء اوقف لان الوقف هو المالك للملك وانما معنى ميراثه  
 ولا يورثه ابيه من وقفه شي وبما قلنا قال اوقف الرجل ارضا على نفسه ان ذلك جازي جازي وانما جازي  
 اذا كانت له ارض ملكها وما خرج ارضها من غلاتها في المستأطع قال هذا المالك الارض قبل لهم فاذا  
 وقفها على ان عليها لرب الارض ليس يعلم انه قد استأطع الغلات فان قال له فيخرج من ملكه بعد الوقف  
 اصل الارض او الغلة التي تحدث التي هي واجبة قبل الوقف فان قال اصل الارض خرج من ملكه لانه استأطعها  
 حيث شرط لنفسه قبل لهذا رجل لم يصدق في بعة هذه الارض انما يصدق في بعتها وان كان يصدق في بعتها  
 بالملك وملكه فيها قبل الوقف وبعد الوقف سواء وقد استأطع ما بقي في عدة الوقف وانما اقيمت حاله في  
 التبرع ولم يغير حاله في الغلات فان قال نعم انما تصدق بالبرية دون الغلة لا يمكن مصداقا للغلة وقد استأطعها  
 انفسه قيل له فخذها بغيره وجعل قاله ادعي موقوفه ولم يرد على ذلك قال الوقف باطل ويقال له اذا استأطعها  
 الغلة لنفسه فاي شي تصدق به من هذه الارض وقاله الذي صلى الله عليه وسلم ان ثبتت حبست اصلها  
 وبصورتها وانما معنى ذلك ان يحبس الاصل ويتصدق بالغلة فلهذا لم يصدق من الغلة بشي وليس  
 هذا البني على ما امر به الذي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب وكيف يكون على ذلك ولم يصدق من الغلة بشي  
 ويقال له ما تقول في رجل قال ارضي صدقة موقوفة سواء غلاتها فاني قال هذا جازي قيل له ما تقول  
 فيه ان قاله بدو وقت برتها او قاله قد وقف هذه الارض دون غلاتها او يقول غلاتها او يروي  
 غلاتها او اعلنا فاني فاني فان كان هذا عندك جازي فلهذا رجل لم يصدق بشي وكيف يكون مصداقا  
 وانما ذكر حبس الاصل ولم يصدق بالغلة ولم يصدق في رجل قال ارضي صدقة موقوفة سوي غلاتها

فصل في الوقف  
 في الوقف على ولده  
 في الوقف على غيره  
 في الوقف على الفقرا  
 في الوقف على سائر المسلمين



والله لو صدق سها بنى قال هل رايت لحد الخبز مثل ذلك قلت ارات رجلا قال ارحني بصدق موقوفه على نفسي وعلى فلان فلا يجوز صرف الوقت ويطل منه النصف وهذا النصف الذي وقفه على نفسه ملكه ولم يملك ذلك قال لان ما وقف سها على غيره فهو جائز لا يصح وقفه على نفسه لسم يصح في بيعته مات وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان وفلان وفلان وعدا جماعه قال يجوز الوقف في حصص من سها ولا يجوز في حصصه قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على نفسي ومن يودي على فلان وفلان وبعد ذلك على الفقراء والمساكين قال لا يكون وقفا قلت ولم قال ذلك لا يصح بصدق في حياته من علائها لسي واستثنى لنفسه ولم يعقد الوقف في حياته لا لم يلبس فيه مبره فلا نه ان مات كان من الثلث على ما وقفها عليه من بعده وهذا عندنا بمنزلة رجل قال اذا مات فارضي صدقة موقوفة على كذا وكذا فهو جائز بعد الموت وما في الحياه ليست بوقف فذلك الثلث الاول وله ان يرجع عنه ذلك متى ما بدا له وليف يكون وقفا وملكه في النخل قبل الوقف وبعد الوقف سواء قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على فلان وفلان ومن بعده فلان على نفسي قال الوقف باطل قلت ارايت لو قلت ذلك وقد حبس الاصل ويصدق بالخله قال لان مرجع الخل له فاذ كان مرجع الخل له فليس مبره شي من الخل في الوقف الذي استثنى فيه نفسه فاذا كان الوقف في وقت من الاوقات ليست فيه صدقة فليس بوقف قلت وكذلك لو جعل مرجعها بعد الموت لغيره قال لا يجوز ذلك قلت ارايت لو قال ارحني صدقة موقوفة على امهات اولادي قال لا يجوز الوقف لان ما استلزم الامهات اولاده فهو له لا لهم رقيقه فكانه استثنى لنفسه ملكه وكذلك عبيده ومدمرورة قال نعم قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على فلان وعلى عبد فلان فلا يجوز من الوقف النصف الذي وقفه على فلان وفلان ويطل منه بقدر ما وقف على عبده قلت وكذلك لو سما جماعه من عبيده وجماعه من الاحرار واخرت يدر بعد الاحرار وابطلت بعد عدد العبيد على عدد الروس قلت نعم قلت وكذلك لو سما امهات اولاده ومبره قال نعم قلت ارايت لو قال ارحني صدقة موقوفة على فلان فاذا هلك فلان فالعبد لفلان ولنفسه قال يجوز الوقف في النصف من الارض ولا يجوز النصف الاخر قلت فكيف يكون نصفها وقفا على فلان الاول فاذا هلك فلان الاول كان النصف الاخر لفلان الثاني والنصف الاخر الذي استثنى عنه باطل ولا يكون وقفا قلت ويكون النصف الذي وقفه على فلان وفلان في حياته ومن بعد على ما سببه عليه قال نعم قلت اذا استثنى ذلك لنفسه جماعه فانه يطل من الوقف بعد رحلته من ذلك قلت لو قال ارحني صدقة موقوفة على نفسي سها بنى قال لا يجوز الوقف قلت ولم قلت لا يجوز الوقف قال لان ما اشترط لونه عندنا استراطه لنفسه قلت ارايت فجلا لارضي صدقة موقوفة على وعلى ولدي ونسلي قال الوقف كله باطل لا يجوز ذلك ولم لا يجوز حصصه ولده من ذلك لا يملك في ابواب الاول قال لان الباب الاول ما وقف على نفسه منها فمعلوم وما وقفه على غيره فمعلوم فاجرت من ذلك ما وقف على نفسه وليس بمعبره باطلت الوقف اجمع الا ترى ان من قولنا في رجل قال اوصيت ملكا لفلان وفلان فمات احدهما قبل الموت ان الباقي منها نصف الثلث ولو قال اوصيت ملكا لفلان ولولده فمات ولده قبل موته الوحي ان الثلث كله الباقي لكونه الوقف اذا اشرك مع نفسه قوما معلولين ابطال من ذلك ما وقف على نفسه واجرت الباقي واذا اشرك مع نفسه قوما ليسوا بمعلومين اطلت الوقف اجمع الا ترى ان من قولنا في رجل قال ارحني صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسبه فانقرضوا لم يبق غير فلان ان الوقف كله له ولو قال قد جعلها صدقة موقوفة على ولدي او علي او لولدي وعلى قراي وعلى قال الوقف لا يجوز قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز ويصح وهو النصف الذي للمساكين والنصف الذي وقفه

طلبه من ذلك بالظن  
ولا ينفق ما خاضعوا قبل  
بوت الموصي كان للفقير  
نصف الثلث لفلان قال  
ارضي لفلان ورثه

طلب وقف على فلان وعلى  
ولده ونسبه فانقرضوا  
غير فلا ينفق على  
لم

على نفسه باطل وهذا قولنا وقد قال ارقام اذا قال الرجل ملك ما لي بعد الله والمساكين ان لحد الله ملك الملك والمساكين الذين قال لان ما يقع عليه اسم المساكين اشبه بغير هذا العباس هذا القول ان يطل الثلث من هذا الوقف ويجوز الثلثين واما نحن فنقول نفعين في الوصيه يجوز النصف ويطل النصف قلت ارايت لو قال ارحني صدقة على وجوه سها ها قال على ان ياكل منها قال الوقف اجمع لا يجوز ملكه ولو قال ان اخرجت عيالي وان اخرجت اكلت منها او قال فانا اخرجت بها قال هذا اجمع باطل لا يجوز ملكه ولم يملك ذلك قال لان شرط لنفسه منها شي من ذلك الوقف منها صدقة على عيالي ولا ينفق كان الوقف باطلا لا يجوز ملكه ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان ياكل منها على نفسي وعيالي قال الوقف باطل لا يجوز لان رقيقه من عياله فكانه شرط سها لنفسه فلا يجوز الوقف قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان ياكل منها ما عدا رقيقه من عياله في كل سنة فباقي بعد ذلك فهو للعار والمساكين قال الوقف باطل لا يجوز قلت وان كان يعلم ان ملكه عسره الاف درهم وان كان يعلم ذلك على ما رصفته له الا ترى اني لا ادري لعل الخل لا يعل منه الا ما عدا درهم فان كان ذلك كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز لان شرط الخل كلها لنفسه ملكه وكذلك لو شرط من الخل درهم واحد قال نعم قلت واذا اشترط من اجزاء الخل اكل او اكثر اطلت من الوقف ما شرط لنفسه واجزته الباقي بعد ان يكون الجوز معلوما قال نعم قلت ارايت الوقف ارحني سري العقار قال لا يجوز الا في الدور او الارضين قلت ولم قال لا بلعتان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر به في ارض ولا يجوز ذلك عندنا الا في الاصول على ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما كان سوا العقار بنى ويذهب وانما معنى الوقف على ما يقع الا ترى انفسه قالوا في صدقاتهم موقوفة لله ابدنا شاع ولا تهب لخلوا ذلك على الابد فاما ان يكون على الابد حوزناه وما لم يكن على الابد فلا يجوز وقد قال ارقام من يجوز وقف الرجل على نفسه يطل الوقف جائز في كل شيء من الحيوان والرقيق والامتنع قيل لهم هذا البقي ردها فلا يكون الوقف باطلا وما لا يبنى واحدا قيل لهم يجوز من هذا واخوز تم وقف الرجل على نفسه قال نعم قيل لهم ما يقولون في رجل قال هذا ارحني صدقة موقوفة على نفسي قالوا هذا جائز لعلهم يقولون داسي موقوفة على ان اركبها او اجازي موقوفة على ان اغشاها قال كان هذا عندكم جائزا في قول النبي من هذا ان يقول قائل قد حرجت الجارية من ملكه وهو يقضاها بغير ملك سمين ولا تزويج ونيال لهم ما يقولون في رجل قال هذا المطعام على صدقة موقوفة اكله او قال هذا الثمر او قال هذا الخبز موقوف على ان اكله فاي شيء اتبع من هذا ونحوه ان يقول القائل لعل صدقة موقوفة البها ان هذا جائز وكذلك قلنسوة او حفي ولا يجوز الوقف عندنا في شيء من هذه الا في دار او ارض فان قال قائل قد بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قد وقف ارضا له ووقف فيها عمارات معلون فيها وقد راينا من الوقوف عمارات معلون قبلهم صدقة وهذا عندنا جائز لان العمارات انما هي للاصل والوقف هو اصل فاذا وقف ارضا له وعلما لما فيها حوزنا ذلك وان كان ينفق العمارات دون الاصل لم يجوز ذلك الا ترى ان رجلا لو وقف ارضا له سها بنى لغيره او بدها ليه ووقف ما فيها من الرشا وادانه تلكه انما جائز وكذلك لو وقف دابة في البستان يستقي عليها الماء فهو جائز لان هذا هو مباح الوقف والوقف انما هو في الاصل وانما هذه الاشياء للاصل ولان رجلا لو وقف غرابا لودا ليه دون الاصل لم يجوز الوقف وكل من كان في الوقف من هذه الاداة التي هي لمشاغرة الوقف والوقف والاداء التي هي لمشاغرة الوقف مرفقة ذلك فليس من غدا الوقف انما جائز الا ترى ان رجلا لو استرقى ان يسترى من وقته ودواب يستقي الوقف ان ذلك جائز وان هذه الدواب موقوفة لمشاغرة الوقف وكذلك اذا كانت في الارض فوقف الوقف وكذلك اذا كانت في الارض فوقفها فهو جائز واذا وقفها دون الارض لم يجوز الا ترى ان رجلا لو وقف بناء دارة دون غيرها

١٦  
ارضي نطف بالاربعين  
والملك







ثبت الوقف بثلث ارباب رجلا جعل داره سجوناً لله على ما جعلها عليه ولا يكون له ابطاله لان شرطه في ابطاله  
المسجد لا يجوز له من اين انصرف الوقف والمجد قال فاما من ان الارض ان رجلا وقف ارضاً على قوم  
ما عاينهم لم يكن لهم وهم ولو جعل داره مسجداً لهم ما باعناهم كان لهم ان يبيعوا فيه الا ترى ان شرطه  
نفسه يصلي في المسجد باطل لا يجوز وشرطه فيما يوطئ من غلة الوقف جائز فلما كان شرطه في الغلة في الوقف  
جائز والوقف باطل واذا كان شرطه في منفعه المسجد ومن جعلها له باطلاً لا يجوز بكذلك شرطه في اصل المسجد  
قلت ارباب رجلا وقف ارضاً لغيره على وجه ما هم عليه فبلغ صاحب الارض فاجاز ذلك الوقف  
قال هو جاز وبه اعلم **باب الرجل يوقف ارضاً على ان له ان يبيعها** قلت ارباب رجلا قال اربي صدقة موقوفه  
به تعاقب ابد على ان ياتي ابيها وان ياتي بغيرها ارضاً تكون موقوفه به ابد على ما وصفت لك وقت هذه الارض  
قال الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها فقلت لم ارجع ذلك قال لا وقف ونفا موبدا  
لا سوية فيه فهو جائز وقال ارجع ذلك الوقف جائز والشرط باطل في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع  
جائز والوقف جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف من امور الناس وشرطهم ولا يشرط ابطال الوقف  
وكل شيء في الوقف باطل اصله فالوقف فيه جائز والشرط فيه جائز الا ترى ان رجلاً استهلك ارضاً موقوفه  
حتى لا يمدد على ردها حلت عليه بيمينه فاسترى لها ارضاً فجعلها صدقة موقوفه على مثل ما كانت عليه الارض  
المستهلكة وحلت هذه بدل تلك الوقف فاذا اشترط البيع جوزت ذلك وحلت له ان يبيعها ويستبدل  
بها قلته ارباب ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها قال الوقف باطل لا يجوز قلت ارباب لو قال  
قد جعلت ارضي صدقة موقوفه على ان ياتي ابيها عما بدا لي من قبل او كثير قال الوقف باطل لا يجوز قلت  
ولم قلت ذلك لساكن في وجوزت ذلك كان له ان يبيعها عما لا يجوز له ان يشترى فتوقف فاذا كان ذلك  
كذلك مكانه استمر ابطال الوقف قلت ارباب لو قال صدقة موقوفه على ان ياتي ابيها واستبدل بها قال  
يجوز ايجاز وهو على استطراد ارباب لو قال صدقة موقوفه على ان ياتي ابيها واستبدل بها قال هذا جائز  
وهو على شرط قلت ارباب لو قال صدقة موقوفه على ان ياتي ابيها فاسترى بها ارضاً لم يرد على ذلك قال  
ابن القياس قال لو وقف باطل حتى يقول كرت بدفعها او يقول ارضاً وقفها على شرطها او يتكلم يستبدل به على  
البدل واما الاستحسان فهو جاز وكون الارض بدفعها قلت ارباب لو قال صدقة موقوفه على ان ياتي  
ان يستبدل بها ارضاً له ان يستبدل بها داراً قال ليس له ذلك قلت فان قال على ان يستبدل  
بها عقده قال فله ان يستبدل بها ويشترى بها ما بدا له من الدور والارضين قلت فان قال على ان  
يشترى بها ارضاً له ان يشترى بها ارضاً من ارض الخارج قال نعم قلت فان قال على ان يشترى بها ارضاً  
من البصرة قال لا فان قلت على ان يستبدل بها له ان يشترى بها ارضاً من ارض الخرج قال  
لان الوقف في الخرج لا يجوز لان الملك لغيرهم وانما هو جائز فيها قلت ارباب اذا قال صدقة  
موقوفه على ان ياتي ابيها لا يستبدل بها قال هذا جائز قلت فان باعها بغير اقل حاله يتعارف الناس  
فيه قال لا يبيع باطل لا يجوز والوقف جائز فان باعها بما يتعارف الناس فيه قال لا يبيع جائز قلت  
فان باعها بغير من العرض قال قال جاز على قياس قول ابي حنيفة قلت فان باعها واشترى بغيرها  
ارضاً تكون وقفاً على ما كانت عليه الارض الاولى قال نعم قلت فله ان يبيع هذه الارض الثانية ويستبدل  
بها قال لا يكون له ذلك الا ان يشترط ذلك فان قال اربي صدقة موقوفه على ان ياتي ابيها ويستبدل  
بها فباعها وقبض الثمن فضع في رية قال فلا يمان عليه والقول قول من يمينه وقد بطل الوقف قلت  
فاذا كان بشرط البيع قلت يبطل الوقف فلم يغير هذا الشرط وبغير الوقف وقد يكون في هذا الشرط ابطال  
الوقف وقد ثبت ان كل وقف فيه شرط يبطل اصله فالوقف باطل والشرط في البيع قد يكون فيه ابطاله

الوصف قال لا يشبه هذا الشرط يكون في عقد الوقف وانما يصح الثمن بمنزله رجل وقف ارضاً فذهب  
عليها المال او تعطلت فالوقف كان بها جائزاً فبطلت وذهب وكذلك الثمن اذا ضاع كان الوقف جائزاً  
فلما بيعت وضاع الثمن بطل الوقف واستهلك قلت ارباب رجلا قال قد جعلت ارضي صدقة موقوفه على  
ان ياتي ابنه استبدل بها فاعلم ان الوقف كان جائزاً قال نعم الا ترى ان رجلاً استهلك  
وقفاً عليه بيمينه فاخذ من بده فضع ان الوقف باطل كذا قلت ارباب الذين يبيعون ارضاً  
وقبض الثمن ان مات قبل ان يتولى شيئا قال فالثمن ديناً في ماله وكذلك لو بعت الثمن فاستهلكه فهو من  
عليه وكذلك لو بعت الثمن على المشتري قال نعم قلت ارباب ان باع الوقف للاستبدال فوجب البطلان بشرط  
قبل ان يبيعه قال فالحق طرية في قول ابي حنيفة وهو من الثمن لا يشترى به ارضاً موقوفه واما في قول  
ابي يوسف فالحق باطل والثمن دين على المشتري على حاله قلت ارباب ان بعت ثم وهبه بعد ذلك قال فالحق  
باطل لا يجوز ويرد الثمن ويشترى به ارضاً تكون قلت ارباب رجلا قال اربي صدقة موقوفه له ابد على ان  
ياتي ابيها فاستبدل بها فباعها بغير من العرض قال فله ان يبيع ذلك العرض وقبض منه بغيره عود  
فيوقفها وهذه على قياس قول ابي حنيفة واما على قول ابي يوسف وتولنا فليس له ان يبيعها الا بالناظر والدارهم  
او ارضاً يكون سبيلها قلت ارباب ان باعها بدينار او دارهم فاسترى بها عرضاً من العرض قال فالشرط  
جائز عليه وبطل حاشية وهو صان لمثل الثمن الا ان يوجد الثمن بعينه توجد قلت وكذا لو باعها بغير من  
باع ذلك العرض بدينار او دارهم قلت له ان يشترى هذه الدنانير والدارهم الا عقده كون وقفاً وان استرا  
لفاعه ذلك كان المشتري شاملاً لمثل الثمن قلت ارباب لو قال صدقة موقوفه له ابد ولم يشترط ان يبيعها  
ولم يشترط ان يستبدل بها ما يجوز فيها قال لا ذلك الا ان يكون شرط البيع والقبض له ان يبيع بغيره  
ذلك وهو غير الوقف قال لا لان الوقف لا يبطل بها التجارة ولا يباطل بها الا باع وانما سمي وقفاً لانها باعاً  
وانما جوزت ذلك اذا استوطئ في الوقف عقدة على امور الناس وان الواقف انما وقف على مثل ذلك ولو جاز له  
بيع الوقف بغير شرطه في اصله كان له ان يبيع ما استبدل بالوقف فكون الوقف باع في كل يوم وليس كذلك الوقف  
قلت ارباب ان كان الارض الموقوفه سبعة لا يتخفف بها قال فان كانت سبعة لا يتخفف بها فليس له ان يبيعها الا ان  
يشترط ذلك قلت فمجرد ان يعللها قال لا ان يشترى بغيرها ارضاً بدفعها قال نعم لا يجوز له  
له بعد ما يبيعها فاذا اشترط ان يبيعها ويستبدل بها ارضاً قال نعم الا ان يبيعها بعد ذلك قال قلت ولم تكن  
ذلك قال لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول مكانه باع الوقف واشترى بغيره  
ارضاً فوقها فليس له ان يبيع البدل لانه لو بشرط بيع البدل قلت ولو اردت عليه بيعت بعد البيع نقضاً قال  
صلى العقب او يبيع قال فله ان يبيعها ويستبدل بها لانها قد عادت على الملك الاول فلورثت عليه بيعت  
لغير نقضاً قال فليس له ان يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاول له ولم يرد على الملك الاول قلت ارباب  
لو باعها على المشتري بالخيار والبايع بالخيار وبطل الذي له الخيار البيع قال فقد عادت على ذلك الاول وله ان يبيعها  
قلت ارباب رجلا قال اربي صدقة موقوفه وكذلك لو ردت عليه خيار الروية بغير نقضاً قاض قال  
نعم قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها قلت ارباب رجلا قال اربي صدقة موقوفه على شرط على ان لا استبدل  
بها قال فهو جائز فان باعها واشترى بغيرها ارضاً موقوفه بغيره ارضاً بغير نقضاً قاض قال فقد عادت  
على الوقف واما الارض التي استراها ووقفها فهي الواقف لصنع بها ما بدا له قلت ذلك قال لا ترى  
ان رجلاً لو اوجب بدفعه ثمناً على غيره واجب فصاعته كما بدا له وجد الارض كانت البدنة في الاول وكان له  
ان يصنع ما يشاء ما بدا له وكذلك الوقف هي الارض المردودة فاما الثانية فهي لرب الارض فصنع بها ما بدا له  
قلت ارباب رجلا اوصي فقال بغير عهدي هذه فاسترا واشتمت ثمنه فاعقوها متى ثم اعقها عن الميت ثم وجد







مطلبية في العارضة او تارة  
وهو شرط في الشرعيات

ليس لاحدا خراج منها فاما ان يوطئهم حتم منها اجبرته على اعطائهم وكذا لو لم يجرها اجبرته على عارضا  
فان التفتت في العارضة او قال ما عت وهرتهم فيها انتزعتها من يده قلت ارايت اذ اجعل ارضه صدقة موقوفة  
وشرط ولايتها لنفسه او لم يشرطها فله ان يوطئها قال نعم يوطئ من احب شرط ذلك ولو بشرط طه قلت  
فلو صبه ان يوطئ بذلك قال نعم قلت وسوا شرط ذلك الواقف ولو بشرط طه وهذا على قياس قول ابن حنيفة ولو  
يوسف قلت ارايت اذ اجعل ارضه صدقة موقوفة في صدقة مائة وليم يوص الى احد قال قلت لابي ان يوطئها  
من يثق به قلت فان كان الواقف وفيها في صدقة مائة لم يشرط في ان يوطئها ولو بشرط طه على ذلك ان يكون  
له ولاية هذه الصدقة قال نعم وهو يوطئ في كل وقت له وفيما كان في يده من الوقوف وفي ماله وولده اذ  
قال انت وصبي وليم يوطئ على ذلك قلت ارايت ان كان الوحي اليه في الوقف حاصلا قال نعم وصبي الوقف  
على قولنا وقول ابن يوسف وعلى قول ابن حنيفة وهو يوطئ في الاشياء كما قلت ارايت ان الوحي الى رجل في الوقف  
واوحي الى اخيه ولده قال نعم لكل واحد منهما وحي فيما اوتي اياه فبما حاصره دونه صاحبه قلت وكذلك لو كانت  
له ارضون قد وثقها فوطئ في كل واحدة منها الى رجل قال نعم مكرن كل رجل منهم وحي في الارض التي اوتي  
اليه حاصره دون الارضين الباقية قلت ارايت اذ اقال ارضي صدقة موقوفة الى فلان من فلان قال نعم الوقف  
جائز والولاية لفلان قلت فلو اوقف ان يوطئها دون فلان الذي شرط له الولاية قال نعم قلت فله اخراج الذي  
شرط له الولاية من ولاية هذه الصدقة قال نعم له اخراجه منها وانما هو بمنزلة الوكيل له لانه ان خرجها منها  
كما بدله طه فان مات الواقف اكون لهذا الرجل ولاية من يوطئها وقاه الواقف قال لا وقد بطل ما جعل  
اليه منها لا كما لو اوقف فلان ما مات الواقف بطلت وما كانت له قلت فاذا كان شرط الواقف ان يوطئها هذا الرجل  
في حياته والوقف وبعد وفاته الوقفية صحيحة في الحياة وبعد الوفاة الى الحياة فهو كالوكيل واحاب بعد الوفاة  
فهو كالوحي يقول الواقف بعد الوفاة فله صدقة مائة اليه في ولايتها قلت ارايت اذ اوقفها على ان  
فلان ولا يها في حياته ولو وفاته على انه ليس له اجزاء من ذلك قال نعم الوقف جائز والولاية لفلان في حياته  
الوقف وبعد وفاته والوقف اخراجه والشرط الذي شرط له انه ليس له اخراجه باطل لا يجوز الا يزي  
ان رجلا لوقفا جعلت فلان ووكيل في حياته وحي بعد وفاته على انه ليس له اخراجه وهذا  
الشرط باطل لا يجوز وكذلك الشرط في الوقف قلت ارايت اذ اقال ارضي صدقة موقوفة على فلان ولايتها  
في حياته وبعد وفاته ثم اوتي بعد ذلك الى رجل قال نعم يوطئ الثاني ان يوطئ في ذلك الوقف الذي شرط له  
ولاية الوقف جميعا او صوبه الميت في ولاية الوقف قلت ارايت لو وقف ارضين لكل ارض منهما على رجل معلوم  
واوحي الى كل رجل منهما بما وقف عليه ثم خصصته الوفاة بعد ذلك فاوحي الى رجل قال نعم هذا الوحي ان  
شارك كل واحد منهما في ولاية الارض التي وثقها عليه لانه صار وصيا للميت في جميع الوقف قلت فان  
اراد واحد من هؤلاء ان يوطئ صاحبه ونفقة قال نعم ذلك فلهذا الوحي ان يوطئ كل واحد منهما الوقف  
الذي اوتي به اليه قلت ارايت ان كان الوحي الى هذا الرجل في شيء بعينه قال نعم لا يكون له ولاية الوقف  
بشيء وله ولاية ما اوصاه به حاصره دون ما سوى ذلك قلت اذ كان هذا الوقف اوتي الى كل واحد  
من هؤلاء الموقوفة عليهم هذه الارضين في الارض الذي اوقفها عليه ثم خصصته الوفاة فقال قد اوصيت الى  
فلان ورحمت عن كل وصيه لي قال نعم باطل ما قد اوتي به الى هؤلاء وصارت ولاية هذا الوقف الى هذا  
الرجل قلت فان قال تدروحت عن ما اوصيت به وليم يوص الى احد قال نعم ينبغي للمعاذ ان يوطئ هذا الوقف  
الى من يثق به وقد بطلت وصايا هؤلاء الموقوفة عليهم هذه الارضين فيما اوتي بهما ما وقف عليهم قلت  
ارابت رجلا وقف ارضه على رجل واوحي اليه فيها وكان الموقوف عليه الارض ليس بما مومن قال نعم بشرط  
الفاقي من يده وتولها غيره قلت ولم تفت ذلك وانما الغلبة كلها له قال نعم لان الوقف مرجعه الى المساكين فاذا

اوحي رجل في الوقف والاخر  
في ولده

كان من يوطئ يده ليس بما مومن عليه ليرى من ان يحرمه ولا يجره ولا يروح الى المساكين بعد شي منه او يبيع اصله  
فيحدث فيه حدثا لا يوصل اليه قلت ارايت اذ اوقف ارضه واوحي الى رجلين فوات فلا حدهما ان يوطئ مع  
علات هذه الارضين دون الاخر قال نعم له ذلك لان الميت ليرض ما حدهما من الآخر وهذا هو الذي  
على قياس قول ابن يوسف ان يكون لكل واحد منهما ارضه ارايت اذ اوقف ارضه واوحي الى رجلين ثم مات  
احدهما فلا خراج مع غلات هذا الوقت دون الاخر قال نعم له ذلك لان الميت ليرض ما حدهما دون  
الاخر وهذا قول ابن حنيفة واولنا وجميع على قياس قول ابن يوسف انه يكون لكل واحد منهما ان يوطئ مع  
الاخر الا يرى ان ابا يوسف كان يقول اذ اوتي رجل الى رجلين ولكل واحد منهما ان يوطئ مع ماله ويبيع  
دونه ويخذه وصاياه دون الاخر وكذلك الوقت واما ابن حنيفة فكان يقول ليس لاحدهما ان يوطئ مع ماله  
دون الاخر وهو قولنا قلت ارايت اذ اقال احد الوصيين المرحوم دون الاخر قال نعم فبما حاصره باطل لا يجوز قلت ارايت  
ان وكل احد منهما صاحبه ولاية الوقت قال نعم جائز وله ان يوطئ مع ماله وكذلك لو اوتي احداهما الى الاخر كان  
لها في ماله ان يوطئ في هذا الوقت قال نعم واما ما رواه ابو يوسف عن ابن حنيفة فليس له ان ابا يوسف ذكر ان ابا حنيفة  
كان يقول في رجل مات واوحي الى رجلين انه ليس لاحدهما ان يوطئ مع ماله الاخر لان الميت ليرض من يوطئ  
احدهما دون الاخر واما على قولنا فلهما جاز قلت ارايت اذ اقامت احد الرجلين الوصيين واوحي الى رجل قال  
للميتاني ولوحي الميت ان يوطئ هذا الوقت قلت وليس لاحدهما ان يوطئ مع ماله لان وحي الميت  
قد اقام مقام الميت فيما كان اليه من ولاية هذا الوقت وليس لاحدهما ان يوطئ مع ماله لان الميت  
نعم قلت فكيف تكون مال هذا الوقت في ايديهم قال يكون النصف من ذلك في يد وحي الميت ويكون  
النصف الباقي في هذا في يد من اوتي الوحي المتك اليه قلت ارايت اذ اوتي الواقف الى جماعة كان بعضهم  
غير مومن قال نعم فلهما في ان يقيم يده رجلا مونا وان راى من يوطئ في ذلك من كان منهم مونا فلا بأس  
بذلك قلت ارايت اذ اوتي الواقف الى جماعة مات بعضهم وبشرط الوحي الى احد قال نعم فلهما في ان يوطئ في ذلك  
رجلا بدل الهاتين منهم قلت وله ان يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله  
نعم هذا كله على ما وصفت لك قلت ارايت هذا الوقت اذ اوتي الى رجل في وقفه وشرط انه ليس له ان يوطئ في ذلك  
الى احد قال نعم بشرط جائز والوصي ان يوطئ في حياته وليس له ان يوطئ في ذلك فان شرط الواقف ان ولايته  
هذا الوقت الى رجل بعد الوحي قال نعم بشرط جائز والولاية بعد الوحي الى من شرط الواقف ذلك له قلت وكذلك  
لو شرط الواقف ولاية الوقف لرجل بعد ذلك قال نعم قلت ارايت اذ اوتي الواقف الى رجلين فاتي احداهما  
ان يدخل في الوصاية قال نعم فلهما في ان يقيم يده رجلا وان شاء اسدله في ذلك اخر قلت وكذلك لو اوتي  
الى جماعة فاتي بعضهم ان يوطئ قال نعم هو ما وصفت لك قلت وكذلك لو اوتي الى رجل والى في مال ثم يوطئ في ماله  
بدل الصبي رجلا قلت ارايت اذ اوتي الواقف الى افضل ولده في الوقف قال نعم فلهما في ان يوطئ في ماله ولها ان يوطئ  
في ذلك ان كان الوحي بعد ان يكون مونا فلهما في ان يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله  
رجلا قلت وكذلك لو اوتي الى افضل فالافضل من ولده قال نعم يوطئ الا افضل فالافضل من ولده قلت ارايت  
ان مات الا افضل منهم قال نعم فلهما في ان يوطئ في ماله وكذلك لو مات الميت قال نعم قلت ارايت ان  
الي افضل ان يدخل في الولاية قال القياس ان يدخل الثاني يده رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية  
الى الذي يوطئ في الفضل قلت وكذلك لو مات الباقي قال نعم قلت ارايت اذ اقال ارضي صدقة موقوفة على فلان يوطئها  
الاقل فالافضل من ولدي ونسب قال نعم بشرط ان يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله  
غير موصى لولايتها قال نعم بشرط ان يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله ثم يوطئ في ماله  
ارابت ان ولاها الثاني ان يوطئ ثم صار الاول يوطئ في ذلك فافضل ما صار افضل من الباقي الذي ولاه الثاني قال

مطلب

بشرط الوصية او التيمم







شهادته جعلها صدقة  
واختلفوا في ما على يده  
عبد الله

فالمسألة جارية في كل هذا وكذا الأرض وتفاوتت وكذلك أوقاف أحد ما جعلها صدقة موقوفه في وجوه  
الخير والبر وقال الآخر في السبل وفي سبيل قال فالمسألة جارية في هذا كله ويكون الأرض وتفاوتت  
الشهادته تلك أرايت شاهد من شهد على رجل أنه وقف أرضه وهداها وقالا جميعا جعلها صدقة موقوفه فقال  
أحدنا على عبد الله وقال الآخر علي زيد قال فالشهادته جارية على الوقف ويكون الغلة للفقراء والمساكين ولا ينفد  
على ما وصفت لك الشهادته على أصل الوقف قلت ولم يثبت ذلك قال أجرت شهادتهما كإحدى جعلها صدقة موقوفه  
واسطفت ما اختلفا فيه وإذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لا بينهما فاجتمع على أنه قال صدقة موقوفه  
واختلفا فيما سوي ذلك وكذلك لو قال أحدنا هي صدقة موقوفه أشهد بذلك على عبد الله وقال الآخر  
مثل وقال جعلها لولده عبد الله من بعده قال فالشهادته جارية لعبد الله ولا تكون لولده قلت أرايت لو قال  
أحدنا هي لعبد الله وقال الآخر مثل ذلك وقال لولده من بعده عبد الله قال نعم هذا كله سواء أحضر ما  
احتجنا عليه وأبطلنا اختلفا فيه قلت أرايت لو قال أحدنا جعلها صدقة موقوفه على عبد الله وزيد وقال  
الآخر على عبد الله خاصة قال أجرت الوقف واجعل لنفسك الآخر في الوقفات وكذلك لو قال أحدنا جعلها  
وزيد وعمرو وقال الآخر لعبد الله وزيد قال أجعل لعبد الله وزيد للثنتين وأبطل للثالث الذي  
لعمرو فأحد في المساكين قلت وكذلك لو شهد أحدهما عشرة والآخر تسعة أجرت التسعة التي اجتمع عليها الشاهدان  
وحصلت القسمة الباقية للفقراء والمساكين قلت أرايت لو قال أحدنا جعلها صدقة موقوفه على ابن لعبد  
الله نصف الغلة وقال الآخر ثلث الغلة قال أجرت لعبد الله ثلث الغلة وأبطل للبدن الذي اختلفا فيه  
واجعل باقي غلات هذه الصدقة بعد الثلث الذي لعبد الله للفقراء والمساكين قلت أرايت لو قال أحدنا جعل لولده  
ما به درهم في كل سنة من غلات هذه الأرض وقال الآخر ما بين قال أحضر له ما به في كل سنة وأبطل  
الحاقية الأخرى قلت ولذلك لو قال أحدنا جعل لعبد الله ما به في كل سنة وقال الآخر في سنة واحدة  
قال أعطني ما به في سنة واحدة لا زاد على ذلك قلت أرايت إذا قال أحدنا جعلها صدقة موقوفه لعبد الله  
ولده وقال الآخر لعبد الله ولا أحضر لولده قال أجرت الوقف ولا تقضي لولد ولعبد الله كرم ثم اتهم  
الغلات على مدهم وعلى عبد الله فما ادعاه عبد الله من ذلك أعطيه واجعل ما بقي لعبد الله للفقراء والمساكين  
قلت ولم يثبت ذلك قال لا بينهما فاجتمع على أن لعبد الله في هذه الصدقة وقال أحدنا من ذلك يدرج حصته  
لوصيته الغلة منه وبين ولده وقال الآخر لعل كل الغلات فاجز ما أجمعنا عليه وأبطل ما اختلفا فيه قلت  
وكذلك لو قال أحدنا جعل لعبد الله ولده وقال الآخر لعبد الله وأخته قال نعم الشهادته جارية على أن أعطى غيره  
الأول ما أصيبه من الغلات أو كتبت عليه وعلى أخوته أو عليه وعلى ولده قلت أرايت لو قال أحدنا جعلها صدقة  
صدقة موقوفه على عبد الله ولده وقال الآخر على عبد الله وكان ولده عبد الله ثلاثه قال يعطى عبد الله ربع الغلات  
وكون ثلاثة أرباع الباقي للفقراء والمساكين قلت أرايت لو مات واحد من ولده عبد الله قال لعبد الله الثلث  
من الغلات قلت ولو قال أن السالدين جميعا لو كانوا متفقين على عبد الله ولده تم الغلات على عبد الله  
وولده يوم خلق الله وأعطيت عبد الله ما أصيبه من ذلك فان مات بعضهم لموا حسبت ميراثهم وقسمت  
الغلة على عبد الله ولده وعلى باقي من الولد فإذا كان هذا على ما وصفت لك نظرت في الباب الأول الذي ولدهما  
كروهم ولم يخلق الله فاعطى عبد الله ما أصيبه من الغلة لو كان ولده سعة وأبطل ما سوي ذلك فاجعل للفقراء  
أرايت لو مات ولدهما عبد الله كلهم في الباب الأول قال الغلة كلها لعبد الله قلت ولم يثبت ذلك قال لا الأثر أن  
رجلا لو قال أرضي صدقة موقوفه على عبد الله ولده فافترض ولده عبد الله أن الغلة كلها لعبد الله خاصة كذلك  
الباب الأول الأثر أن يتركونا في رجل قال فدا وصيت بنت مالي لعبد الله ولده فمات ولدهما قبل  
موت الوصي أن الثلث كله لعبد الله كذلك هذا أرايت إذا شهد الشاهدان على أنه جعلها صدقة موقوفه فقال  
أحدنا

أحدنا على ثمن أقرانه وقال الآخر على ثمن أقرانه قال فالمسألة جارية في الوقف جارية ويكون للفقراء والمساكين  
قلت أرايت لو قال أحدنا صدقة موقوفه في سبيل الله وقال الآخر صدقة موقوفه في سبيل الله قال  
المسألة جارية على الوقف ويكون الغلة للفقراء والمساكين أجرت شهادتهما على قولها صدقة موقوفه وأبطل  
ما اختلفا فيه فإذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لا الأثر أن رجلا لو قال أرضي صدقة موقوفه وسكت  
الغلة للفقراء والمساكين كذلك الباب الأول أجرت ما أجمعنا عليه وأجرت ما اختلفا فيه فكل ما سكتا عنه قلت  
وكذلك لو قال أحدنا جعلها صدقة موقوفه على الفقراء والمساكين وقال الآخر مثل ذلك إلا أنه قال  
وأمر أن يخرج منها حصة قال نعم أجرت الفقراء والمساكين وأبطل الحجة قلت أرايت لو قال أحدنا جعلها  
للفقراء والمساكين وفي حجة وقال الآخر لا أحضر الحجة لو قال أحدنا صدقة موقوفه وقال الآخر لا أحضر الغلة  
قال أجرت الوقف وأبطل الغلة والحجة وأصل هذا القول عندنا أنهما إذا اجتمعا على أنه جعلها صدقة  
موقوفه وزاد أحدهما شيئا لم يسمه الآخر أجرت ما احتجنا عليه وأبطل ما زاد الآخر قلت وكذلك لو زاد كل  
واحد منهما زيادة لم يسمها فيه أبطلت الزيادة وأجرت ما أجمعنا عليه قال نعم والله أعلم بالدراب  
**باب الوقف الشائع** قلت أرايت رجلا وقف نصف داره أو نصف أرض شائع في جماعة عيس  
مقسورة منها قال الوقف جازي قلت ولم اجرت الوقف وهو شائع غير مقسورة وانت لا تجبر المصلحة ولا الصدقة  
شائعة وتجوز الوقف إذا كان شائعا قال بهما يختلفان الوقف الشائع والمصلحة الشائعة لا يجوز لأن الوقف لا يحتاج  
إلى قبض إذا كان محدودا فإذا كان عام يحتاج إلى قبض في الشائع جازي وفي المحدود سواء وإذا كان يحتاج إلى  
قبض فلا يجوز إلا بالحدود والآن الوقف يزول من ملك الوافق إلى غيره فكذلك لا يحتاج إلى قبض والمصلحة تزول  
من ملك الوافق إلى ملك الموهوب له كذلك يحتاج إلى قبض قلت ولو وقف سها من أرضه كان وقفا وكانت  
جائزا لم يثبت ذلك أرايت أن وقف نصف أرضه على وجه آخر قال الوقف كله جائز على مثل ما شرط الواقف قلت  
أرايت أن وقف أرضه وقفا فحججا جائزا واستحق رجل طائفة منها شائعة غير مقسومة قال فالوقف بينهما بقى منهما  
جائز قلت وكذلك ما استحق منها شائعة كان أو مقسومة فالوقف بينهما في جائز قال نعم قلت أرايت أن رجلا وقف  
وقف أحدهما حصته منها قال فالوقف جائز قلت فان وقف أحدهما فخره بغيره قال نعم قلت سوار وقف كل واحد  
منهما على الوجه الذي وقفها صاحبه أو على غيره قال هما سواء والوقف كله جائز قلت أرايت أن رجلا وقف  
أحدنا على وجه مسي فإراد شريكه أن يقاسمه الأرض قال فله ذلك وبوخد بمقاسمه شريكه قلت فان قاسمه  
الآخر دون الباقي قال القاسم جازي لأن الولاية إلى الواقف فإذا كانت الولاية للواقف كان له أن يقسم ما وقف  
منها ويجوز قلت وكذلك لو كان الواقف قد هلك وأوصى لرجل كان لوصيه أن يقاسم الشريك في الأرض قال  
نعم قلت وكذلك لو كان وكل الواقف مقاسمة شريكه وكلا كانت الوكالات جائزة قال نعم قلت أرايت أن مات الواقف  
ولم يوص إلى أحد قال فلا يجوز التقسيم في الوقف إلا بالتراضي قلت أرايت أن وقف نصف أرضه ثم أراد أن يقسم  
ذلك وحوزه قال لا يجوز له أن يقاسم هذه الأرض لأنه يقاسم نفسه حتى يكون الباقي هو الذي يقسمها ويملك بذلك  
من يقسمها قلت أرايت أن باع نصيبه منها فحججا قال فله أن يقاسم المشتري ويجوز أن يوقف قلت أرايت أن رجلا  
في موصيه وقف ملك أرضه على وجه مساهة قال لو وصيه جازي قلت وسوا أوصى بذلك شائعا أو مقسوما قال  
فهما سواء ويجوز قلت أرايت الوصي الذي انقسم الأرض فحججا أو حصصهما أو حصصهما أو حصصهما أو حصصهما  
أرايت أن كان بينهم الصبور والكبريات والوصي أن يجعل الوقف وحصصه الاسم جزوا أو أحدا وعاسم الكبار ويضع الهم  
حصصهم مقسومة قلت أرايت أن قسم الوصي الأرض فحججا أو حصصهم أو حصصهم أو حصصهم أو حصصهم أو حصصهم  
الوقف والمصلحة قال لا يجوز حتى من ذلك ليس للوصي أن يقاسم بين الموقوف عليهم واليقيم قلت ولم يثبت ذلك الأثر  
أنه ليس للوصي أن يقسم بين الأقسام وله أن يحل سهاهم جزوا واحدا كذلك ما وصفت لك قلت أرايت أن كان الوصي



وارثا وقد اوصى الميت ان يوقف ثلث ارضه قال فلو وصيه جازمه وليس لهذا الوصي الوارث ان يناسم  
هؤلاء الورثة الا ان دخل وصيته ونصيب الوقف حروا واحدا فان فعل ذلك جازت القسمة واما ان يقسم  
حصة من حصته الوقف بثلث ذلك الا بالانفاقي قلت ارايت الميت لو اوصى الى جماعة احد بهم وارث الميت  
قال لا يجوز قسمة الارض الا بالانفاقي قلت ارايت رجلا وقف ارضا له بها من ارض اخري قال فلو وقف  
جائز قلت فان كان بعض ذلك معدودا او بعضه شايعا قال فلو تركه جائزا قلت ارايت ان وقف حصته من ذلك  
الدار ولم يرسم كبر حصته منها قال فلو وقف في القياس لا يجوز لانه لا يرد ما وقف منها وما الى الاحتسان فجوز حصته  
منها وكبر حصته وتقابل على ما وقفها عليه وبالاخصان ياخذك وكذلك لو قال ما ورثت عن ابي من هذه الدار وهو  
صدقه موقوفه قال نعم لا يجوز ذلك في القياس بل وكذلك لو قال عن ابي وعن ابي وقال نصف ذلك صدقه موقوفه  
قال نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك قلت ارايت لو اوصى ان حصته من هذه الارض صدقه موقوفه قال هذا  
جاز يسمى حصته ولم يرسم قلت ارايت ان وقف ارضين ودورا بينهما وبين رجل فاراد ان يناسم شريكه ذلك المانح  
الوقف كله في ارض واحدة او قسم كل واحد على حدة والجميع ذلك في ارض واحدة قال ما على نياس قول لي يورث  
قد انسخ ذلك اذ كان ذلك حظ الوقف وقال ابو يوسف في ارضين بين رجلين الى اتم بينهما فالحق لكل واحد منهما  
حصته في ارض وارضين اذ اكتب في راجحه واحدة وكذلك الدور قال ان كانت الدور باهتين وبأكثره والوقف  
بينهما وانما اؤلف بينهما اذ كان في مصر واحدة وهذا قولنا وكذلك الوقف على هذا الوقف قلت ارايت الوقف اذ اقام  
شريكه الارضين المانح فضل ما لم قال ليس له ذلك لان هذين بعض الوقف وليس لمانح بعض الوقف شيئا  
قلت ارايت ان كان الوقف اعطى المشرى ما لم قال فلو وصيه جازمه قلت وبكون الوقف مما قسمتند حصته التي  
جعلت له مطلقة او وقف قال بل يكون مطلقة لانها بمنزلة الميراث فلهذا الوقف المانح لغيره ان ما قل لي  
بشي من الارضين لم يقف منها شيئا فاما اذ اكان وقف شريكاه فله ذلك على قول ابي يوسف واما على قول ابي حنيفة  
بل ليس ذلك قلت فلهذا الوقف ان يناسم شريكه كجار او بقرعة قال نعم هذا سواء وهو جائز كله ما لم يات عين بين فاحش  
كثير بما يقابل الناس به قلت ارايت رجلا وقف ارضا له وقفها بجوار الجوار ان يقسم هذه الارض قال لهما ان  
يسماها يكون في بركة واحدة منها حصته من هذه الارض معدودا على مثل ما وقفها عليه قلت وسواء وقف على واحد  
او على وجوه مختلفة قال بملء الاثر ان كل واحد منهما على ما وقف منها حصته ومن شريكه وليس لشريكه حصته  
منها ولا يملك كل لهما النصف قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه على وجوه سماه معلومه ثم وقف ما بقي منها لغيره  
على وجوه اخري قال نعم هذا جائز قلت فان اراد ان يقسم بين الوقفين قال ليس له ذلك قلت وليرد ذلك قال لا في الوقف  
واحد والوارث واحد وليس له ذلك قلت وسواء وقف اثنين بكتفين او وقف واحدا قال نعم هذا كله سواء وهو جائز قلت  
ارايك لو وقف رجل اجر ثم معلومه من راجحه ارضه وجدد ارضه ولم يجدد الاخر به قال الوقف جائز قلت ارايت ان  
جدد الاجرة سلمته حدود معلومه وقال في الدار الواحدة بقي الى بقية ارضه قال فلو وقف جائز قلت ولا يشبهه هذا البيع  
قلت وكذلك لو قال قد وقف عشرين اجرا من مخرجاتي اوس من مقدمها قال نعم هذا كله جائز قلت وكذلك لو قدر  
هذه الى وصيته قال نعم هذا جائز اجمع قلت وكذلك لو قال قد وقفت جزوا من ارضي شايعا فيها قال وهو جائز قلت  
والشهان والجرات سواء قال نعم ذلك فان قسم الحرب منها دخل عليه نقصان من نعمته فصار اقل من حرب فهو جائز  
ولا يكون من هذه وقفها الا ما احاب الحرب خاصة قلت وكذلك لو سارت هذه الحرب من القسمة شي فصار اكثر من حرب  
قال يكون ذلك كله وقفها على مثل ما وقف عليه الحرب قلت ارايت اذ قال قد وقف من هذه الارض شيئا ولم يرسم  
ولم يجدد قال فلو وقف باطل لا يجوز في القياس والاحتسان قلت ولم لا يحبس على الله يوما وقف منها قال لا يملكه لانه لو اوصى  
شيء من هذا لكان من وقفها عليه منه فاذا كان ذلك كبر لك اطلت هذا الوقف اذ اكان هو الوقف واما ان  
قال قد وقف في الوقف الذي حررت في نفسه والى كتبه ارايت السامع من شريكه رجل ما وقف

مطلب في قسمه  
اراضي الوقف والدور  
مع الشريك المالك

[illegible]



وسلمه على قرابته بعد ذلك وبما من قرابة الوقت قال فاشهد ما طلع لا يجوز له ان يملك ذلك قال لان مرجع القدر  
اليها فاذا كان مرجع الصدقة اليها لم يزل سبيلها في امر رجوع اليها بل اريت لو قال لعلها صدقة موقوفة على ولده  
منها لم يملكها من قرابته وهما من قرابته الوقت قال فاشهد ما طلع قلت وكذلك لو قال لاسنه على ولده من بعد ذلك  
على القرابة قال نعم لا يجوز الشهاده في هذا اجمع قلت اريت لو قال لا على ماله لا يجوز شهادتهما قلت  
وكذلك لو شهدا فيما قربا بعد قرب وهما من بعض هذه الفرق لم يقبل شهادتهما قال نعم قلت اريت لو شهدا ان جعلها  
صدقة موقوفة على الفقراء المساكين وعلى فقرا جيرانهما من فقر الجيران قال فاشهد ما طلع جازمه قلت فلم يجوز ذلك  
وهما من الجيران وقد شهدا انهما من ان شرف هذا فقرا وهما من القرابة وهما من الجيران وهما من  
الجيران قال هما من قرابة الجيران وهما من الجيران قلت شهادتهما لان القرابة لا تزول ولا تنقطع  
ولجيران اذا انحلوا انقطع الجوار وذهب فانما انظر الى الجيران يوم يقيم الصدقة وانظر الى القرابة يوم  
حق الفداء لا يري الا على من الجيران من محول واعطى القرية حيث كان الا ترى ان ايا حقيقه قال في رجل  
حصرت الوفاة وترك له وهو نصراني يدين ان لا تقرا جازين فان اسم قبل الموت بطل الاقرار وقال لو اتى  
لا سرا يدين من تزوجها قبل ان يموت ان الدين جاز وفصل بين الوارث اذا كان قريبا يوم اقر له وبين الوارث  
اذا لم يكن قريبا يوم اقر له فان قال قائل اذا قال لا تشهد ان جعلها صدقة موقوفة على فقر الجيران وهما من الجيران  
لم يقبل شهادتهما قل نعم فاشهد ما طلع على فقر اهل المسجد الجامع وهما من اهل المسجد الجامع ويقال له ما  
يعملون لو قال على فقر الثغور وهما من اهل ذلك الثغر فان قال جاز فذكر ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا  
قيح وان قال الرجل على فقر الجيران فانما انظر اليهم يوم تنقسم الفقه بينهم ولا اعطى منها الا من انفق مني الفقه او  
الصدقة ولا من حول ولا انقل ذلك لغير القرابة قلت وكذلك لو قال على فقر اهل بيتي البصرة اعطيتهم  
من كان منهم فقيرا يوم تنقسم الفقه ولا انقلت الى من يخرج بعد ذلك من قبل ان تنقسم الفقه الجيران واهل المسجد واهل  
البحر واهل الثغر وكلهم سواء وانما انظر اليهم يوم تنقسم الفقه منهم وكذلك الوصية بينهم وانما القرابة للموالي فلهذه  
الاسباب وانما اعطى من كان محمولا يوم تنقسم الفقه او لصدقة كذلك جرت شهادتهم الجيران واهل المسجد واهل  
الثغر واهل البحر وارجز شهادته القرابة قلت اريت اذا شهد شاهدان احبباني على شهاده رجل من القرابة  
ان رجلا وقف ارضه على فقر قرابته والساهدان الاولان من القرابة قال شهادته باطله لا يجوز ان يدين الساهدان  
الا حبيبين الذين شهدا على شهادتها لو شهدا عندي لم يقبل شهادتهما فلا يقبل شهادته على شهادته قلت وكذلك  
لو كان الاولان احبيبين وهذا ان الشاهد اعندي من القرابة قال نعم لا يجوز شهادتهما قلت اريت لو كان الاولان  
من القرابة وقد ماتا والاخران من غير القرابة قال نعم لا يجوز شهادتهما باطله لا يجوز قلت ولو لا يجوز شهادتهما  
وقد ماتا وهما الاخران الى انهما قال لان الشهاده لا تنقسمها ولا يجوز مستبين كانا ولا حبيبين واما بعد الصواب  
**ما وقف الميراث** اريت رجلا وقف ارضه لمدى مرضه على الفقراء المساكين قال الوقت  
جاز من الثلث **قلت** وكذا لو قال وصا ان يوقف ارضه بعد وفاته قال نعم جاز من الثلث **قلت** اريت  
ان يوقف ارضه في مرضه وهي بذلك على الفقراء المساكين فكانت لا يخرج من الثلث قال اجيز من ذلك قدر  
الثلث واطل الباقي الا ان يجز ذلك الورثه **قلت** اريت اذا وقف ارضه في مرضه عليه دين لا يستوفى ماله  
قال يجوز منها بقدر الثلث بعد الدين قلت وكذلك لو اوفى ذلك قال نعم هو ما اقلت اريت لو جعلها في مرضه صدقة موقوفة  
في وجوه البر قال نعم جاز على ما قال **قلت** اريت ان جعلها في مرضه صدقة على بعض ورثته دون بعض قال ان جاز ذلك  
سائر الورثه فهو جاز فان لم يجز واذ لك كانت الارض وتقسيم الثلث يكون الفقهين جميع الورثه على كتاب الله فاذا  
انقض الوارث الموقوفه عليه هذه الارض كانت الفقه الاقرب والمساكين **قلت** اريت ان مات بعض الورثه ولو ارث  
الموقوفه عليه هذه الارض حتى لم يبق قال فلهذا الوقت جميع الورثه ولو ارث من هلك منهم بينهم على قدر موارثهم

شهادتهما من الجيران  
بالوقف على فقر الجيران

من الوقت ما كان الموقوفه عليه هذه الارض فاذا انقض الموقوفه عليه هذه الارض كانت الارض  
للفقراء **قلت** لو قال في مرضه ارضي صدقة موقوفة على ولدي بالسوية وله ولد ذكر وراثة قال ان اجاز  
ذلك فهو جاز والاكثار الفقه بينهم لانه كل حظ الاثنين **قلت** اريت ان كانت له زوجة قال نعم الثلث من الفقه  
قلت وسواء ذكرها في الوقت او لم يذكرها قال نعم قلت اريت ان مات بعض الورثه بذلك قال يكون الورثه من  
هالك منهم مثل ما كان لمصيب الورثه من هذه الارض لو كان جازا بينهم ذلك على قدر ميراثهم من هذه الارض  
وكذلك لو لم يرث من الورثه الاوله واحد كانت الفقه على قدر ما وصفت لك قال نعم **قلت** اريت اذا انقض والدي العبد  
كلهم لم يبق منهم احد قال الفقه لمن جعلها له بعد موتهم قلت فان كانت امراه الميت حيه بعد قال فلا شيء لها من ذلك  
قال لا في ذلك اعطيتها ومضى ولد المصطب باق لا يجوز ان اعطيه شيئا وهو وارث ولا اعطى من ورثته  
الميت على حساب ما يصيبه **قلت** اريت اذا قال الرجل في مرضه ارضي صدقة موقوفة على ولدي وعلى ولد ولدي  
ونسلي ما تسلاوا وهي بذلك بعد وفاته قال فاشهد ما طلع لو كان الارض من الثلث ان لم يجز ذلك الورثه فان  
اجاز فاذا ذلك كانت الارض وتقسا وكانت الفقه بين الولد وولد الولد والنسل على عدد الفرقين الروس فان لم  
يجز واذا ذلك كانت من الثلث فان كانت خارجة من الثلث وخج بعضهم من الثلث كانت هذه ذلك من ورثه الميت  
على كتاب الله وما اصاب ولد الولد والنسل كان بينهم بالسوية **قلت** ولو جعلت هذه اكا وصفتها قال لا يابا وصية لوارث  
وهم ولد المصطب وغير وارث وهم ولد الولد والنسل وكان ذلك لهم لا يجوز لهم الوصية وما اصاب ولد  
المصطب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثه على قدر موارثهم لان الوصية لا يجوز لهم **قلت** اريت ان هلك بعض ولد  
المصطب بعد ذلك او بعض ولد الولد او حدث له ولد له قال انما انظر الى عدد دم يوم حلق الفقه واستمير بينهم  
على ذلك فما اصاب من بقي من ولد المصطب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثه على كتاب الله واما اصاب ولد الولد  
او النسل فهو جاز لم يورثه اريت ان كان بعض الورثه قد هلك قال ما اصاب ولد المصطب من ولد المصطب  
دين سائر الورثه من هلك منهم على قدر موارثهم من الوقت فاذا انقض والدي العبد قال نعم الثلث  
الفقه لولد الولد والنسل على عدد دمهم لان الوصية يجوز لهم فاذا كانت الوصية يجوز لهم فاشهد ما طلع في مرضه  
هو جاز لهم **قلت** اريت اذا قال ارضي صدقة موقوفة على ولده في مرضه فابوا ان يجزوا ذلك وبقي حرم من الثلث  
لم يجز الوقت ولم يقطعا ولا جعلها بين الورثه قال لان فيها وصية من بعد الولد ان مرجعها الى الفقر فاذا كان من جهة الميراث  
لو اطل الوقت واطل ما جعل من الفقه بعض الورثه دون بعض فقلت ذلك بينهم وبين سائر الورثه على قدر موارثهم  
رثتهم عن الوقت وكذلك لو جعل الفقه للورثه اجرت ذلك فاذا انقضت ارجعت الى الفقر ولا يشبه هذه الوصية  
لوارث فان الوصية لوارث سطل يبيد من الورثه والوقت اذا جعلت فغتمه لوارث اجرت الوقت واطل  
الفقه في ثلث الورثه اذا كان ذلك في مرضه من الوقت قلت اريت اذا قال الرجل في مرضه ارضي موقوفة على من اخرج  
من ولدي ونسلي ما تسلاوا اذا اوفى ان يوقف ارضه بعد وفاته على ذلك قال نعم جاز وهو جاز من الثلث  
قلت اريت ان كانوا جميعا اغنيا قال فالفقه للفقراء والمساكين قلت اريت اذا كان ذلك الولد فقرا وولد المصطب  
اغنيا كان الفقه كلها لولد الولد الفقراء ان كان بعض ولد الولد وابي قين جميعا اغنيا قال فالفقه لولد  
فقير من ولد الولد كلها قلت اريت ان كان ولد الولد والنسل اغنيا وولد المصطب فقرا قال فالفقه لولد المصطب  
كلها بينهم وبين سائر الورثه على كتاب الله قلت اريت ان كان بعض ولد المصطب فقرا والآخر اغنيا قال  
الفقه كلها لولد المصطب من ولد المصطب وسائر الورثه من الاغنيا والفقه بينهم على قدر موارثهم عن الوقت قلت  
اريت ان لم يكن بينهم فقير الا لولد واحد لصدقة قال فالفقه كلها له وسائر الورثه الاغنيا والفقه على قدر موارثهم  
عن الوقت قلت اريت ان كان في ولد المصطب فقيرا وفي ولد الولد والنسل فقيرا قال نعم تنقسم هذه الصدقة  
على الفقر من ولد المصطب وولد الولد والنسل على عدد دمهم فما اصاب ولد المصطب والنسل قال ذلك بينهم



ومن سائر الورثة من الاقرباء والفقراء على قدر ما يرثهم قلت وكذلك لو لم يرث من ولد الصلب الا ولده واحد فقير  
نظرت في ما يصيبه من الفدية فقلت ذلك ليس بالورثة على قدر الميراث قلت ارايت ان كان الوارث قد اذن  
وما صنع الميت فوجاز على ما صنع شرط الواقف قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفه على فقرا قريبي وولدي  
ونسلي اذا ارى بذلك فانه يوجاز من الثلث قلت فان كان في ولده محتاج قال انظر الى جميع الفدية فاقسمها بين الفقرا  
من اهل الوقف الذي شرط الميت الواقف عليهم فما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر سوا رثتهم  
عن الميت ارايت ان اتفقوا بعد موت الموصي قال يدخل في الوقف وصنع بحسبه ما وصفت لك قلت ارايت ان استأجرهم  
بعد موت الموصي ولا يخرج من الوقف وينقسم الوقف بين الفقراء بينهم وبين سائر الورثة ما وصفت لك قلت ويدخل  
في حصصه الوارث الفقراء جميع الورثة من الاقرباء والفقراء يكون ذلك بينهم على قدر سوا رثتهم عن الواقف قال نعم قلت ارايت  
اذا قال الرجل في مرضه ارضي صدقة موقوفه عليي وولدي ونسلي ما تسالوا قال يعطى كل واحد منهم ما يكتفيه  
من طعامه وكسوته بالمعروف وما فضل بعد ذلك هو للفقراء والمساكين قال الواقف جاز من الثلث قلت ارايت ان اتفق  
من ولد الولد والنسل قال يعطى من غلات هذه المدة ما يكتفيه بالمعروف وبه لا جاز ان الوصية جائزة له  
قلت ارايت ان اتفق من ولد الصلب قال يعطى ما يكتفيه على ما شرط الواقف يكون ذلك بينه وبين سائر الورثة  
على كتاب الله قلت ورجع اذا اخذ من الورثة من موقوفه ما اخذ من الثلث له في باقي غلات هذه المدة قال  
نعم قلت ولو قال انه ارضي لثلاثة من غلات هذه المدة لم يرص له بغير ذلك بل يجرى غير ولد له وارث كان  
بينه وبين سائر الورثة قلت وكذلك يعمل بكل من استغنى من ولد الصلب قال نعم قلت من استغنى منته وبطلت  
ما كان يجوز له ومن افتقر اذ غلبته على ما وصفت لك قال نعم قلت ارايت اذا اجعل ارضي في مرضه صدقة موقوفه  
وهي لا يخرج من الميراث ثم را بعد ذلك وصع ثم مات بعد ذلك قال يجرى على ما فيها وعليها وارث من الورثة ثم  
يراد بعد ذلك وصع قال نعم قلت فاذا اجعلها صدقة موقوفه على الفقراء وهي لا يخرج من الميراث فجاز ذلك بعض الورثة  
دون بعض قال يجوز منهما قدر ما يجمع المال وحصله من اراد منهم بما بقي منها يتصل منها بقدر حصته من الميراث  
ذلكهم بعد اخراج قدر ثلث المال قلت وكذلك لو اوصى بذلك وصيه بعد وفاته قال نعم قلت ارايت اذا اجعل  
ارضه او اوصى بها في مرضه صدقة موقوفه على وجوه متساوية معلومة وارضى وصي سوي ذلك بل يخرج هذه الارش  
في الوصايا من الثلث والى الورثة ان يجبر واذا قال يقسم الثلث بين الوصايا التي اوصى بها وبين الوقف فيصير  
لاهل الوقف منه بقدر رتبة الارض ويصير لاهل الوصايا بقدر مساواتهم يكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل  
الوصايا منهم وما اصابهم الارض الوقف جاز ذلك من الارض فكان وقفا على ما شرط الميت قلت نا لوقف او ترك  
الوقف في الثلث سواء قال نعم قلت ولا يكون الوقف بمنزلة العلق الذي يدا بعد قال نعم قلت ارايت ان كان الميراث علق  
بعلامه هذه الاشياء الذي وصفت لك قال بعد بالعلق فيكاهول بعد ذلك كما وصفت لك قلت ارايت اذا قال  
ارضى هذه بعد وفاتي نطقا علانيا ولدي عداه ونسله ما تسالوا وليرث صدقة موقوفه وليرث جعل صدقة موقوفه  
وليرث جعل غيرها لفقراء قال يجوز في الوصية من الثلث ويكون الفدية لولد عداه المحلوقين دون من خلف من الولد  
والنسل ما بقوا فاذا انقضوا رجعت الارض الى ورثة الميت فكانت بينهم على قدر ما يرضون ويتبعوا اهلها ولا يكون وقفا  
قلت ولا يحل لمن يورث من ولد النسل في هذه الارض حقا قال لا هذه وصية وليت بوقف فاذا كانت وصيته  
قال وصية لا يجوز لمن يورث من ولد النسل في هذه الارض حقا قال لا هذه وصية وليت بوقف فاذا كانت وصيته  
اذا قال صدقة موقوفه جاز لمن كان من الولد ويكون للنسل الذي لم يلقوا بعد لان هذه لا موقوفه وانما لا يملك ابدان الوصية  
يرجع الى الورثة بعد انقضائها الذي لهم بالفدية ارايت لو قال ارضي بعد وفاتي لولد فلان ونسله قال يكون الفدية لمن  
كان محلقا يوم موت الموصي من الولد والنسل دون من يورث فاذا رجع الاصل الى الورثة قلت ولين ملك هذه الارض  
اذا كانت على ما وصيته لئن قال لورثة الميت قلت ارايت لو قال ارضي بعد وفاتي على ولدي عداه ونسله يوم

موت الموصي دون من يورث منهم فاذا ابرعوا رجع الاصل الى الورثة قلت ولم قلت ذلك قال نعم لم يرث  
صدقة موقوفه ولم يرث غيرها للمساكين قلت وتقف باطل وصارت بمنزلة رجل اوصى بثلثه لثلاثة من الفقراء  
ذلك لئن كان محلقا دون من يورث من يورثه لولا ان اوصى بثلثه لثلاثة من الفقراء ونسله قال نعم هو على ما وصفت  
لئن الا ان يقول صدقة موقوفه ولم يرث غيرها للمساكين يكون وقفا لا رجع الى الورثة ولا يملك ويكون الفدية لمن  
كان من الموقوفه عليهم ويكون ما تسالوا على ما شرط الواقف قلت وكذلك لو قال ارضي بعد وفاتي موقوفه لثلاثة من  
على ثلث ونسله قال نعم هذا والباب الاول سواء فاذا انقضوا رجعت الى الورثة قلت وسوا شرط ذلك للورثة  
او لم يشترطه قال نعم قلت ارايت لو قال ارضي بعد وفاتي موقوفه على المساكين او قال حبس على المساكين قال نعم  
جاز من الثلث ويورث على ما قال الواقف الا ان يورث في هذه الاشياء كان جازيا وكان وقفا على ما شرط وكذلك  
اذا اوصى بذلك جاز ذلك من الثلث قلت ارايت لو قال غلات ارضي بعد وفاتي لولد عداه ونسله ما تسالوا  
سنتين قال يكون لهم ما قال من الثلث ثم يرجع الى الورثة قلت ارايت ارضي صدقة موقوفه في مرضه بعد  
وفاتي على ولدي عداه ونسله ما تسالوا فاذا انقضوا ارضي لورثتي قال توقف على ولدي عداه ونسله المحلوقين  
يوم موت الموصي دون من يورث منهم فاذا انقضوا رجعت الى الورثة فاقسموا اهلها بينهم على قدر سوا رثتهم من الوقف  
قلت ولا يعطى من يورث من الورثة من الولد والنسل بعد وفاته الموصي ونسبها صدقة موقوفه قال لا بشرط مرجع  
الاصل الى الورثة فاذا اشترط ذلك خرج من ان يكون وقفا موقفا وانما هي وصية ما افعله فاذا كانت وصية  
ما افعله كانت من كان يوم موت دون من يورث الا ان يورث في حصة ارضي صدقة موقوفه على ولدي عداه  
ونسله فاذا انقضوا رجعت الى الورثة ما اطل فاذا كان كذلك في الفدية كان باطلا فاذا كان كذلك  
وصيه جاز ذلك من الثلث لا في قدامين في الوصايا ما لا اخرج في الوقف الا ان يورث في حصة ثلثه ارضي  
سنة بعد الله كان ذلك باطلا لا يجوز انما يهيى به فان دفنها جاز ولا يجوز ولو اوصى بذلك كان جازيا افتقد  
يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف في الفدية كذلك ما فسرته لك في المسئلة الاولى قلت واذا اشترط  
الرجل الرجعة في ارض وقف في وصيته جاز ذلك لمن كان محلقا منهم دون من يورث من وصيه والوصية  
لا يكون لمن لم يرث بعد قال نعم قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة بعد وفاتي على قريبي قال نعم يجوز من الثلث  
كان محلقا منهم دون من لم يرث قلت فان قال صدقة موقوفه على قريبي بعد وفاتي قال اعطيت من كان منهم ومن  
يكون على ما وصفته لك في الباب الاول قال نعم قلت ارايت اذا اجعل ارضي صدقة موقوفه بعد وفاته على قوم  
ومن بعدهم جعل الفدية للورثة قال يكون الفدية جازية للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا انقضوا رجعت الفدية  
الى الورثة فكانت بينهم على قدر سوا رثتهم ما بقي منهم حد فاذا انقضوا كانت للفقراء من ارايت لو قال ارضي بعد وفاتي  
صدقة موقوفه على اخوتي وعلى اولادهم ونسبهم ما تسالوا فاذا انقضوا ارضي لولدي ونسلي ما تسالوا فاذا انقضوا  
صارت لولد الواقف وولد ولده ونسله ما اصاب ولد الصلب من ذاك كان بينهم وبين سائر الورثة على قدر سوا رثتهم  
عن الميت قلت وكذلك كل من وقف في مرضه الواقف او وقف بعد وفاته كان يرجع الى بعض الورثة منه شيء واما ما  
ولم يرث لورثة ذلك فارجع الى ذلك الورثة من الفدية يورث الورثة ويمنع على قدر سوا رثتهم عن الميت قال  
نعم وسواء ذلك الى هذا الوارث لقره او لغيره قال نعم وسواء لوصيه للوارث ولا يجوز الوصية للوارث  
سبب فقر ولا غيره ذلك قلت ولا يكون للمنفقين من ولدي عداه ونسله من ان اتفق في هذا الوقف وقد قلت  
اذا مال ارضي صدقة موقوفه على ولدي عداه ثلثهم هالك جعلت الثلث لمن بقي منهم ما بقي احد قال فما حقته فان  
اذا كان ذلك وقفا مرجعه الى الفقراء والمساكين يوما قال انظر الى الفدية محلق من خلف من ولدي عداه  
اعطيه ذلك لانه ولدي عداه يوم جعلت الفدية واما اذا اوصى بثلثه ارضه فقدر رجعت الوصية لمن كان  
مخلقا يوم موت الموصي لئن هلك منهم رجع نصيبه الى الورثة الا ان يورث من يورث من ولدي عداه ونسله الى لا



اعطيه من غلة الارض اليه لست بوقف شيئا واعطيت من حدته من ولده من غلة الارض الوقت فاذا كنت لا اعطي  
من حدته منهم ليراد صيب من هلك منهم علي من بقي منهم كما اردت في الوقت لان في الوقت اعطيت من حدته منهم  
الا ترى ان الوصي في الغنم ليرحق لا يجوز في الوقت جائزه ملت ارباب رجلا قال ارضي صدقة موثوقه بدوا  
ولم يرد علي ذلك قال الوقت باطل لا يجوز قلت وليا بطل ذلك قال لان الوقت يكون للمعني والقبول والبر  
لانها هو فاذا لم يوص بها بطل الوقت الا ترى ان لو قال ذلك في محته بطل ذلك حتى يقول صدقة موثوقه  
او يقول وقتا علي الغنم قلت ارباب ارضي صدقة موثوقه بدوا علي ذلك في محته من الثلث فالتب  
بما علي الغنم او باع بصدق منها علي الغنم قلت فاذا قال ارضي بدوا في صدقة موثوقه بدوا ذلك وجعلها  
وقتا علي الغنم او المساكين قال نعم قلت ارباب لو قال ارضي بحدته بدوا في هذا الاجور ولا يكون وقتا ولا صدقة قلت  
ارباب لو قال ارضي بوقوفه بدوا في قال نعم بعد الله حياه فاذا هلك عباده رجعت الي الورثه ولم يكن وقتا قلت ارباب  
لو قال في محته ارضي هذه بوقوفه علي عباده قال لا يكون وقتا ولا يجوز ذلك قلت ولما بطل ذلك قال لان هذا  
وقف ولم يجعله للمسكين ولم يزل بوقفه فاذا لم يزل ذلك كان الوقت باطلا لا يجوز الا ترى ان لو  
اجرت هات عباده لم يحل ملكه اليه فكيف يكون وقتا رجعت بعد وفاء الموقوفه عليه ملكا الى الوقت هذا يكون وما  
اذا قال غله ارضي لغيره في حياته فاذا هلك رجعت الي الورثه ولو قال في محته غله ارضي لغيره  
فان هذا باطل لا يجوز الا ترى ان لو قال ارضي بوقوفه علي عباده سنه م ي بدو ذلك لو رثني كانت الورثه  
جائزه ولو لو وقف ارضه علي عباده سنه فاذا انقضت السنه كانت الارض كلها الواقف فان الوقت لا يجوز قلت ارباب  
لو قال ارضي بدوا في صدقة موثوقه للغنم او المساكين لم يزل مال غيرهما في الورثه ان يجوز ذلك قال يجوز انك  
منها ويظل الثلثين منها يكون للورثه قلت ارباب ان قال ارضي بحدته بدوا في بوقوفه علي ورثتي في الورثه ان  
يجوز ذلك وما لم يغيرها فالبطلان الثلث منها وعلي ورثته ومن بعدهم في المساكين ويكون الثلثان الباقيان  
منها لغير الورثه مطلقين لا وقف فيها قلت ارباب ان قال ارضي بحدته بوقوفه بدوا في علي الغنم او المساكين ولا مال  
له غيرهما في الورثه ان يجوز ذلك قال يكون الثلث منها وقتا علي ما وصفت لك ويظل الثلثان الباقيان قلت فاذا  
اطلق الثلثين الباقيين للورثه وجلس الثلث منها الوقت من خرج بعد ذلك مال لبيت كثير يخرج الارض من يديه قال  
يرد الثلثين الى الوقت فيكون الارض كلها وقتا ويكون المال للورثه قلت ارباب ان ظهر للبيت مال سوى الارض  
والارض لا يخرج من الثلث قال يجوز من الارض بقدر ذلك مال البيت فيكون وقتا قلت فان كنت فيم الوقت ان  
دعهم فاجاز الباقي منها الثلث وبطل الثلثين فذهبها الى الورثه ثم ظهر للبيت من المال الف درهم قال  
يكون الثلثان من الارض وقتا علي ما وقف البيت وبطل الثلث منها يكون للورثه مع الف سوى قيمه الارض قلت  
وكذلك كل ما خرج البيت ان درهم سوى قيمه الارض فاذا خرج ذلك كانت الارض كلها وقتا فان لم يزل ارباب  
لو كانت قيمه التي دفها البيت الف درهم ولم يكن للبيت مال غيرهما في الورثه ان يجوز ذلك قال بطل الباقي  
الثلثين منها واجاز الوقت في الثلث فذهب الورثه الى الثلثين فباعوا ثم ظهر لها درهم ومال كثير يخرج الارض  
من ثلثه قال يبيع الورثه الثلثين جائز ولا يرد ويغن الورثه قيمه الثلثين ويسترها ارضا يكون وقتا علي ما شرط  
الوقت قلت وكذا لو ظهر للبيت مال لا يخرج الارض من ثلثه مظهرت اليه من جميع الارض ما ترك البيت ما خرج  
من قيمه الارض التي وقف الباقي ومظهرت الى ما كان مخرج في ثلثي الارض فاذا ثبتت قيمه ذلك فاشترت به ارضا فثبتها  
علي مثل ما وقف البيت قال نعم قلت ارباب ان كان الثلثان من الارض لما دفعها الباقي الى الورثه ما بعهم حصته من  
ذلك ولم يبع الاخر من ثم ظهر للبيت مال كثير كيف القول عندك في ذلك قال لا يرد جميع ما بقي من هذه الارض للبيت  
تكون وقتا علي الثلث ويخرج من مال البيت قيمه ما بع من الارض ويشتري بها ارضا فتوقف علي مثل ما امره الميت ويقيم  
الورثه الباقي بعد ذلك علي موارثهم ويجب علي الذي باع حصته من الارض قيمه ما صار في يده منها قلت ولا يرد يبيع

ايه  
موت

قال لا بدت ولو قال لان الباقي قد اطلق ذلك لم يبيح فيه جائز الا ترى ان قولنا في رجل وماله ارض وهي  
جميع مال الميت فاعطى الباقي الموصي له الارض الموصي له الارض الموصي له الارض الموصي له الارض الموصي له الارض  
نبتة ان ارد علي الموصي له الباقي من الارض واجوزها فان كانت الورثه نبتة باعوا ذلك جوزت معهم واعطيت  
الموصي له ما يملكه من مال الميت قيمه الثلثين من هذه الارض كذلك الوقت هو في قياس قولنا في الوصي قلت  
فاذا قال ارضي بحدته بوقوفه بدوا في علي الغنم او المساكين كغيرها في الورثه ان يجوز ذلك قال يكون  
علي الثلثين ويكون الثلث الباقي وقتا علي ما وقف الميت فاذا قدم المال رددت الباقي من الارض الى الوقت قلت  
ارباب ان قدم بعض المال قاله رد من الارض بحدته لثالث علي ما شرطت ان كان الورثه باعوا ذلك  
كان الجواب في ذلك كله علي ما وصفت لك في الباب الاول قلت ارباب رجلا قال ارضي صدقة بدوا في بوقوفه علي  
الغنم او المساكين وله مال كثير غايب عليه وعليه دين في الغنم او غيرها ما لم يصر قال يبيع هذه الارض في الدين  
قلت فاذا ابيت مال درهم قيمه الف درهم وتبعت ذلك البر ما قدم مال الميت بعد ذلك اخذت منه ان  
دعهم فاشترت بها ارضا كانت وقتا علي ما وقف الميت الارض التي تبعت قال نعم قلت ارباب ان كان في بيتها الف  
درهم وبات الباقي الف درهم قيمه الف درهم ثم بقي بها الف درهم طهرت لبيت مال كثير فارد الورثه ان يبيع قيمه  
الارض الف درهم قال نعم قال بوقف من مال الميت الف درهم ما يبيع درهم الف الذي يبيت بها الارض فيبترقي بها  
ارضا يكون وقتا علي مثل ما شرط الميت في الوقت الاول قلت وكذلك لو بيعت ببيع درهم لغيره لغيره الوقت الا  
يبيع ما يبيع وانما يشترط الوقت بغير الارض التي يبيت ولا يملك ان يبيتها قال نعم قلت ولا يرد بيع الارض الاول  
قال لا يرد ذلك قال ارباب رجلا وقف ارضه في مرضه علي وجوه مسما واشترط ان لا يرد ذلك اذا ابداه مال  
الوقت باطل لا يجوز قلت ارباب رجلا وقف ارضه في مرضه وله مال كثير من ماله ذهب قبل ان يموت ثم ماتت  
ولم يزل غنمها قال يجوز ذلك بغير الثلث منها ويظل الثلث الباقيين قلت ارباب لو وقفها وليس له مال غيرهما فان جازها فان جازها  
سها ويظل الثلث الباقيين قلت ارباب لو وقفها وليس له مال غيرهما استفاد ما لا كثير ثم مات قال يجوز ان يثلث  
قلت ارباب لو وقفها او ارضي بوقوفها وله مال كثير ثم ماتت علي ذلك لم يبيع الورثه ما صار من مال حتى ما ع  
المال قال يجوز الوقت في الثلث منها ويظل الثلث الباقيين منها قلت ارباب ان ارضي بوقوف ارضه بدوا في  
علي وجوه مسما وعليه دين فماتت قبل موت الموصي ثم ماتت الموصي قال الغنم ميراث ولا يكون لاهل الوقت  
قلت ارباب ان كانت التمره حدثت بعد وفاته لارض والتمره كخرجات من البيت فالغله الموقوفه عليهم الارض وقت  
وسوا في الباب الاول كانت الارض يخرج من البيت او لا يخرج قال نعم هاسوا وكل عرق تحدث قبل موت الموصي في  
لورثه دون اهل الوقت قلت وكذلك لو اوصي رجل بارض له فاعمرت قبل موت الموصي لم يكن للموصي شيء من التمره  
والارض للموصي قال نعم قلت ارباب لو وقف ارضه في مرضه ثم حدثت بها تمره قبل موت الموصي قال يكون الموقوفه  
عليهم اذا كان ذلك يخرج من الثلث قلت ارباب لو وقفها في مرضه الذي مات فيه وفيها تمره لم يكن التمره قال الواقف  
قلت ويكون لاهل الوقت قال لا يملك وكذلك لو ان رجلا وقف ارضه له كانت التمره له خاصة والوقت جائز قال  
بم والله اعلم بالسواب ما **الرجل يبيع ارضه في محته علي الغنم او المساكين او من ولده او من غيره اعطيت بها**  
قلت ارباب رجلا جعل ارضه لصدقة موثوقه علي الغنم او المساكين ولم يبيع منها شيئا لاهل فاعطى بعض قرا بته بعد ذلك فارد  
ان يعطى من الوقت قال يعطى منه اقل من ما بقي درهم درهمه ولما عطيته قال لا تغفر والفقير عده نال اعطيت من الزكاه  
ولان الصدقه لا اقل من ما بقي درهم فان كانت له ما يباي درهم فوعى بغيره عليه الصدقة وهذا ما ذهب اليه  
حينئذ في الزكاه ونقول اني يوسف تليق بغيره احق به من المساكين الباقيين قال نعم احق به من المساكين لان صدقة  
الرجل على رايه الغنم اعظم اجرام القريب الا ترى ان من السنه ان يبيع صدقات كل يومهم ولا يخرج عنهم الباقي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع عن امرائه يعطى ويصير من الصدقة قاله لها الجراف وبلغنا ان رجلا من الانصار



بعدد ما رفته فاما ابواه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى المظاهر ما ينشر  
 فقال ما بين لا يشبه اهل بيت احمى النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيت احمى النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيت احمى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ارايت ان بعد الوفاق فاعطى الله الفقراء والمساكين ولم يعطى القرابة قال لا لخصان عليه وما اعطاهم فهو  
 جازر وهذا استحقاق وليس هو حق لهم في الغد من هذه الصدقة ولكان امره ونسخته الا ترى ان  
 وجه عليه زكوة ما له استحقاق يعطيه من فقر قرابته واستحقاقه له ذلك فان اعطاه المساكين اجزاء الا ترى  
 ان رجلا لو قال له هذه الدراهم صدقة امرته ان يعطيها في فقر قرابته فان اعطى غيرهم لم يجعل عليهم شيئا واجزاء  
 قلت ارايت ان كان له ولد وولد له فقرا يعطى من هذه الارض قال نعم يعطى منها من ما بقي هوهم كما وصفت  
 كنت قلت ولم اعطيه قال لا لانه اقرب لقرابته من رجل ووجه عليه زكاة ما له وقال هذه الالف درهم  
 في المساكين صدقة ما له ان يعطى منها ولد او ولد له او ووجه قال لا لانه انما اعطيت هو لان الوقت قال الوقت  
 وهذا مستقران لا يعطى من الرزق ولا من النذر ولا من الحارات وولد ولا ولد يعطى من الوقت اذا كانوا  
 فقرا لان الرزق والحارات ملكها الذي يصدق بها وليس ان يعطى بالولد واما الوقت فقد زال  
 ملك الوقت عنه فليس له ملك فله ان يعطى ولده وولد له منه وكذلك ابوه وجهه قلت ارايت ان جعلها  
 صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله ولد فقير وولد له وقرابة والغد لا يشبه جميعا قال بولاه العيب  
 يعطى كل واحد منهم قل من ما بقي هوهم فان كان فيها فضل اعطى من ذلك الفضل لولد الولد على ما وصفت لك  
 في ولد العيب بعد الاقرب منهم الى الوفاق فان فضل عنهم فضل كان ذلك في الفقراء والمساكين من الجيران وغيرهم  
 على ما يرى والى الصدقة قلت ارايت في هذه المسئلة ان ما من رجل من الولد وهو فقير يعطى الفقه يكون لورثته  
 ما كان له قال لا لانه لو استغنى لم يعطه قال نعم قلت وكذا لو اتفقوا بينهم بعد عدي انما اعطيتهم قال  
 نعم ولا يشبه هذا عدي الرجل ينفق ارضه على فقرا وله او فقر قرابته لان الرجل اذا وقف ذلك على فقرهم فقبل  
 لهم بها حقا ثانيا فاذا استغنى بعد عدي الفقه وهو فقير لم يعط من تلك الغلة شيئا وهذا اكله خالف الباب الاول انما اعطيت  
 القرابة والولد لا يستحقان واما في هذا الباب فالوقت نفسه قد وقف عليهم الارض الا ترى ان القام باسرا بعد  
 لو وقع في هذا الباب الغد الى التفرق الرضعة لان هذا حق لهم وقد وقف عليهم ولو وقع القام باسرا الصدقة لانه  
 الى المساكين في الباب الاول لما قلنا لان الوقت على المساكين عام ولكن استحسن ان احسن اولاده قلت ارايت  
 اذا قال ارحمني صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقرا فقال انما انظر الى من كان منهم فقير يوم يقسم  
 الصدقة فاقسم فكل بينهم على ما وسكت لك ولا الى قد من انفق منهم بعد عدي النذر ومن من استغنى عنهم بعد عدي الغد  
 او مات بعد عدي الغد قلت ارايت ساهدين شهد على رجل انه وقف ارضه على المساكين وهما من قرابته الوفاق  
 قال لا شيئا دونهما جازر فبقرن كانا اوعيين ولو كانا شهدا على انه وقف على فقر قرابته وهما من القرابة لراحتا دونهما  
 فقير كانا اوعيين قلت ارايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على المساكين فاحلج بها يعطى منها شيئا قال لا لانه  
 ولم وقد قلت ان احتاج احدهم ولده اعطوه وان احتاج هو لم يعط قال نعم مستقران لان هذا لا يوقف على نفسه  
 لم يحز ولو وقف على ولده جاز ذلك ما عطي من الوقت كله من كان لو وقف عليه جاز وقفه عليه ولا يعطى منه من لا  
 يحز وقفه عليه قلت ارايت اذا وقف ارضه لجمعها صدقة موقوفة على غلها فبقرن نصف منها لفقراء والمساكين  
 والنصف الاخر لقرابته قال نعم على ما وقف عليها صدقة موقوفة على غلها فبقرن نصف منها لفقراء والمساكين  
 ما جعل لفقراء قال لا لانه ما وقف عليها صدقة موقوفة على غلها فبقرن نصف منها لفقراء والمساكين  
 او في صدقة موقوفة من ان النصف منها لولدي ونسبي والنصف الاخر للمساكين فاحتاج ولده ونسبه وكانوا خذوا  
 من ذلك النصف لا يكسبهم يعطيه من النصف الذي للفقراء لا لانه وكذا ما سعى من الغد لولده وقرابته وجعل  
 الباقي للمساكين ولم يرد من ساهل في احتياقه ما ساهل من ذلك قال نعم لا زاد وول على ذلك قلت ارايت لو قال

صدقة موقوفة على ان غلها فبقرن نصف الغل من ولدي ونسبي والنصف الاخر للمساكين واما لو قال  
 سوي ولده فقرا قال يعطون من نصف المساكين على ما وصفت لك واما الولد والنسب فلا زاد وول على ما سعى  
 الوفاق قلت ارايت لو سوي القرابة من النصف شيئا والولدي والنسب ما بقي ابره على احد من القرابين من سهم المساكين  
 قال لا لانه ارايت اذا قال ارحمني صدقة موقوفة على القرابين وله ولد وقرابة يحزون قال لا يعطون منها الا ان  
 يكونوا غارمين فيعطون منها بقدر ما هم قبل سائر الغارمين كاديات فقرا لهم قبل سائر المساكين قلت وكذلك لو قال  
 في السبل قال نعم قلت ارايت لو قال في سبل ابره اسقى فقرا قرابته قال لا وانما في السبل قلت وكذلك  
 لو قال في الخاوي في القاب قال نعم وهذا اكله سوار وليس يعطى من ذلك الا نصيبه الا ان يكون القرابين من ذلك  
 الوجه فيعطون ويبدلهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ابداء القرابة اذا كانوا المحتاجين  
 قبل سائر المساكين على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال في سبل ابره اسقى فقرا قرابته منها شيئا الا ان يكون من بني  
 السبل قال نعم قلت ارايت لو قال في سبل ابره اسقى فقرا قرابته منها شيئا قال لا وانما في السبل قلت وكذلك  
 لو قال في الخاوي في القاب قال نعم وهذا اكله سوار وليس يعطى من ذلك الا نصيبه الا ان يكون القرابين من ذلك  
 الوجه فيعطون ويبدلهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ابداء القرابة اذا كانوا المحتاجين قبل  
 سائر المساكين على ما وصفت لك قلت ارايت الجيران استحسن ان يبدلهم قبل المساكين قال نعم قلت يعطون  
 ما يعطى القرابة قال لا ولكن يعطون على قدر ما يرى القام باسرا الصدقة قلت وكذلك لو قال نعم قلت ارايت اذا  
 قال ارحمني صدقة موقوفة على المساكين واحتاج قرابته من ذلك انما في ما اعطاهم منها الوقت يرى ذلك حكما  
 لهم فيها ما لا نوت قال لا انما هذا اراي منه فاذا عزل بطل ذلك ويرى القاني نفسه الرجوع عن ذلك قلت  
 وكذا لو كان القام باسرا الصدقة ان يجري ذلك عليهم قال نعم فلهما سوا ذلك فان قال قد حكمت في ذلك وحلته  
 ثانيا لهما هذه الصدقة فهو جازر فان رفع ذلك الى قاضي يرى حلته جازر قال نعم قلت ارايت ان نعت هذه الصدقة  
 الى قاضي قال نعم يعطى كل واحد عشرة ذراهما او اقل من ذلك نعم رفع ذلك ايل قال لا اجل ما كان من ان  
 الاول حكما وانما هو عدي واي رواه وليس يحكم الا ان ياتوا بحكمة فبقرن ما له فاجز ذلك قلت ارايت اذا  
 قال صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة فقرا فاعطوا شيئا يعطيهما ما سعى قال لا يعطون لما سعى وانما يعطون  
 لما بقي ويعطون اقل من ما بقي درهم وليس يشبه هذا عندنا الوقت اذا كان عليهم قلت ارايت اذا قال ارحمني  
 صدقة موقوفة على المساكين فجاء رجل من القرابة فقال انا فقير قال اذا عرف انه فقير اعطى منها على ما وصفت لك  
 قلت ويعطى امراته اذا كانت فقيرة قال لا يعطى الا ان يكون من القرابة قلت وكذلك لو كانت امرأة فقيرة ولها  
 زوج فقير وهي من القرابة فاعطيتها ولو تضرع زوجها الا ان يكون من القرابة قال نعم قلت يعطى ولها القرابة منها  
 قال نعم قلت يعطى ولها القرابة منها قال نعم لان من القرابة اذا كان فقيرا فقلت ارايت اذا وقف ارضه على المساكين  
 ابطل دابة ولده اذا كانوا فقرا قال هم سوا المساكين قلت ارايت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين وانما  
 لجاء رجل من القرابة فقير عارم يعطى من السهم جميعا قال نعم قلت وكذلك لو سوي ايضا فاختلعت اعطيت العرب  
 من هذه الاصناف كلها اذا كان من اهلها وادانته على ما يرى له القام باسرا الوقت قال نعم قلت ارايت القاسم  
 باسرا الصدقة اذا اسره القاني ان يعطيهما فقرا القرابة فاعطى غيرهم ارى عليه شأن قال لا الا ان يكون ذلك  
 منه على وجه الحكم فان كان ذلك من القاني حكما كان القام باسرا هذه الصدقة ضامنا كذلك قلت ارايت القاني الجير  
 الذي ان يصرفها في فقر القرابة على ما وصفت لك قال نعم يجزيه ولو اعطاه غيرهم لم يضر ذلك تكفيهم ولو  
 اعطاه غيرهم لم يضر ذلك انما استحسن ان كان في يده الغلة ان يترعا منه ويؤتيها في فقر القرابة فاما اذا  
 اندها ولا شيء عليه وكذلك الجيران والموالي هم بمنزلة القرابة في هذا الوجه قلت ارايت اذا وقف ارضه على  
 المساكين او فقير منها دين الميت قال لا لانه لا ينفق بها ميتا قال لا ولا ينفق بها ميتا قال لا ولا ينفق بها ميتا



التي اراد ان يوصيها لك قلت ارايت اذ قال ارجى منه قد موثوق به وقالي على المساكين فانفذت ذلك وهي  
خرج من الثالث واخرج احد من ولد الوصي قال لا يعطي من الوقف شيئا قلت ولما لا يعطيه قال لان له فيه وصيه  
ورثة لا يجوز لوارث وصيه ولا يجمع الميراث والوصيه جميعا قلت ارايت لو اخرج احد من ولد الوصي قال لا يعطون  
منها في ما وصفت لك قلت ولما لا كان ولد الوصي لا يجوز له الوصيه فاعطى منها ما جاز له الوصيه وانع الوصي  
قلت ارايت ان كان ولد الوصي له ولد لا يعطون شيئا قلت نعم قلت ارايت رجل وقف  
ارضه على الفقراء والمساكين ووقف ارضاه اخرى على فقرا قرابته قال كلهم جائز قلت ارايت ان كان في وقف القرابة  
ما يعطون من وقف الفقراء والمساكين ووقف ارضاه اخرى على فقرا قرابته قال كلهم جائز قلت ارايت  
ان كان في وقف القرابة ما يعطون من وقف الفقراء والمساكين ووقف ارضاه اخرى على فقرا قرابته قال كلهم جائز قلت ارايت  
قال رجل وقف العباس ووقف الفقراء والمساكين ووقف ارضاه اخرى على فقرا قرابته قال كلهم جائز قلت ارايت  
في عقده واحدة قاله اعطى القرابة ما وقف عليهم قليلا كان او كثيرا ولا يزهر على ذلك وهو عندي منزله  
رجل وقف ارضاه على ان نصف غنما للفقراء نصف قرابته والنصف الاخر للمساكين فلا يزال ذلك القرابة على النصف  
شيئا ولا يرد عليهم من النصف الذي للمساكين شيئا قلت ارايت ان كان الوقفان في عقدتين مختلفتين قال لكل الفقراء  
سهم على ما وصفت لك قلت ارايت ان كان الوقف من اخرين لابي وام وقف احدهما ارضاه على فقرا قرابته  
ودوقف الاخر ارضاه على المساكين قال يعطى وقف القرابة وقف الفقراء قاله فان كان فيه ما لم يردوا  
على ذلك ان لم يكن فيه غنما اجعل لهم العباس الوقف الاخر وقف وسوا كان ذلك في عقده واحدة او عقدتين  
قال نعم اذا كانا وقفين مجعدين قلت وكذلك كل وقف باحد من كل وقف له فيه حق من لم يوطئ من كلفه اخر  
سواء الاكمل الذي قال نعم قلت ارايت لو كانا وقفين مختلفين من اخرين وقف كل واحد منهما ارضاه على قرابته  
قال هذا يعطى كل واحد منهما من وقف قرابته من الوقفين جميعا قلت ولا يشبه هذا عندك ان يكون احد الوقفين  
للمساكين والاخر لفقرا القرابة قال لا يملكهما مختلفان اذ اكان الوقفان جميعا على فقر القرابة اعطيهما من الوقفين جميعا  
اذ اكان احدهما على فقر القرابة والاخر على المساكين اكل للفقراء من القرابة من وقف المساكين كمال الذي ولم  
انهم على ذلك قلت ارايت اذ اكان اهل بيت لهم وقوف كثيرة منها ما هو على الفقراء ومنها ما هو على الفقراء  
والاعقاب منهم ومنها ما هو على المساكين قال لكل وقف على الفقراء والاعقاب فالي انتمهم على فقرهم على شرط  
الواقف وكل وقف على المساكين لا اعطى منه الا عيبا ولا اعطى منه من اخذ منه قدر الغنا من هذا الوقف وان  
كان فقيرا اكل من كان فقيرا منهم لان نصيبه قدر الغنا من هذه الوقوف التي للفقراء والمساكين حتى يكمل كمال  
الغنا قلت وحسب عليه كل ما يصل اليه من غلات الوقف ثم يكمل له بعد ذلك من وقف المساكين قال نعم قلت ارايت  
اذا جعل ارضه صدمه بوقوف على الفقراء والمساكين فاحتاج احدهم ولده فاعطى من الغلة ما في يده فاعطى  
وصار فقيرا لا شيء له وقد بقي من غلات الوقف بقية اعطيت ما بقي منها اذ كان يعلم ان الغنا المالكين الا يبيع  
في غير ضاد وانما انفقها فيما لا بد منه قال نعم قلت وكذلك لو ساعدت منه فعلت ذلك قال نعم سواد ا  
جائز امره ما يعرف ان ما ذهب منه في غير ضاد وفي اصلاح وانه الساعه فقيرا اعطيه فقرا اذ كانت ارضه  
على الفقراء والمساكين وله قرابة فقرا قلت وكذلك الزكاة في القرابة الجواب في ذلك عن ما وصفت لك قال  
نعم قلت ارايت اذ كانت ارضه وقف على المساكين والفقراء وله قرابة من غير اهل البدر الذي كان فيه الواقف  
قال لا يعطون من ذلك وان اعطاهم والى الصدقة فلا ضمان عليه وانما هو عندي بمنزلة الزكاة التي لا يضمن في بلدك  
وابدا على الصواب **باب رجل اشترى ارضا فباعها فاسمها او وقفها على فقرا** قلت ارايت رجلا اشترى  
ارضا من رجل بيها فاسمها او وقفها على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها قال الوقف جائز ويكون على ما وقفها  
عليه قلت فان جاء الباع فباعها في ذلك قال لم يلزمه على المشتري بيمينه الارض يوم قبضها قلت ولما قلت ذلك قال

لان المشتري قد اتمها وازال ملكه عنها فاذا زال ملكه عنها فعليه القيمة الا ترى انه لو باعها او وقفها كانت عليه  
القيمة كذلك اذ اتمها قلت ارايت اذ اشترى الرجل من رجل ارضا بيها فاسمها او وقفها على الفقراء  
والمساكين قال الوقف باطل لا يجوز الا ترى انه لو باعها قبل ان يقبضها او فاسمها او وقفها على الفقراء  
كذلك الوقف قلت ارايت رجلا اشترى من رجل دارا بيها فاسمها او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها  
مسجدا وعلى المشتري بيمينه او لا رد وهذا قول اصحابنا في المجرى والمجرى على قياسه قلت ارايت  
اذا اشترى الرجل من رجل دارا بغير وقفها او وقفها على الفقراء والمساكين قال الوقف جائز وعلى المشتري بيمينه الدار  
يوم قبضها قلت ارايت لو اشترى ارضا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
الا ترى انه لو باعها لم يجز بيمينه كذا لا يجوز وقته قلت ارايت رجلا اشترى من رجل دارا بيمينه او وقفها  
فوقفها على الفقراء والمساكين او وقفها بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
بالشعنة قال نعم ان اخذها ما سفعه ويطلق الوقف فيها ويكون السع احق بهادته ولو قلت ذلك وقد وقفها  
وهو مالك لها قال لا انفعه بمنزلة الاحتفاظ الا ترى ان من قولنا في رجل اشترى من رجل دارا لم يملكها  
لله تعالى ثم جاء رجل فخذها ما سفعه اياه فخذها ويطلق المجرى وكذلك اذا وقفها ثم جاء الشيخ فهو على ما وصفت  
لك الا ترى لو جاء رجل اشترى من رجل دارا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
الاول ولو ان رجلا اشترى من رجل دارا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
على المساكين ثم وجد لها عيبا قال الوقف جائز وليس له ردها ويرجع بالنقصان قلت ولما قلت ذلك قال ان كان  
المشتري قد زال عن ارضه فاذا زال ملكه عنها فاسمها او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
فلم يرد على بيع في الغنا كما وصفت لك في الباب الاول اذ زال ملكه يرجع بالنقصان قال لا يختلفان لا في جواز  
ان يرد عليه ويرجع الى ملكه ويجوز الوقف ان يرجع الى ملكه بعد ان وقفه الا ترى ان من قولنا في رجل اشترى  
ارضا من رجل اشترى من رجل ارضا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
مكن له ان يرد ردها وان كان يرجع بالنقصان فخذ البس من الوقف وتداول العيب بيمينه بالنقصان قال الوقف  
اجري ان يرجع فيه بالنقصان من هذا ارايت اذ اشترى ارضا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
المشتري بالنقصان ما يصنع بالنقصان قال هو له يرفع به ما شأنت ولم يرد ذلك قال لا يرفع بالنقصان  
قلت ارايت رجلا اشترى بدينه فجمعها هديا وتدرها ثم وجد لها عيبا قال يرجع بالنقصان قلت من اين احلف  
ازقف والبدن قال البدن في ملكه الا ترى انه لو مات صارت البدن ميراثا في قولها والوقف تدز الى  
ملكه عنه ولو مات صارت البدن ميراثا في قولها والوقف تدز الى ملكه عنه ولو مات صارت البدن ميراثا في قولها  
فاوقف المشتري الارض على المساكين ثم وجد لها عيبا قال يرجع بالنقصان في الدار فيكون ذلك من الدار  
مطلق ليس بوقف قلت ارايت اذ وجد المشتري مالدار عيبا ولم يجد المشتري الارض او وقفها بيمينه قال يرد  
الدار على بائنها وبيمينه الارض يوم قبضها قلت ولما قلت ذلك ولم لا يطل الوقف وتداول الارض وتداول  
فخذ اجتمعت قال نعم فخذها فخذها الا ترى ان هذا الوفاق الارض يوم قبضها المشتري مالدار عيبا لم يرد  
واحد منه بيمينه الارض ولم يرفع بيمينه الارض ولو كان هذا الى السع ردت على الشيخ فالتعنه  
بخالف لها اذ كانت جوزت بيمينه جوزت وقته واذا اطلت بيمينه اطلت وقته قلت ارايت اذ اشترى  
رجل من رجل ارضا بدينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين  
فان وجد واحد منها ما اشترى عيبا قال يرجع بالنقصان في بيمينه الارض والا يربط له عليه والوقف بيمينه  
جائز قلت وكذلك لو وجد كل واحد منهما ما اشترى عيبا بيمينه او وقفها على الفقراء والمساكين او وقفها على الفقراء والمساكين







لا قبل ولم يزد على ذلك قال فقد اقبل جميع ما جعل له من العدة وتكون لمن بقي منهم ثلث فان اخذها سنة ثم قال  
لا قبل ذلك قال ليس له ان يرد بعد اخذ سنة وانت ارباب ان قال لا قبل سنة واحدة واقبل ما سوي ذلك قال نعم  
جائز ومن حصته من ثلث تلك السنة الباقي من اهل الوقت ويشاركهم في ثلث الوقت فيما يتناصف ثلث ذلك وان رجلا او  
زوجين ثلث ماله فخذ بثلثه فخذ عندك بقوله كشكك قال نعم وليس له ان يرد ما بقي منه وكذلك ان قال ثلث ما اوتي به من  
العدى ولا قبل الباقي قال يجوز النصف ويظل النصف الباقي ويكون لورثة الميت ثلث والوقت على هذا التماس قاله  
ثم قلت ارباب ان قال صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد الله قد قبلت سنة ولا قبل ما بقي قال لا يجوز ان يكون الثلث سنة  
لعبد الله وما بقي من الثلث بعد ذلك للمساكين وكذلك ما قبل من السنة قلت ارباب اذا قال عبد الله قد قبلت نصف العدة  
ولا قبل ما بقي قال يكون لعبد الله ثلث النصف ما بقي والنصف الاخر للفقراء فاذا انقضى عدة امساك كانت العدة كلها للفقراء  
قلت وكذلك ما قبل منها قلت ارباب اذا قال عبد الله لا قبل ما وقف على ثم قال قد قبلته قال فهو رد ولا يكون وقف عليه  
سنة ارباب قال قد قبلت ما وقف على ثم قال لا قبل ذلك قال قد قبلته لعبد الله جاز وقوله لا قبل بعد ان قيل لا يجوز  
وكذلك لو قال ثلثي سنة لم يرجع رد ما قبل من ثلث تلك السنة اذا سما ذلك وقبله قال نعم واذا قال ارضي صدقة  
موقوفة على عبده ومن بعد عبده على زيد من بعد زيد على المساكين قال لا لوقف جاز قلت ارباب ان قال عبد الله لا قبل  
ذلك قال قد ليرد وروى ما وقف عليه من ثلث الميراث الا ان يرد الميراث كذا قال عبد الله اذ لم يقبل منه ارباب  
اذا قال عبد الله قد قبلت وقال زيد لا قبل قال قاله لعبد الله جوده فاذا انقضى كانت للفقراء والمساكين ويظل  
ما جعل ليرد منها لا زيد لما لم يقبل كان جعل الثلث للمساكين بعد عده قلت وكذلك لو جعلها للزوجه بعد نفق  
لم يقبل بعض الفقهاء للزوجه الذي عليه قال نعم قلت ارباب اذا قال ارضي صدقة موقوفة على عبده وزيد قال  
عبد الله لا قبل قال قاله لنفسه نصف لزيد والنصف الباقي للفقراء قلت ولا يشبه هذا عندك اذا قال على ولعبد الله  
لخمسك احدى ثم لا يشبه التسمية لمن وقف عليه قوله لولد عبد الله قال لا اذا قال لولد عبد الله مقي من ولده عبد الله  
من استحق هذا الاسم اعطيت فالواحد الاكثر من ذلك يستحق هذا الاسم واذا قال لعبد الله وزيد الباقي لهما لا يفتي  
الاسم جميعا فاذا هلك احدهما جعلت الباقي النصف من الثلث كذلك ان لم يقبل يكون عليا فميراث لك قلت ارباب  
الرجل اذا قال ارضي صدقة موقوفة على عبده وزيد وعمر ونسي جماعة والى احد لهما ان يقبل قال يكون حصته  
من الثلث للفقراء وان الباقي ثلث وكذلك لو مات احدهما جعلت حصته للمساكين ولو جعلها لمن لم يقبل منهم قال نعم قلت  
ارباب اذا قال صدقة موقوفة على عبده وزيد فاذا هلكا نسي للفقراء والمساكين قال الوقت جاز قلت فاذا هلك  
احدهما فالنصف الثلث للفقراء ولم يزل ذلك وانما هو جعل الثلث للفقراء ليرد ثلثها قال ان حصته الميت  
منها ليس لها وجدها كان الباقي حيا منها واذا كان ذلك كذلك كانت العدة للفقراء الا ان قال صدقة موقوفة على  
ارباب لو قال اوصيت بثلث مالي لعبده وزيد ولا يقبل احدهما قال يكون لمن قبل منها النصف ويظل النصف الباقي  
تكون للزوجه وانما رد واحدة وكل واحد منهما ان يتبها صاحبها ليس بواجب غير ذلك قلت ارباب لو قال ارضي صدقة  
موقوفة على عبده وزيد ما عاشا فمات احدهما مال يعطي الباقي منهما النصف والنصف الباقي للفقراء قلت ولا يرى  
قوله ما عاشا يبطل منها من حصته الباقي منهما مال لا يثبت ذلك لو كان وقتي ما على جماعة ما عاشا فمات احدهم  
قال اجعل حصته من بينهم ثانيا ولا يبطل ذلك موت احدهم والله اعلم **باب الرجل يجعل ارضه صدقة**  
**موقوفة من القرابة** قلت ارباب اذا قال ارضي صدقة موقوفة على ذوي قرابتي ولم يزد على ذلك من القرابة الذي يكون  
لجميع القدر قال كان ارحمهم رحمه الله يقول القرابة كل ذي رحم يحرم من الوقت الا قرب قال اقرب منهم الرجال والنساء  
ذلك سواء وان لم يكون من قوله ذوي القرابة اغني فضاة ارباب ان كان لم يحمي وخالف في قوله ارحمهم رحمه الله  
للذين دون الخالين ثلثه واذا كان غما واحدا وخالف قال قاله لنفسه نصف ولم يشك الخالين ثلثه وكذلك لو كان  
لجميع واحد خال وخالات قال فالنصف للجميع والنصف الباقي للاخوان والخاله لا يشك بالجميع الذكر والانثى فيه سواء قلت  
فان

قال وقت على ثلاثين  
بعضه على ثلاثين  
كثير فوالله ان كانت  
لثلاثين والربع عشرة  
الموت

مطالب وقت على زيد  
ما عاشا فمات احدهم

بسم  
في القرابة

فان كان لعم وعمه واحوال وخالات قال قاله لعم والعمه بينهما نصفين دون الاخوال والخالات وهذا كله في قول  
ابي حنيفة وبها قول اخر ان ذلك على كل ذي رحم يحرم وعمرهم جميعا في القدر سواء وقال ابو يوسف وبها القرابة على ابي  
اب الوقت في الاسلام تدخل فيها كل من ولد يرب في الاسلام الوقت من الرجال والنساء واليهام في ذلك سواء  
قلت وكذلك ولد الجدة الذي من قبل الام يدخلون في القرابة ويكفل العدة لعبد الله ولدا يرب في الاسلام وقال  
ابو يوسف من خال القرابة عبد الله ولد الجدة الذي ينسب اليه الوقت بثلثه ايا يكون ولد ذلك الجدة جميعا سواء ويكون  
الزوجة وقال الا ترى ان الصدقة حرمت على قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهم نواحيهم والتي على الله عليه وسلم  
انما نسب بثلثه ايا الى هاشم يكون من حرمت عليه بعدة فهو من القرابة ومن لم يحرم عليه من قرابته ليس يدخل في القرابة  
وقد قال اقوام القرابة الى اربعة ابا واحتموا في ذلك ببعض القاصد قلت ارباب لو قال ارضي صدقة موقوفة على قرابتي  
قال هذا بمنزلة قوله ذوي قرابتي قلت ارباب اذا قال على نفسي قاله بمنزلة قوله ذوي قرابتي قلت ارباب اذا قال  
صدقة موقوفة لذوي قرابتي قال فانما ينفع ذلك على واحد فضاة ارباب فان كان غما وخالف قال قاله لوقف للعم  
دون الخالين وكذلك لو قال لنسبي واما في الاستحسان فمصرهم جميعا وهو على ما وصفت لك قلت ارباب لو قال  
صدقة موقوفة على قرابتي يدخل ابويعا وولده في الوقت قال لا يدخل فيها ولد ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له ولا ولد له  
نقل قال الوصي للوالدين والاقرنين فاحرم الله الوالدين من القرابة وهذا اقرب القرابة وكما في الوالدين  
من القرابة كذلك يخرج ولد الصلب من القرابة وهو اقرب القرابة قلت ارباب ولد الولد يدخل في القرابة قاله  
اما في قولنا فكل من كان سوى الوالدين والولد من القرابة قلت وكذلك الجدة والجدة هاشم القرابة قال نعم واما  
موسى فلا يدخل ولد الوالد في القرابة وقال هو اقرب من ان يقال لهم قرابة قلت ارباب اذا قال ارضي صدقة  
موقوفة على قرابتي اسقط عنهم القرابة وولد القرابة قال نعم فانها سواء قلت ذلك قاله لعمهم قرابة فدخلون  
في الوقت جميعا قلت فاذا قال صدقة موقوفة على ولده عبد الله ولعبد الله وقت وولد له ولدا على لولد عبد الله  
لمسلم دون ولد الولد قلت لم اعطيت اذا قال قرابتي القرابة وولد القرابة واذا قال على ولده عبد الله لم يخط  
ولد ولده عبد الله قال هاشم قلت اذا قال قرابتي فهو اسقط عنهم جميع القرابة واذا قال ولد عبد الله ولعبد الله  
اسم يحمي غير ولده عبد الله لعبد الله اكاك احياء دون ولد الولد لان ولد الولد لعمه والدون عبد الله والنسب  
ابيه اول من النسب الى عبد الله الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد عبد الله له ولد وولد له  
ان اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد واذا قال اوصيت بثلث مالي لقرابة عبد الله اعطيت قرابة عبد الله  
واولادهم لان كلهم قريب لعبد الله قلت ارباب اذا قال صدقة موقوفة على ذوي رحمي قال في رحمي زلة قوله ذوي قرابتي  
واذا قال ارضي صدقة موقوفة على قرابتي وله قرابة من اهل الدمة وقرابة مسلمون قال وقت لعمهم جميعا وهو فيه سواء  
قلت وكذلك الذكر والانثى منهم سواء قلت ومن قرابة قرابته ومن بعد سواء قال نعم هو فيها جميعا سواء  
قلت ارباب ان كان بعض القرابة مملوكا يدخل في الوقت قال نعم وعلى حصته من ذلك فاذا اصابته لك ان لم يلا  
قال نعم قلت ارباب لو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فكان ولده وشبهه مملوكا قال نعم من الولد والنسل  
وعلى حصته من ذلك تكون لولاه قلت ارباب اذا قال على قرابتي ولذوي عبد فلعليتهم ثم اخذ مولا ثم عتق بعد  
ذلك قال ما رجب لمن العدة وهو وقتي فهو لولاه قلت وكذلك لو باع مولا جعلت حصته من الغلات الخادمة لمن  
اشترى قال نعم قلت وكذلك لو قال على ولدي ونسلي قال نعم قلت ارباب اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي وهو  
عشرة فمهلك بعضهم وحدثتهم قوم بعد ذلك قال اما من هلك فكانه لم يكن ويكون من بقي منهم واما من حدث  
فانه يدخل في الوقت اذا كان خالوا قوم خلق العدة قلت ارباب اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي الى ان يفصل  
بعضهم عن بعض قال لا قلت لم قاله قال على قرابتي فمهلكهم ميه سواء ليس له ان يعمل بعضهم على بعض قلت ارباب  
اذا قال لقرابتي قال هذا قوله على قرابتي سواء قلت ارباب اذا قال لقرابتي اكل الخالين والخالين

مطالب







يكونون من الجسد قال لا / لا ترى ان رجلا من قرىب اسمه ام ولد لوارثي لجسده لم يعط اخرا له فكذلك الباب  
الاول قلت اريد ان اخبرك من جسدته فالا يكون من جسدته اذا كان ابوه من قوم اخرين قلت وكذلك اريد ان اخبرك  
قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي من اهل بيته ارضي حسون ما لا يحرم الكوراء الجوده  
الثاني قلت اريد ان اقول ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه قال نعم في انما جعل اهل البيت  
ولد الجدا فانك كذا وكذا ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه قال نعم في انما جعل اهل البيت  
صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه قال نعم في انما جعل اهل البيت  
لحسني قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
حاصه دون ما سواها وكذا تستحسن فيجب ان يرضى على جميعهم من بعدهم واداره من الاقرار ولا بد  
في ذلك مما ليك ولا بد من ذلك وارث المومي ولا بد من ذلك ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
قلت اريد ان اقول ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
ولا بد من ذلك ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
منها ولد من غير زوجها مع علمهما لا بد من ذلك ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
غيره على اهل ذلك الرجل سواء قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
عبد الله ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
ونزله وقد قال اصحابنا الحنم بمنزله العيال والله اعلم بالصواب **باب الرجل ينفق ارضاه على ابيه**  
قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
قلت ولربك ذلك قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
كان اولاهم له قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
غيرا وقت لم يرضى اياه واما مولي المولي في المومي وارضى في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت وكذلك ولد له لصلبه  
لم يرضى في الوقت ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
مولي العتقة ولا شيء لمولي المولى ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
وكان له مولي مولا واولاد مولي عتقة قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
مولي عتقة وكان له مولي مولا واولاد مولي عتقة قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
ان لم يكن لوقت مولي عتقة واولاد مولي عتقة واولاد مولي عتقة قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
ارضى صدقة موقوفه على مولي واولاد مولي عتقة واولاد مولي عتقة قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
ابن القدي وان كان قد ورث واولاد مولي عتقة واولاد مولي عتقة قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على اهل بيتي ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
في يوم وقت الوقت مولي وحدث لهم بعد ذلك مولي قال نعم قلت ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
ملاخلون جميعا في الوقت قال نعم لا يرى ان رجلا لو قال ارضي صدقة موقوفه على ولدي وله ولد واحد له  
ولده بعد ذلك ارضي في الوقت ارضي في الوقت قال نعم قلت اريد ان اقال ارضي صدقة موقوفه على مولي واولاد مولي عتقة  
واولاد مولي عتقة وله مولي مولي قال نعم قلت ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
لا شيء لمولي المولي قال لا يرى ان رجلا لو قال ارضي صدقة موقوفه على ولدي وله ولد واحد له  
نولد الصلب حاصه دون ولد الولد فان لم يكن لوقت مومي وقت ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
قلت وكذلك لمولي ان كان لوقت مومي وقت ارضي في الوقت ارضي في الوقت  
مولي قال نعم قلت وكذلك الوصيه قال نعم الوقت والوصيه في هذا سواء وهذا قول اصحابنا الرضيه علي

[illegible]







جميعها منها سواد قال ثم من بعد جواره ومن فوق بعد ان يكون من الجيران قلت ارايت المذكور والانا  
 في ذلك سواد قال ثم انا انقسم القبله عليهم على عدد العروش قلت وكذلك السكان وارباب الدور وسواها وانما  
 اذا كانوا اقترأوا قلت بله ان يعطى بعضهم دون بعضا ويعطى بعضهم على بعض قال لا قلت ارايت اذا قال على  
 حقوا جيرانى وله جيران فاقسم عليهم وانخذ دارا سواها قال انما انطوى جيرانه يوم انقسم القبله ولاش  
 الاولين قال لا ان القبله انما قسم عليهم ولا ينبغي هذا عتيد القوابه قلت ارايت اذا قال ارحى صدقه موقوفه  
 على فقرا جيرانى وله دار عظم فيها سائى ثم اسفل منها وسكنى دار اخرى وكنت لثم مات على من انقسم القبله  
 قال على جيران الدار المذكور مات فيها وقال لا يعطى الاولين لان جوارهم قد انقطع بمحوله عنهم وصارت القبله الجيران  
 الاولى مات فيهم قلت ارايت اذا قال صدقه موقوفه على فقرا جيرانى وهوساكن فى دار قال هذا واخلك كله سواد قال  
 اسفل عنها فالجواب فى ذلك كما وصفت كنت فى الباب الاول قلت وكذلك لو انتقل من ذلك البلد الى بلد اخر قال  
 نعم هذا والى الباب الاول سواد وقد انقطع الجواب الاول قلت ارايت رجلا من اهل البصرة جعل ارضه صدقه موقوفه  
 على فقرا جيرانه ثم اسفل الى مكان بها قال اذا كان قد اخذ مكانه دارا ثم مات بها قال لعله لفقرا جيرانه مكة وان كان  
 لم يتخذها دارا قال لعله لفقرا جيرانه ما لبصره ولتلك وكذلك ان يلد احد هادرا او اسفل اليها قلت وكل بلد خرج  
 اليه تاجر او من جاد او راح الى مكانه بجوار او خرج غازيا الى بلد او مرابطا حلت الوقف لجيرانه الذين هم  
 قال ثم قلت ارايت رجلا قال ارحى صدقه موقوفه على فقرا جيرانى دارى الى فى البصرة فى بنى فلان قال لعله جيران  
 قلت ارايت ان مات فلان ورثته الدار وانتقلوا عنها قال فانه لفقرا جيرانه يوم مات ولبيت القربى سواد  
 او لم يتبع اسفل او لم يملوا قلت وكذلك لو قال صدقه موقوفه على فقرا جيرانى حلت ذلك على الدار الذى موت فيها قال نعم  
 اذا كان موطئا فيها قلت ارايت لو قال صدقه موقوفه على فقرا جيرانى وله داران احد بهما يساكن فيها ولا التت الى دار  
 ما لعله قلت ارايت لو كانت له داران في كل واحدة منهما داره وهاى قبيلتين يحلن مال فانه لفقرا الدارين وهما  
 سواد قلت فان مات فى احد هادرا وان مات فى احد هادرا يكون انتقل عن الاخرى قال وكذلك لو كانت له دار  
 الدارين ما لبصره والاخرى المذكورة قال ثم قلت فان كان له دار بهما يساكن يتحول فى رضى الى اسمه او الى ابيه ثابت بعد  
 فى قبيله اخرى قال فانه لفقرا جيرانه الاولين اذا كان لم يتنقل عنهم وانما هذا كالصنف لهم والدراى قلت ارايت اذا قال  
 صدقه موقوفه على فقرا جيرانى يعطى ولده منها اذا كانوا جيرانه قال لا يعطون منها شيئا قلت ولهم قلت ذلك فان سواد  
 قال على قرايبى ثم اعظمهم لانهم اقرب اليه من ان يقال فيهم قرايب وكذلك الجوار هو اقرب اليه من ان يقال جيران قلت  
 وكذلك وجهه قال ثم لا يعطى قلت ارايت ولد ولد يعطون من القدر اذا كانوا اقترأوا وكانوا جيرانا قال القياس ان يعطون  
 من القدر اذا كانوا اقترأوا وكانوا جيرانا ما الى الاستحسان فلا يعطون قال الا ترى انه لو قال على قرايبى ولد ولد او ولد لولد  
 الولد وكذلك الجيران ولكن اسحق فيهم فلا اعظمهم قلت ارايت احوانه اذا كانوا اقترأوا وكانوا جيرانا يعطون قال نعم  
 قلت وكذلك بنوهم وجميع قرايبه قال ثم يعطون اذا كانوا جيرانا قال نعم والجيران الذين اقرب بهم من القربى  
 سواد قال ثم قلت ارايت من كان فقرا من القوابه وليس له اوائف عار اعطى من القبله قال لا يعطى منها الا من كان جارا للوا  
 قريبا كان او بعيدا قلت ارايت لو قال صدقه موقوفه على فقرا بنى فلان فذكر قبيله هو بارك فيها قال القياس ان يكون  
 القدر لفقرا القبيله من عرقهم دون سواهم ودون سكانهم ولكن الاستحسان ان جعل القدر لسكان تلك القبيله  
 من العرب والموالي والسكان اذا كانوا اقترأوا كان معنى الناس فى قوله صدقه موقوفه على فلان فانه معانى الناس واحد  
 معا وادع القياس فى ذلك قلت ارايت لو قال صدقه موقوفه على جيرانى بنى فلان فذكر قبيله قال انظر الى  
 جيرانه من تلك القبيله على ما وصفت لك قال يعطون القدر العرب والسكان فى ذلك سواد والمقياس ان يعطى  
 عربهم دون ابايهم قلت ارايت لو كان فلان الاب الذى فيها له ارباب قرايب كان فيهم او كانت قال يعطى العرب  
 منهم دون الموالي والسكان واحد فى ذلك القياس وانما حسن اذا كان ذكر قبيله من القبائل ان جعل ذلك على

اذ ابت من تكلم من الخواري بعد الوقت فالتبوني من الغدا وما هذا اعزدي منزله قوله مولى القنطرة اسفني  
 بهم بغيره كبد من اسفل ومن انظر اعطيه تكديس كها قلت وكذلك لو قال على قرباني الدين سيكون البهم  
 قال ثم هذا الباب الاول سواد من لومهم الولد كان داخل في الوقت ومن ترك اللزوم تلاحق له في الوقت  
 ومن عاد الى الزوم بعد التزل عدا في الوقت فيما يستأنف ولا حتى لم يما كان من فقه الوقت وهو ما رآه والله  
**باب في الرجل يفر ارضه على فقراجه** قلت ارايت رجلا قال ارحني صدقه موثوقه على فقراجه لي قال  
 الوقت صحيح جاز ويكون الفقه لفقراجه قلت ارايت الخيران الذين يكون لهم الفقه من هو قال ابا علي بن ابي  
 حنيفة رحمه الله انه كان يقول ان الخيران الملاصقين الذين يلصقون بداره ولا يعطى غيرهم ورأى قول آخر ان  
 الخيران على اهل المسجد الذين يجمعون بيدها على قولنا الخيران عندنا من اسمهم المنادي ولطعان على انى طالب  
 رضى عنه لا صلاه طاري المسجد الا في المسجد قبل له يا امير المؤمنين في الخبر قال من اسمعه المنادي قال فاجاب  
 عندنا على ما قال على انى طالب رضى الله عنه وقد قاله اصحابنا رحمهم الله في تنزيل وجديين ترين قباس  
 ما بينهما فاما ما كان اترى الى القتل كانت الدية عليهم وان كان ما بينهما سوا ذلك كانت الدية عليهم وان كان ما بينهما  
 سوا ذلك كانت الدية عليهم وقالوا ان كان ما بينهما القتل والموتى كرماسع الندامة فلا شيء على واحد من القترين  
 نحووا احد القرب الذي يجب فيه الدية تدانها فكذلك يجعل على حد الخوار اقرب النداء الا عريان النداء الا  
 فان اهل الجيران المسجد ولم يحل للدين لا يسمع كف فاذ آتت فوعى الذي فعل في موت يكون به الخوار قال  
 على موت وسط بين امواته الناس وهذا احسن ما سمعنا في الخوار والله اعلم قلت ارايت اذ قال احد صدقته  
 من فقراجه لي وله جيران من اهل الدية يدخلون في الوقت قال نعم يدخل فقراجه في الوقت قلت وكذلك لو كان  
 له جيران مكاتبون قال نعم قلت ارايت عبيد الجيران يدخلون في الوقت اذ اكلوا فاقول قال لا وهذا قول اصحابنا  
 في الوصية والوقت على قباصة قلت ارايت اذ قال ارحني صدقه موثوقه على فقراجه لي فاستعني بهم ثوبا  
 انفقوا خروا قال قال الفقه كان منهم فقراجه يوم لقم الفقه منه ولو ذلك وانت تقول اذ اقال ارحني صدقه  
 موثوقه على فقراجه لي ان الفقه على كوك فقراجه يوم على الفقه وتقول في الجيران ان الفقه على كان فقراجه  
 يوم لقم الفقه قال فما انتظران قال انظر في الجيران عند صدقة الفقه وفي القرابة يوم على الفقه لان  
 الجيران لو استقبل بطل ولو اسعهم في القبائل وكان الفقرا لا تختل ولا تزول الا ترى انما احببته كان يقول  
 في رجل اقرا لا سند هو سريفة بدن واسم بصراني ثم اسلم ابنه ثم مات ان الاقرار باطل واذا الاقرار اهراه عليه  
 باقرا وهو سريفة ثم تزوجا ثم مات ان الاقرار جائز وقيل من سمع منه وجهه نسب ومن لم يسمه وجهه نسب  
 وكذلك الجيران والقرابة فما من قرابة لا يسمع والقرابة ينتفع بنت فان قال قائل فما سواد وتكون الفقه  
 ان كان فقراجه من القرابة والجيران يوم على الفقه وقال ابو فقراجه الجيران وان استقلوا فاعطيتهم فقال له ما تقول  
 فان دخل قال ارحني صدقه موثوقه على فقراجه للاح فله يوم لقم الفقه من اسمهم الجيران وان استقلوا فاعطيتهم فقال له ما تقول  
 فله يوم لقم الفقه من اسمهم الجيران وان استقلوا فاعطيتهم فقال له ما تقول  
 فان دخل قال ارحني صدقه موثوقه على فقراجه للاح فله يوم لقم الفقه من اسمهم الجيران وان استقلوا فاعطيتهم فقال له ما تقول







ان قيل ذلك اذا كانت محاج الى ذلك قلت ارايت انما الصدقة اذا كانت مراحا فاحرها من رجل  
 يزعمها وراهم معلومة الى اجل معلوم قال فجزاها الى ذلك الاجل قلت ارايت انما يعلبها الما في ذلك الاجل  
 قال الما فاعلمها بها حتى سعى الاجل قال فلا اهل على المستاجر قلت ارايت انما يعلبها المستاجر بزمها حتى انقضى  
 الاجل قال فلا اجاره جازية وعنده الاخره وكونه اهل الوقف قلت ارايت الوصي اذا اجر ارض الوقف بها دخل  
 فاجاره بزمه مستدراهم معلومة قال فلا اجاره جازية اذا كان الخلف لا يمنع الرأفة قلت وكذا لو كان بها يخرج  
 الرأفة قال نعم ارايت اذا اجرها الوصي مستحطها وشعره معلوم قال هذا جازية قلت فان شرط شرط  
 او شرطه من غير ان قال فلا اجاره فاعلمها على المستاجر اجر على الارض يكون ذلك لاهل الوقف قلت ارايت  
 الوصي اذا اخرج الارض الوقف مرارعة على النصف او الثلث قال فهو جائز عندنا على قول الى يوسف واما على  
 قول الى حنيفة لا يجوز ذلك قلت ارايت اذا كان في ارض الوقف محل يندفعها العام بامر الوقت الى رجل يسقيه  
 مائمه عليه معاملة قال هذا والباب الاول سواء واما على قول الى حنيفة فلا يجوز ذلك اجمع وجمع ما خرج  
 من الخلف هو اهل الوقف بعد ان يخرج الله منه اخر مثل المسئل فيما عمل واما على قول الى يوسف فاجازية قلت  
 انما لم يكن في ذلك حظ لاهل الوقف قال فالمعاملة فاعلمها ولا يجوز وانما اجبر ذلك ما كان فيه الخط لا  
 الوصي فاذا كان ذلك نقصان عليهم فلا يجوز قلت ارايت ان كان في ذلك من العشر يتدفعان للناس في المعام  
 لة قال نعم جازية واما اهل الوقف ذلك اذا كان مالا ليعان الناس فيدفعون ارايت العاقبة اذا دفع ارض الوقف  
 الى النصف سينا معلومة قال فجزاها حتى ارايت الوصي اذا اجر ارض الوقف على من عسرها قال على الوصي  
 الذي يدين عليها قلت وكذا لو دفعها معاملة بالنصف قال نعم هذا وذلك سواء قلت ارايت العام بامر من الصدقة  
 اذا دفع الارض الى رجل مرارعة بالنصف ولم يسطر العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف  
 اذا ارايت ارض الوقف اكرن في غلقها العشر قال نعم قلت ولم قلت ذلك والعشر للساكنين فلا يجوز العشر  
 في النصف الاشارة واحدا قال ليس هذا على ما ذهبت انما هو في الركا والعشر في الارضين وجعلها  
 جازية واما ما اذا وقف الرجل ارضه كم تغفر ما حكم الله لعل في عسرها لكان ما وقفه الا انه قد يجوز ان يكون  
 في ما على وجهه سوي الوجه الذي جعله الله تعالى لعل بالصدقة حكم الله لعل اوليان لوجهه في عسرها ما حكم  
 به الوقف في عسرها الا ترى ان رجلا لو كانت له مائة درهم ففادى بها على المساكين ارباه ان  
 سدد في حقها فان حال المول ارباه ان يودي حصة درهم لركابها وحصة باقيها من النصف قلت ارايت ارض الوقف  
 اذا وقف ارض على خذها العام بامرها الى رجل معاملة على ان ما اخرج الله تعالى من ثمارها فهو نقصان نصف اهل  
 الوقف والنصف الآخر للرجل بعد ذلك هذا جازي على قول الى يوسف اذا كان في ذلك حظ لاهل الوقف قلت ارايت  
 الوصي قبل ان تقام السنين قال فلا اجاره جازية الى الوقف الذي سماه قلت ولما جرت ذلك وانت تقول اذا  
 ارجل ارضها فمات الما جاز ان الاخره ينتقص فلا يخلل الاجاره اذا مات الما جازي قال فما يختصان اذا اجر  
 الرجل ارضه فمات فقد زال ارضه عن الارض الى ملك الارض فتنظر الاجاره واد امانه الما ملك الارض اذا  
 كانت في حقها حياة الوصي بعد وفاته سواء فلا اجاره جازية لان الملك لم يتغير وقال ايضا بان رجل وكلته ان ياجرني  
 في ارضها سينا معلومة قلت الوكيل قبل ان تقام الاجاره جازية الى الاجل وكلته ان ياجرني في ارضها  
 الا ترى انما اجاره الوصي بزمه وحال الوقف في حياته وبعد وفاته سواء قلت ارايت الوصي اذا دفع الوقف معاملة  
 بالقيمة الاجل معلوم قال فجزاها على قولنا وقول الى يوسف واما على قول الى حنيفة فلا يجوز ذلك قلت ارايت  
 انما الوصي قبل ان تقام الاجاره جازية الى الوقف ولا تختص المعاملة وهذا والباب الاول  
 اذا ارايت ارض الرجل اذا استاجر من الوصي دارا سينا معلومة ثم مات المستاجر قبل ان تقام الاجل قال  
 فلا اجاره ينتقص ولا يسبه موت الوصي موت المستاجر لان المستاجر انما استاجر ارضه فاذا مات انتقلت

الاجاره والوصي اغارها بزمه فلا جازية الا ترى ان رجلا لو وكلته ان يستاجر في دارا فمات الوكيل كاش الاجاره  
 جازية الى الاجل ولو مات الذي استجره من كانت الاجاره باطله وانما تنظر في هذا الى من ملك الدار له وملك  
 الاجاره ولا ينظر الى من عقد ذلك قلت الوصي اذا اجر الدار سينا معلومة فمات الذي وقف عليه الدار قال فلا اجاره  
 قلت ولو لا خلاف اجاره وملك الصدقة قال اما له ما علمه ما وجب بها في حصة ما ما ما حدث بعد وفاته فلا يصح  
 فيها لاهل من ملك الدار قلت ارايت اذا كانت موقوفه على قوم فاجرها الوصي سينا معلومة فمات الذي وقفه  
 عليهم في بعض السنين قال لا يخلل واحد منهم حصته مما وجب من الصدقة ان مات وما وجب بعد ذلك فهو لهم  
 بقى سهم قلت اذا اجرها ستة مائة درهم والموقوفه عليهم ثلاثة وهي ترجع من نصيبهم على بعض فمات واحد  
 منهم بعد ان تقام الصدقات الاخر لهد ثلثي السنة قال اما الثلث الاول من الاجاره فينبغي ان لا ينفذ ذلك  
 لورثة المالك الاول والثالث من ورثة المالك الما والحي واليتيم الباقي هو الباقي منهم وكذلك اجاره بزمه  
 كلها على ما تشر لك بلسا ارايت الوصي اذا اجرها مائة درهم ويحل الاجر على ما وصفت لك او كان عليه  
 محل الاجر فيجعله قال هذا والباب الاول سواء والقياس ان يكون الجواب على ما تشر لك غير انما  
 ان اقيم المحلل لم يرد ثم مات بعضهم من النصف الا لاهل الا لاهل الصدقة واجز ذلك والاعلم بالوصي  
**باب العصب في الوقف** قلت ارايت الارض اذا كانت صدقة موقوفه فنصبها رجل من اهل  
 اوس ولها قال على العاصب ان يردّها وبنت عصبه اما ما عاهد القاضي قال نعم حتى يردّها قلت ارايت  
 ما تشر اذا اردتها ما نصحه قال ينفذ فيها اذ اردتها ولعل من خالفها الا في ذلك يردّها ما عاهد  
 قلت ارايت ما تشر اذا اردتها ما نصحه قال نعم ما نصحه قال نعم ما نصحه قال نعم ما نصحه قال نعم ما نصحه  
 الثلث قال لا يصطهم ولا يسبه هذا الثلث قلت ارايت ان كان الوقف دارا نصبة فانفذت في يد رجل  
 الوالي وما يقيمها لم يرد ذلك فيها ويعين بما اهدم منها وبما عاهدت ولا على ذلك اهل الوقف قال لا  
 حق اهل الوقف في الثلث وليس هذا من الثلث قلت ارايت ان كان وقفا ففحصها رجل فمات فيها ثلثا في ثلثها  
 وحفر سواها وبقي حرها والسمد لها قال هو مطوع في ذلك وترد الى العام بامرها قلت ارايت انما  
 من هذه الثلثة في قال لا بد ان ارايت ان كان عرسها قال نعم اخرج عرسك واذهب بثلث ارايت ان  
 تبع ذلك بعض الارض قال نعم العاصب النقصان قلت ارايت انما بامر هذه الصدقة ان صلاح العاصب  
 من العرس في شيء قال هو جازية اذا كان في ذلك صلاح لاهل الوقف وكذلك العاقر في الوقف واجبة لثمة ارايت  
 هذا العاصب اذا عصب دارا وقفا فاحرقها واحرق فاحرقها فاحرقها فاحرقها فاحرقها فاحرقها فاحرقها  
 ان يلفظ ولكم معنى ذلك من علات هذه الصدقة قلت ارايت صدقة موقوفه عصبها رجل من الوفاق او من غيره  
 من بعده قال عصبه القاضي حتى يردّها قلت ارايت ان كان ذلك ولم ينفذ العاصب على ردها قال نعم  
 يتيمه هذه الارض يوم فقيرها قلت فاذا اقي عليه القاضي يتيمه هذه الارض يوم فقيرها ما نصحه بها قال لا  
 العام بامر هذه الصدقة فيجوز لها ان ردت عليه الارض في يد اهل من اهداها وعادتها لا  
 وقفا على ما كانت عليه قلت ارايت ان اخذ العام بامر هذه الصدقة التي من العاصب فصارت تجوز  
 قال عام بامر هذه الصدقة ما يراى ان ساهن العاصب الاول وان ساهن العاصب الثاني وبسعي العام بامر  
 هذه الصدقة ان يرحل الا لها واصل ذلك المصدقة قلت فان بوخا ذلك ضمن العاصب الاول التيمنه فاقدر  
 منه قال روح العاصب الاول على العاصب الثاني بالقيمة قلت فان روح العاصب الثاني من القيمة ثم طرقت  
 وقدر على ردها قال يرد الارض ونفقات ما كانت عليه وروح العاصب الاول على العاصب الثاني بالقيمة  
 منه القيمة وروح العاصب الثاني على العاصب الاول بالقيمة التيمنه التيمنه التيمنه التيمنه التيمنه التيمنه  
 اذا عصبها رجل من العام بامر هذه الصدقة وتيمها ألف درهم زادت فصارت قيمتها التيمنه التيمنه التيمنه

الوقف فافقه











عنه ما عني بغيره ابيه بنت وسواد كان الاب رينا والرحس قال ثم هاسوار بنت وكذ لك امراء فقير لها اس عني  
قال افرض لها على ابني العتي ولا يسطي من الوقت شي بنت ارباب الرجل اذا كان فقير وله ابن من عني قال  
يقوض على اس ابنه ولا يسطي من الوقت شي بنت وكذ لك امراء اكون لها اس ابن عني قال ثم هاسوار بنت قال جلد  
من ثمر الرجال والنسب في ذلك وسوار قال ثم بنت وكذ لك الجدة قال ثم واقرض لهم على ولدا ولودهم اغنيا عندنا بقا  
ولدا ولود بنت ارباب امراء اذا كانت فقيرة ولها ابن عني قال لا يسطي من الوقت ولا يمنع من الوقت بقا ابنها  
قلت وكذ لك الخالة قال ثم بنت ارباب الاخ والاخت اذا كانا فقيرين ولوا اخا كبيرا عني او امة اذا كان غنيا ولود  
اخ فقير صغير وساء كما قال هو لا يملكهم بطون من الوقت ولا يكون اغنيا بقا انهم الذي وصفت كذ قلت ثم ابن  
انقرق الاولاد ان الولد والجدة والجدة وانت تقرض لهم لا يملكهم النقة قلت لم احسن الولدين والولود والزوجة  
والجدة والجدة ولود الولدين الوقت واعطيت الخالة والعم والاح والاخت وابن الاخ وابن الاخت وانت تقرض  
لهم على فترتهم الذي وصفت لك قال بهما فترتان قال لان كل من كنت اقرض له على ابنيته التي من ابنيته لم تره  
ان يعطيه من زكاة ماله فهو عند عني فقيرا فيه اذا كنت اقرض عليه الا ترى انه اذا لم يكن لقربيه ان يعطيه من زكاة ماله  
جعل له مال فربيه كماله لم يحرفه به ان يعطيه من زكاة ماله والقربات ثلثا ثلثا للوالدين والولود والجدة والعم  
الا ترى اني اقرض على الرجل النقة في مال الوالدين والولود والجدة والجدة اذا كان غنيا ولا اقرض في القربات  
البقيات الا على المحضين ولا اقرض على الغائب وهذا قول المحابطين وصلوا بين القربات وبين الوالدين والولود  
والزوجة والجدة قال المحابطين اذا اختلف الاديان ولم يجعلوا الدواب كالوالدين والولود والروح والجدة  
بنت ارباب بني البنات وبنت البنين في هذا عمر له بنو البنين قال ثم هاسوار بنت ارباب الابن الكبير اذا كان ابو عني  
لما عطيته من الوقت وانت لا تعطيته من زكاة ماله قال لا اقرض له على ابنيته فاذا اقرض له لم يمنع من الوقت وانما  
اسخ من الوقت من له القرينة من لا يعطي من الزكاة فلتأنيبهم لا قرينة فهو كالفقير وامان يعطي من الزكاة وهو فقير ولو  
كان ماله كماله يعطيه الزكاة لا يجوز ذلك وانما معني من لا يعطي الزكاة لانهم جعلوا ماله الذي يعطيه الزكاة فجعلوه  
غنيا بقا بنت ارباب رجلا فقيرا له ولاد فقرا ورث الوهمها لا تنبل عني انك قال لا يسطي الاب ولا الولد شي بنت  
فان كان ورت مالا بعد حاجات انك قال يعطي هذا الرجل ولده من الوقت لانهم انما استقر اجدان وجبت  
لهم حصتهم من الوقت قلت ارباب هو الذي اتفقوا به على انك قال لا يعطي هو ولده من الوقت في تلك السنة  
منه كذ لك القربات كلها التي جعلها اغنيا بقا فهو على ما وصفت لك قال ثم قلت ولا يشبه هذا عندك القربات  
الوالدين والولود والزوجة قال لا ما عني في ما تختلفا فترق المحابطين الوالدين والولود والزوجة وبين سائر القرا  
ت قال لا يجوز شيده الرجل لو ولد ولا لوالده ولا لزوجته ولا لجدة ولا لاسه ولا لجدته وقالوا في القربات البقيات  
الصهار جازية فجعلوا الولد لا يملكهم لا يملكون ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون  
اذا كنت اقرض عليه النقة وقال ابو حنيفة ليس للرجل ان يبيع ما اشتراه من ولده وولد ولده ومن الجوز مائة  
حتى يبيع ذلك وقالوا في القربات البقيات بيع ذلك وان لم يبيع وجعل كل ما اشترى كل واحد منهما كانه ماله  
كل واحد كذ لك غناكل واحد منهما غنا الاخر وقال المحابطين اذا قال الرجل ارضي صدقة موثوقة على النقة والمساكين  
وله قربة فقرأ انما يبدى بهم فخطبهم منها ينبغي ان قال هذا القول ان يقول يعطي من هذا الوقت الاغنياء ان كانوا  
مغنا فمعهما ما يبيع وامر الناس على خلافة وكذ لك ينبغي ان قال ان يقول اذا قال ارضي صدقة موثوقة على قربة جارية  
ان يعطي اناء الاغنياء منها وان كانوا مغنا وكذ لك ينبغي ان قال ان يقول اذا قال ارضي صدقة موثوقة على قربة جارية  
خير ان اغنياء له ولاد مغنا وان يعطوا من الوصية وان يحدوا حصصهم حتى يدركوا ان لم يزلنا وهم فقرا عندنا  
ليس في امر الناس على خلافة وقد قال بعض الفقهاء يعطي البنات اذا كن فقرا وان كن ابوهن غنيا فجزاها  
ايضا ليس في لانا نقرض من يمين عمي والدهن كما يقرض الصغار وليس من يات الكبار وسانت الصغار عندنا

لعل  
سورن لم علی

[illegible]

فی کلامہم

۱۵



قال اتفقنا صدقة موفقة ولا اتفق في ما ليكنا بشئ قلت ارايت لو كان في يدي رجل فقال اشهدوا لي قد  
 اعتقت هذا العبد قال كون حرا والولاية من يدي ان الملك له والبركي له اذا ثبت انه عبيد في يده وهذا  
 مخالف للباب الاول لان العبد في يده وقد ذكرنا اعتقه فالولاية له وانما اذا اقر به بعينه ولم  
 يسم من اعتقه لم يثبت ملكه فاني لا احمل الولاية وكيف اجعل الولاية له ولم يثبت العتق الى نفسه ولم اذكر  
 العبد له الا فان قال القائل اذا اقر الرجل بامر في يده المصادقة موفقة حكم ان المقر هو الواقف  
 له قيل نعم فالتقوى في رجل في يده ارض قال هذه صدقة موفقة في يدي فلان قال هذا جابر فقد ترك قوله لانها  
 في يده بلقي لان حكمه ما هو الواقف لها وبطل الوقت فاذا يجوز له بل ما نقلت عليه ان مال صدقة موفقة  
 على ولد جدي وسلم فان قال هذا جابر فقد ترك قوله لانه من ولد جده فكانه وقف على نفسه بعضا بينه  
 ان يطل الوقت فان قال هذا يجوز قيل له لما تقول فيه لو قال هذه الارض الي في يدي صدقة موفقة  
 على قربة فلان لرجل اقر وهو من قربة فلان فان قال هذا جابر فقد ترك قوله وان قال يجوز فاي شيء  
 اقر من هذا وسال له ما سول فيه لو قال صدقة موفقة على جيران فلان فان جابر فقد ترك قوله وان قال  
 لا يجوز مثل ما تقول في رجل قال هذه الارض صدقة موفقة على الفقراء ان احب اليها احد من قريته فلا  
 اعطى شيئا درهم رهوي قربة فلان فان قال جابر فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فخرج من امور الناس  
 وبطل كل وقف في يدي رجل وهو من قربة الواقف فاي شيء اقر من هذا انت ارايت ان كان في يده ارض  
 لا يعلم من ملكها فاقربها صدقة موفقة فعصبت باقراره لمن ولايتها وت ولدت ذلك قال لا يجوز  
 في يديه ولم اعلم لها والباية وكسوسها في يده كما لا يملكها فالولاية له عندي حتى اعلم ان لها والباية  
 دلت اذا جعلت الولاية له فكان هو الواقف لها قال ليس احكم بانه هو الواقف لها وانما اجوز اقراره على  
 نفسه ووجدت في يده فلم اتفق عليه ما يترعا من مده حتى اعلم ان الولاية ليست له الا في ارضها  
 من يده كنت دلت على بانه لم يكن له ولم يثبت عندي وكفي ارضها في يده على مثل ما وجدتها عليه واجوز اقراره  
 حتى يثبت عندي خلاف ذلك دلت ارايت ان اقر العبد في يديه انه حر ولم يثبت ملكه لاحد ليراد تقضي له بالولا كما تقضي  
 لهذا بالولاية ان الولا ما قلنا انما اقر العبد في يديه انه حر فخرج من يديه ما اقراره فما اوقف فاذا اخرج  
 بالولاية له على حاله دلت ارايت ارض في يدي رجل او مائة صدقة موفقة من والده قال ان لم يكن لوالده وارث  
 غيره فالاولا جابر ان لم يكن على والده ذنب ولم يوص لوصيه وان كان على والده ذنب او ذنب بوصيه وقد  
 اتفدا جميعا وقضا فالاولا جابر دلت ارايت ان لم يعرض الدس ولم يعد الوصية قال نعم ان الارض بيد والدين  
 والوصيه واحمل ما بقي موفقة في ما اقر به الابن دلت ارايت ان كان لابنه وارث غيره قال ان اقر الوارث  
 سئل ما اقره الذي في يده لم يجز وان ادعى الميراث حكمت خصه المقر المصادقة وخصته الاخر الميراث لدعا  
 بعد ان الميراث في ذلك فان ثبت عندي غيره هذا حكمت له على ما وصفت لك دلت وكذلك لو كان وارثه من اقر  
 منهم حوزت اقراره لم يثبت حصته من هذه الارض وقفا ومن جدد ذلك منهم اطلت حصته وجعلها ميراثا وهذا  
 كله بعد الثاني والاولى قال دلت وكذلك لو قال الذي في يديه كانت هذه الارض لابي جبر وقفا قال هذا الباب  
 الاول سوار والحواب فيه على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال ارضي ابي بها وقفا وهي خرج من ثلاثة قال نعم  
 هذا كله سوار وهو على ما وصفت لك قلت ارايت لو اقر لها كانت لرجل تدعى معروف جبر وقفا قال  
 ان كان هذا الرجل حيا فقد اقر بذلك حوزت اقراره وان اكر ذلك اطلت الوقف حتى يثبت عندي ان  
 والده وقفها على مثل ما اقر به الذي كانت في يده دلت ارايت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض صدقة  
 موفقة من والدي فلان على الفقراء واحبا كن قال هذا جابر دلت ارايت ان كان لوالده وارث غيره لم يثبت  
 قال فالاولا جابر وليس كذلك الاخر بها حتى يثبت عند القاضي انها كانت لوالده قلت ولم يثبت ذلك قال

لم يثبت  
 على جابر

لانه قال صدقة من والدي فلان فاذا قال ذلك لم يثبت ان لوالده لانه قد يجوز ان يكون هو او غيره  
 الواقف لها عن والده فاذا كان هذا جابر لم يثبت لوالده الاخر حتى يثبت عند القاضي انها  
 كانت له دلت ارايت اذا حوزت ذلك من رجل الوارث لكونه الاخر حتى يثبت عند القاضي انها  
 المصادقة موفقة ولا احكم بها من تلق بعينه ان لا يثبت ان الذي كانت في يديه كان ملكها فان ثبت ذلك جعلها  
 وقفها الذي اقر بها عن والده كما تصدق بها عنه دلت ارايت الولاية له على رجل الذي في يديه لانه  
 الارض في يده وتدارقها وقف فلا يخرجها من يده لا يثبت ان الولاية ليست له الا في يده دلت ارايت  
 لو قال هذا العبد حر من ابي قال هذا الباب الاول سواء ويكون حرا ولا يكون الولاية له ولا لوالده الا  
 ان يثبت ان الملك كان له اولوالده فاحمل له الولاية دلت ارايت لو قال هذه الارض صدقة موفقة من  
 فلان رجل غريب والارض في يدي المقر وليت بينه وبين فلان قربة قال هذا الاول سواء وهي موفقة  
 على امرت لك دلت وبطل من قوله على فلان ومن قوله من فلان قال هذا موقوف على ما يثبت لك دلت  
 وكذلك الباقية اذا قال هذا العبد حر عن فلان او حر عن فلان لفلان في يده قال نعم هما موقوفان قلت  
 ارايت لو قال هذه الارض الي في يدي صدقة موفقة على عيسى وعلي والدي وسلمي ما تسالوا قال فالاول  
 جابر وهي موفقة على ما قال حتى اعلم المصادقة للمقر وفي ملكه حين اقر بها على ما وصفت لك اطلت الوقت  
 لانه واقف لها على نفسه وان لم يثبت ذلك جوزت الوقف لانه قد يجوز ان يكون الواقف غيره ويجوز ان يكون  
 هو الواقف فاذا كان هذا على ما وصفت لك جوزت اقراره ولم يطل حتى اعلم انه هو الواقف لها وبطل وقفه  
 على نفسه وكل من كان في يده حتى باقر حوزت اقراره عليه حتى اعلم غير ذلك دلت ارايت لو قال هذه الارض  
 صدقة موفقة على ابني ولايتي على فلان هذا الباب الاول اليه اذ لم يثبت عندي اقراره دلت وكذلك  
 اذا قال صدقة موفقة على ابني امرت فلان بامره وان من الوجه قال نعم قلت وكذلك اذا قال على ولد فلان  
 على ان افضل بعضهم على بعض قال نعم هذا كله جابر لاني وجدت في يده شيئا فاقرا جابر على ما اقر به حتى يثبت  
 عندي خلاف ذلك دلت ارايت لو قال هذه الارض الي في يدي صدقة موفقة على ولدي فلان قال هذا  
 جابر دلت ويكون هو من الموقوف عليهم قال نعم لانه منهم دلت وكذلك ما اقر به في هذه الوجه جوزت ذلك  
 حتى يثبت خلاف ذلك قال نعم دلت ارايت اذا ثبت عندك المصادقة في يده وملكه حين اقر بها لعله الاقرار  
 قال اجوز من ذلك كل ما يجوز للرجل ان يوقفه وبطل من ذلك ما لا يجوز للرجل ان يوقفه قلت ارايت رجلا  
 اقر بارض في يديه المصادقة موفقة من والده على الفقراء المساكين على ان ولايتها لابي له وليس لوالده وارث  
 غيره قال فاقرا له ايعا موفقة جابروا ما نقله على ان ولايتها على فلان النيات في هذا ان لا يكون له ولا لانه  
 اقرمان واقفها غيرها او ادعا انه الولاية اليه فلا يثبت ذلك منه ولكي استحسن ان احمل الولاية اليه دلت وكذلك  
 لو قال هذه الارض كانت لوالدي فلان جعلها صدقة موفقة على المساكين واوصى ولايتها الي قال نعم هذا الباب  
 الاول سوار يكون وقفها يكون وصية في القياس لم يعلو ولكي استحسن اذ لم يكن لابي له وارث غيره ان اجوز  
 وقال اصحابنا في رجل كان هذا العبد لوالدي فاعتقه ان العتق جابر وان القياس ان يكون العتق الولاية لهما  
 له استحسن ان جعلوا الولاية لهما استحسن اصحابنا ان يقولوا قول الابن في الرام والده الولا كذلك استحسن ان جعله  
 وصيا لوالده وبطل من ذلك كما صدقنا على الولا دلت ارايت اقر الرجل بارض في يده المصادقة موفقة  
 من فلان على ابني ولايتي اليه فلان رجل احبب وصدقه ان الواقف وليس له وارث غيره قال يكون وقفها ياتي  
 الابن ولا يكون للمقر في القياس ولا يثبت قول الابن في الولاية وكذلك لو قال صدقة موفقة من فلان من  
 واوصى بولائها الي وصدقه الوارث قال نعم هذا الباب الاول سوار دلت ارايت ان كان للمقر لوالده  
 فاقرا جميعا بذلك واقر بعضهم بالولاية له وحده ذلك لياقون قال فالوقف جابر ولا يكون للتو ولا لانه

لم يثبت  
 على جابر



ان اجعل له الولاية اذا اتروا جميعا له ولا وصاية له فقلت ارايت ان شهد له شاهد من الولاية محمد  
البايون وكان الشاهدان عدلين قال اجوز الشهاده واجعل الوالي للصدقه وشهاده البواركين والاحسين له بالولاية  
سواء قلت ارايت لو لم يصدقه موقوفه من ابي فلان ان فلان على ان ولايتها الى قال هذا الاول سوار قلت قال نعم  
لا حية وادب غير جوزت اقراره وان لم يحسن له وادب غيره فالجواب نعم على ما سألته فقلت ارايت رجلا  
في يده ارض فاقراها كانت حده وان حدها صدقه موقوفه على هذا وقوله لو اريد سوار على ما سألته فقلت  
ارابت اذا قال هذه الارض صدقه موقوفه من فلان من فلان ارض في يده ولم يحسن فلان من فلان وارث  
لفلان قال الرب اقراره ولا احكم في غلها حتى جئت وصايت من فلان فقلت قال هذا احضر وارث فلان من فلان  
كان الجواب نعم على ما سألته فقلت ارايت اذا قال هذه الارض صدقه موقوفه من رجل لم يسمه قال قال لا  
جائز واحملها وتما والعاس عندنا ان لا يكون له ولا يهدى فقلت ذلك قال لا اقرها موقوفه من غيره جوزت  
اقراره على نفسه لاها في يده فقلت انتقم غلها قال نعم قلت ولم يصلح بين هذا والباب الاول قال هذا  
مختلفان اذا اقرها صدقه من رجل سمي معلوم اضطرب اقراره واقرار وارثه ان كان مستوا اذا لم يسمه الى ان  
فاقراره جائز واقسم غلها لانه ليس ههنا احد يحظر اقراره الا ان كان الموقوف قال بعد ذلك الذي وقفه فلان  
لم يقبل ذلك متعلما بصدقه موقوفه ما اقراره الاول ولا اصل منه اقراره الاخر الى ان قبلته فقلت فقلت  
فلان يبي واما اقرارها جعلها له مطلقه فاذا قبلت ذلك اطلت الموقوف ولا يجوز اقراره بعد جئت وفتا واما  
اقراره اذا قال متعلما فاذا اخطه لم اجوز اقراره ان جعلها لرجل بعينه فقلت ارايت الولاية قال لا  
يكون لي في القياس ولكن احسن ان اجعل ذلك له فقلت ولم كان عندك في القياس ان يكون له ولا يهدى قال لا  
مداقران واقف الارض غيره وادعيها وادعيها اليه فلا يقبل قوله حتى ثبت الجهد على الولاية فقلت ارايت رجلا  
في يده ارض امرها لرجل وان وكله ايضا او قاله يبي لصغير وانا وصيه ابي القاضي ان يزوجها من فلان لا يقبل  
في يدع الاشيا فيه على ما سألته عليه فقلت في ان تترك هذا الوقت قال نعم ما تترك ان اذا قال هذه الارض  
صدقه موقوفه من غيري على ان ولايتها الي صدق اقراره ليس لاحد اصل الارض ما لك وانها للفقير والمساكين  
واذا يهدى ولا يهدى فلا يقبل قوله على الولاية والقاضي يقوم مقام الفقير والمساكين ولا يهدى في القياس حتى ثبت  
له الولاية واما اذا قال هذه الارض فلان الغائب وانا وكبده او قال فلان الصغير وانا وصيه فلان فقلت اقرارها  
الرجل غير وادعيه وذكر ان لاصل ما لك فاما ما لم يقبل قوله ولا يقبل له القاضي في الاقرار ان تزعم من يده  
م حضر الغائب فقال نعم كنت وكلته كنت قد حكمت عليه ما سألته صاحبه وانتزعت ارض صاحب الملك غير  
محصونه وكذلك الصبي الصغير اذا اذرك صدقه ولا نسبه هذا الوقت لانه ليس للوقت احد يحظر اقراره  
واقراره والارض اذا كانت لغائب ولصغير ما تقول فقلت انظر اقرارها واقرارها واما اقرارها على ما  
ابني فقلت ارايت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض ولايتها القاضي فلان وهي صدقه موقوفه قال لا يقبل قوله  
على ما اوعى من ولاية القاضي اياه هذه الارض ولا يكون موقوفه في القياس حتى يثبت ذلك عند القاضي الا ان  
يهدى القاضي كيد القاضي فقلت اقراره في يده القاضي فلا يجوز اقراره وكبده فلان قال فقلت اقراره جائز  
اذا امر ارض في يده وقال حكم بذلك فقلت ما تقول في رجل ياك ربح الى القاضي فلان هذه  
الارض وهي موقوفه على ولدي ونسلي قال لا يجوز فقد ترك قوله وان قال جائز فقد ناس قوله وسأله  
له كذا كذا لو قال يبي صدقه موقوفه على ولدي ونسلي قال نعم جائز مطلقا ما تقول فيه لو قال دفعها  
انت اليها القاضي وهي صدقه موقوفه فان قال هذا لا يجوز فقلت له في ان انترف قوله دفعها الى ابيها القاضي  
وقوله ونسلي الى القاضي فاض كان فقلت وقال له ما تقول فيه ان قال القاضي نعم دفعها اليك لكن لا يهدى  
كان امرها فان قال لا يهدى هذا ان انترف فقلت قوله وهذا كله سواء وقلت ارايت اذا قال دفعها الى فلان

من فلان وهي صدقه موقوفه فان قال لا يجوز فقلت له ناذا قال دفعها الى القاضي جوزت ذلك واذا قال  
دفعها الى رجل لم يجوز ذلك من انترف القاضي وغيره فقلت ارايت اذا قال هذه الارض ولايتها القاضي و  
ولاها القاضي والدي فلان وهي صدقه موقوفه على وجوه سماها او شهد له الشهود بالولاية قالوا لا يهدى  
ما وجوه الارض ولا حالتها قال نعم هذا كله سواء والجواب في ذلك اذا كانت في يده الولاية من القاضي ان لا يقبل  
ذلك منه الا بيمين على وجوه الوقت ولكن استحسن فاذا كان وقتان الوقت العتيق في الموقوف في ذلك اما قال  
طال ذلك ولم يثبت غير اقراره من يده ان اجوز ذلك عليه والزعم اقراره وامرهم الغل بل ذلك قلت ارايت  
اذا قال هذه الارض الى يدي ولايتها القاضي فلان وهي فلان اليتيم قال هذا الاول سواء لا يكون فلان  
اليتم في القياس ولكن القاضي سأل في ذلك وتبوء فان سمع له امرها ولايتها الى الموقوفه فقلت لو قال القاضي  
وليتي هذه الارض ودفعها الي يدي فلان اليتيم والقاضي لا يخط ذلك او يحفظه ولا ولا يحفظه اليتيم او  
اقتبته صدقه اليتيم على ان القاضي اياه ولم يثبت لا هذا ثم هذا كله سواء ولا يهدى اقراره في القياس فقلت  
ارابت رجلا قال القاضي ميني القاضي الذي كان قبله الف درهم لهذا اليتيم قال بصل قوله وحكم عليه  
في القياس والاستحسان ولا نسبه هذا الباب الاول الا ان كان المال من امانته واما دفع من ماله لصاحب  
ذلك وان الراعي الي يدها فلان فقلت اقراره جائز واما الارض فانها ليست في امانته ولا يهدى فلا يقبل  
قوله على ذلك فقلت وكذلك لو قال ميني القاضي الف درهم من ثمن هذه الارض الوقت وجدها قال نعم  
هذا كله سواء والزمه ذلك اهل الوقت في القياس والاستحسان الا ان كان القاضي لرجل صاكن في بون القاضي يهدى  
من على رجل الف درهم من صدقه موقوفه موقوفه او ماله يهدى فقلت القاضي عنه فقلت ان اقراره جائز  
ومر به القاضي فقلت من اقراره قلت ارايت لو اقر له الف درهم من القاضي دفعها اليه اليتيم ويأبى  
بعينه قال اجوز ذلك عليه واقتبل قوله ولا نسبه هذا العقارات والاصول عندك الدارهم والدارهم لا يهدى  
اذا قبلت اقراره في العقارات فقد حكمت له بقوله في الامل واما العروضا التي سواء ذلك فاني اجوز  
اقراره لذلك كله وقال ابو حنيفة لو ان بونا اقر واعدا القاضي في الرض في اديهم ان ادهم مات وترك فلان  
لما قسم بينهم ما اقرهم حتى يثبت عندك وقالوا لو اقر او يدرك في دارهم فقلت ذلك لهم وتعرف ابو حنيفة  
في العقارات ما سوى ذلك وكذلك يقول في العقارات اذا اقر الرجل يبي في داره ان فاض دفعها اليه  
لم يهدى اقراره فيها لاحد وتقبل قوله فيما سوى ذلك فقلت ارايت اذا قال هذه الارض ولاها القاضي والدي فلان  
م بوني والدي وادعي الي وهي صدقه موقوفه على كذا وكذا اقال هذا كله سواء والقاس لا يقبل ذلك منه وانت  
يهدى القاضي الف درهم ولا يحكم بها حتى يثبت اصلها عنده فقلت ارايت لو قال هذه كانت في يدي فلان فادعي بها  
الي وهي صدقه موقوفه قال هذا الاصل قوله وسيف القاضي ولا يحكم بها حتى يحضر وارث فلان فقلت ارايت  
لو قال اوعى الى فلان وكانت في يده وكانت في يده فقلت نعم ذلك وادعي بها الى فلان الذي اوعى بها الي  
فلان يقول قوله الوارث الذي ذكره اوعى بها اليه ولا يهدى قوله على انها كانت في يدي وادعي بها الى الذي  
اوعى بها اليه لانه اذا اقرها لزيد ولا يهدى قوله على انها كانت في يدي غير ادي اقرب بلس ارايت ورش في ايدهم ارض  
فاقر او اراهم جعل هذه صدقه موقوفه قال لا اقر اراين وتكون موقوفه فقلت ارايت لو اقر بذلك لعنه دون بعض  
قال يجوز اقرار الذي اقر منهم في حصته الباقي مطلقا سلك بعد القاضي واللم من القاضي فقلت ارايت لو اقر اجميعا فلان  
صدقه موقوفه لسي بعضهم وجوه معلومة وسمى الاخرى ما معلومة غير الوجوه التي سماها الاخرى قال خير اقرار  
كل واحد منهم في حصته واجعل حصته على الوجوه التي اقرها وان اختلف اذا اقر من امر هذه الارض الا ما قر به فقلت  
اراسه الولاية يهدى بضعها قال بوليها القاضي وجعلهم بها فقلت كل واحد منهم على ما اقر به فقلت ارايت  
ان كان منهم غير ابيهم والغائب قال اما الصغير والغائب فلا يهدى في حصته يعني حتى يدرك الصغير ولهم الغائب







العريق الاخر ما كانوا والله اعلم بالصواب **باب الرجل يبيع ارضه على ثمانية اشرار فيقال اناس اشرار**  
 قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على رباني كيف تشتهيها على عدد ر وسمي كنت والقصور  
 منهم واكثير سواد قال ثم قلت ارايت العتي والفقير في ارض سواد قال ثم قلت ارايت ان جاز رجل فقال  
 انا قري بهذا الوقت من يكون حصه في ذلك قال الوحي الذي الارض في يديه ولم يجلد الوحي حصا  
 له قال لان الحق الذي يدعي في يديه هو الحصر في ذلك قلت ارايت ان قال القريب انا احضر وارث  
 الحب فاجبت عليه برأيتي قال لا يكون حصا له قلت ارايت ذلك قال لا ارايت وارث ليرث غير ابيته في هذه  
 الارض الموقوفة شيئا وتسمى يده منها شيئا لا يكون حصا له قلت ارايت الوارث لو لا يعوم تمام الوارث  
 فيها قال لا يقوم بتمامه الوحي الميت اولى بالقيام بذلك من الوارث لان الميت واه ذلك دون الوارث  
 الذي يدعيه المدعي في يديه خاصة دون الوارث وليس هذه الارض يورث فكون الوارث خصا فيها  
 قلت ارايت الوقت نفسه لو كان حيا قال فهو الخلف في ذلك قلت ليرث قال لان الارض في يده فاحضر يدها  
 قبله وكل ما يدعي قبله حيا كان ما لم يخلو الحصر في ذلك قلت ارايت رجلا مات و ترك وديعه  
 عنده لرجل مصارتي في يد الوحي فادعها رجل واحضر الوارث اكون الوارث حصا له في ذلك قال  
 نعم قلت من اين اتفق الوقت والوديعة وانما اجتمعت في الوقت ان كانت الوارث ليرث من الميت في الوقت  
 شيئا لا يكون حصا والوديعة ليرث الوارث عن الميت شيئا فكيف جعله حصا له قال بما مترتان الوارث  
 خصم عند يدي الوديعة ولا يكون حصا في الوقت من قبل ان الوديعة من صارت دينيا ماله الميت لمات الوارث  
 خصم للوديعة في البات ذلك عليه وللوارث ان يحضر في ابطال ذلك عليه والوقت اذا مات ولم يكن الوقت  
 يورث ذلك دينيا ماله كان الوديعة يكون دينيا ماله قلت ارايت القريب اذا احضر الوحي وامام شاهدين انه  
 قري بهذا الوقت قال لا يقبل الثاني هذا وعرضه قلت ارايت ان قال هو قريه من قبل ابيه قال فلا يقبل ذلك  
 منه ايضا قلت ارايت اذا قال لا يقبل اهل حال الميت قال لا يقبل هذا حتى يولد الابن خاله الاب وامر اواب  
 او ام قلت ارايت لو شهد انه اخو الوقت قال لا تقبل هذه الشهادة حتى يقول اخوه لايه او لاه الارض الى الثاني  
 لو قبل ذلك كان قد نصيب بغيره ولا ينبغي الثاني ان قبل ذلك وقال اصحابنا لو ان شاهدين شهدا انه  
 اخو الميت ووارثه لا وارث له غيره لم يقبل منها دهما حتى يقول الاب وامر الام وكذلك لو شهد انه موثفها  
 ووارثه لم يقبل ذلك منه حتى يقول اعرفه وهو مملوك واعتقه ايوه وهو مملوك والقريب عندي على ثمان ما قال  
 اصحابنا في المواريث قلت ارايت لو شهد ان هذا ابن عمه واسم حاله واسم البعد من ذلك قال لا يقبل ذلك حتى يمس  
 القريب فيكون الثاني يعني باسم معلوم والوصية والبراث سواء في هذا قلت ارايت لو شهد ان هذا قريب الوارث  
 وليس والقريب البقم الله بينهم قالوا انهم حتى يولدوا لانهم له وارثا وهو لا يملك له ذلك قال لا ترك  
 الى الظاهر هذا الوارث ولو شهد ان هذا اخوه لايه وامر ليراجل البراث حتى يولدوا لانهم له وارثا وغير  
 ذلك وكذلك الوقت والوصية ليست اتم الله حتى يثبت عندي انهم لا يملكون للوقت قريبا غير حصر قس ارايت  
 ان لم يشهدوا بذلك وقد ثبتت قريه هو القوم وطال الاموال ان الحسن ان اسم الله بين هؤلاء الذين ثبتت قريتهم  
 واخذ منهم كنيلا وقد قال اصحابنا لو ان رجلا اقام البيعة انه ابن الميت واخوته وامر وارثو لم يقبل  
 الشهود لا وارث له غيره انه لا يثبت البراث الا ان يقول ذلك فالحسن اصحابنا ان يعطوه البراث ياخذوا منه  
 بذلك كنيلا وكذلك الوصية والوقت قلت ارايت ان كان قريه الميت عيب قال يكون طهر ابيها ومنه الوقت قلت  
 ارايت لمن لم يرد ركوعه قال لا يقال للثبوت اصحابنا قد قولوا لا يمس ركوعه قلت ارايت الميت اذا اوى الى  
 رجلين فجاء رجل ثوب القريب على احد هما اكون حصا قال نعم قلت ولم يرد ذلك قال لاوي نوان رجلا مات وادعي  
 الى رجلين فادعي رجل عليه دعوي انه اخو الوصيتين يكون حصا لكل من ادعي واقضا عليه قضاء على الميت

جنة  
 بنتها  
 خلون

مقل الوقت اذا  
 مات ولم يكن الوقت  
 يورث ذلك دينيا ماله

اذا قال

فله

فذلك الوقت قلت وكذلك لو كانوا عدة فاحضر واحدا منهم فخصم ويثبت عليه القريب قال نعم قلت  
 ارايت رجلا من العرب ان جاء شاهدين شهدا ان الثاني قسما بانه قريه للميت الوقت وان من قريته  
 الميت قال على الثاني ان يسلم عن سبوا العرب ما قال ذكره واخره لاراه فاحضره فاحضره ذلك وقت ارايت  
 ان قال لا اضم ذلك او كان صبيبا قال القياس عندنا ان يعفي له ما قريه ومحمد اسوة العرب في الوقت  
 وقال اصحابنا لو ان شاهدين شهدا ان الثاني قسما بانه قريه للميت وقتا فلا يورث عن ذلك القريب ذلك  
 وقالوا في هذا على القسمة وكذلك العرب وهو عندنا كالورث الا ان يسوا اياه لغيره ولا يكون له عندنا  
 قريه قلت ارايت لو قسوا وادعيه كقسي بها العاصي وهي لا يكون عندي قريه لانه قد جعل هذا ما عدا عن الناس  
 فيه قد يعفي فيه ما في شئده قال لا لان الشهود انما شهدوا انه قسما بانه قريه للميت ولم يولدوا قسما بانه  
 من وقت عليه قلت ارايت لو قال ذلك قال اجيب ذلك وان كان خلاف رأي في القريب اذا كان يعمل القريب  
 غير وان دللت ارايت رجلا ثبت قريه من الميت وتسمى له العاصي بذلك ثم جازل اخرا فادان به  
 قريته من الميت واحضر القريب الذي يولى العاصي بالقريب اكون حصا قال ان كان اخذ من وقت شيئا فهو  
 خصم له وان لم يمس احد شيئا لم يمس بعت ولم يمس ذلك لانه اذا اخذ من القريب شيئا لم يمس القريب  
 ان خالفه في ذلك وهو حصم له واذا لم يمس من القريب شيئا لم يمس بعت القريب شيئا فكون حصا قال اصحابنا لو ان  
 رجلا اقام البيعة ان الميت اوى له بالثبوت واحضر الوحي الذي يعفي له الثاني بالثبوت فان الوحي لم يكون  
 خصما ويعفي عليه الحاصر بعد ذلك وكذلك الوقت عندنا وهو لا يورث شيئا بعينه وكذلك لو كان الثاني  
 قري للارث بعد اوى له به جازل فقام البيعة ان الميت اوى له بهذا القريب وهو يولى يد الوحي له ان  
 له وحي لم يمس لغيره الذي يكون الوقت بعت ارايت القريب الذي يعفي له ما القريب لو لم يقض من القريب  
 شيئا لا يكون خصما لهذا القريب المدعي قال لا تحسن ذلك واره ثريا ان يعفي قريه على قريه لا يدعي قبله  
 شيئا وقال اصحابنا لو ان رجلا اقام البيعة ان الميت اوى له بعت مدله يعفي له العاصي بذلك فاقبضه حتى  
 قاب الوارث وجازل يدعي ان الميت اوى له بعت ماله واحضر الوحي الاول الذي يعفي له العاصي بذلك  
 البتة حتى يمس عليه فان يمس الى غير لم يمس عليه لا لم يقض من البت شيئا والعاصي عندنا في ذلك ان  
 عدم القريب الذي يدعي القريب الذي يعفي له ما القريب الى الوقت الى الثاني الذي يعفي له ما القريب ان  
 يعفي له بالخصم وان لم يكن مص من الوقت شيئا قال ابو بكر اما انما يحسن ذلك قلت ارايت رجلا ادعي  
 على ميت الف درهم واحضر وارثه يعفي له ما عليه احد القوم العارفين من مال الميت ثم قاب الوارث وجازل  
 يدعي الله له على الميت الف درهم واحضر القوم الاول فادعاهم اكون حصا قال لا يكون خصما ولا نسع  
 من عزم على عزم قلت من اين سمعت من الوحي له بالثبوت ومن الميراث في الوقت على سبكه قال لا يشبه القريب  
 هذا لان القريب القريب انما هو على الميت فلا يمس من العزم على عزمه واما الوحي له الوقت فاما هو في الوحي  
 له على الوحي له ومن الموقوف له على الموقوف وهذا قول اصحابنا في القوم والموي له وهو قولنا قلت ارايت رجلا  
 من قريه الوقت ان يثبت البيعة انه قريه للوقت وقس الشهود ذلك ورا الثاني بذلك وفي الثاني لم يرد ذلك  
 ثم حضر ابنه فاراد ان يثبت قريته فاحضر الى ان ثبت من القريب على ثبوت ابو قال لا يحتاج الى ذلك وانما  
 يحتاج الى ان يثبت البيعة الذي جعل الثاني لا يثبت من القريب وان من القريب المسمى في البطل باذ القربى  
 فهو جازل ولا يحتاج الى غير ذلك قلت وكذلك لو كانت امراة تعفي لها العاصي ما القريب حسب معرفه فاراد ان يثبتها  
 ان يثبت قريته من الوقت ليرث على اكرس ذلك ان شهدوا انها ولا يحتاج الى غير ذلك قال نعم قلت وكذلك  
 ولما ولدوا ان يعفي لغيره القريب لم يمس له ولا يحتاج الى اكرس اثبات اصحابنا من جهدهم الذي يعفي له ما القريب قال  
 ثم قلت ارايت الثاني اذا ادعي لرجل ان يثبت البيعة القريب فجازل فقام البيعة على القريب القريب قال











الابنية بنت ارباب ان كان وراثت ما لا ينفقه قبل بحسب الفقه قال هذا والباب الاول سوا ذلك ارايت  
 ان قال وراثت ما لا وكان علي دين مثل ما وراثت اقبل ذلك منه قال لا يقبل ذلك منه الا بحسب الشهد على الدين  
 قبل الميراث بنت ارباب ان قال وراثت المال ولم يكن يقضه الابن بحسب الفقه قال لا يقبل ذلك منه الا بحسب الشهد على الدين  
 قبل ارباب ان كان له دين على رجل فله ان كان الرجل ماليا هذا والباب الاول سوا ذلك ارايت  
 عليه الدين ليس على ما قاله هو في بنت ارباب ان كان الميراث عند رجل محجود وليس له عليه قال خذ  
 ولا يكون بذلك غنيا بنت ارباب ان كان الميراث غنيا عن تلك البلاد التي هو فيها فله ان يقض من الميراث  
 شيئا وهو في بنت ارباب ان يعطي من الوقف ويكون اسوة الفقراء قال لا يعطي من رجل له مال غريب ولا يراى  
 يقبل الميراث بنت ارباب ان كان الميراث عند رجل محجود وليس له عليه قال خذ  
 ان قالوا الحاله او الفقه بالقبول لا يقبل ذلك منه ولا يعطي من الوقف وكذلك لو حصص في دين فالحاله  
 لم يخرج من السجن قال بنت ارباب ما شاهده من رجل ان يقضي غير الميراث له مسكن اكره فقال بنت ارباب  
 ان قالوا لا يملك له مال قال بنت ارباب ان يكون الشاهدان من اهل الخيرة فاذا كان ذلك كذلك قبلت شهادتهما  
 وان لم يكونا من اهل الخيرة لم يقبل والله اعلى اعلم بالصواب **باب الرجل ينفق ارشاه على وجوه سواه فمقتضى العلم**  
 بنت ارباب رجلا قال ارضى صدقة موقوفه ابدا على عبد الله وزيد قال فالفقه بينهما نعمان بنت ارباب ان مات  
 احدهما قال للفقهاء نصف الفقه وما بقي للفقراء والسباكين بنت وكذلك لو سبي جماعة فله ان يعطي من الميراث  
 لوفاء ارضى صدقة موقوفه على ولده عبد الله ومم ثلثه وقال فالفقه بينهما جميعا بنت ارباب من فقههم حصصه  
 للفقراء ولا يراى كل واحد منهم على حصصه قال بنت ارباب ولا يشبه هذا عندني ان يقول على ولد فلان وسكت قال  
 هما مختلفان بنت ارباب قال ارضى صدقة موقوفه على عمرو وزيد لزيد بينهما الثلث وما بقي لعمرو قال هذا  
 وذاك سوا ذلك قال بنت ارباب على زيد وعمرو وعبد الله لزيد الثلث والعمرو النصف قال فلهما ما سبي لهما في الباقي  
 وهو من عبد الله بنت ارباب قال ذلك كلما سبي محول لاهل النسبه ما سبي لغيره الباقي لزيد قال بنت ارباب  
 اذا قال ارضى صدقة موقوفه على زيد وعمرو ولزيد منها ما به درهم كل سنة قال فالفقه ما سبي لعمرو وما بقي لزيد  
 او اكره بنت ارباب الباقي اكره لعمرو قال بنت ارباب وكذلك لو سبي جماعة وحسب ليعطى من ارضى موقوفه وسكت عن الباقي  
 قال بنت ارباب في الثلث الاول ان لم يكن الفقه الاماميه درهم قال بنت ارباب لزيد منها النصف والعمرو الثلث كيف  
 تقسم الفقه قال بنت ارباب على سبيهم من سبي لزيد بنته والعمرو باربعه فبقسمان الفقه على كذا بنت ارباب لو قال  
 لزيد منها النصف والعمرو الثلث وسكت عن ما بقي قال فالفقه النصف والعمرو الثلث وما بقي بينهما نصفين بنت ارباب  
 لو قال لزيد منها ما به ولعمرو منها ما بين قال بنت ارباب لزيد ما به ولعمرو ما بين وما بقي بينهما نصفين بنت ارباب  
 لو لم يكن الاماميه درهم قال بنت ارباب ان كان الفقه الاماميه درهم ولصاحب المائتين درهم وكذلك كذا نقص من  
 الفقه هو على ما وصفت كذا بنت ارباب على النسبه والزيادة نعمان قال بنت ارباب لو سبي جماعة وسبي  
 بكل انسان منهم شيئا معلوما فزاد الفقه على كل انسان منهم ما سبي له وكان ما بقي منها على عبد الله ورضي قال  
 بنت ارباب لو وصفت الفقه قال بنت ارباب لو وصفت كذا بنت ارباب فله ارضى صدقة موقوفه فموقوفه  
 انه من غلها ما به درهم ولعمرو ما بين فزاد الفقه ما له يعني كل واحد منهما ما سبي له وما فضل بعد ذلك  
 فهو للفقراء والمساكين بنت ارباب قال ذلك قال بنت ارباب صدقة موقوفه على عبد الله ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 ولزيد ما بين قال بنت ارباب على ما سبي لعمرو ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 لزيد وعمرو ولزيد ما به درهم ولعمرو ما به درهم هذا يكون ما سبي له من الفقه فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 لعبد الله وزيد فله الفقه على جميعهم ان لم يزد منها كذا وكذا ولعبد الله منها كذا وكذا فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 في اول كلامه صدقة موقوفه لعبد الله وزيد اما اذا قال صدقة موقوفه لعبد الله منها ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة

درهم فلهما جميعا بنفس ما سبي واحد منهما فله درهم في كل سنة كان ما سبي للفقر ما بين في الباب الاول فلهما جميعا  
 في اول الكلام ان نفس ما سبي واحد منهما فلهما ما سبي لعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 ما بين لعبد الله منها ما به درهم ولعمرو ما بين وكان الثلث خمسة ما به اعطى ما بين ما بين واعطى ما بين ما بين  
 وما بين بينهما نصفين وهذا قول المختار في الوصيه والوقف على قياسه ولولا ذلك اوصيت لزيد ما به درهم من ثلث  
 مالي ولعمرو ما بين درهم وكان الثلث خمسة ما به درهم اعطى كل واحد منهما ما سبي له وما بقي لزيد ذلك  
 من الثلث فهو لعمرو وكذلك الوقف وبما سواه او ما خلف الوصيه الوصيه والوقف في باب واحد لكل ما كان في  
 الثلث لوجه له لوجه الى الورثه وكل ما كان لا وجه له في الوقف لوجه الى الفقراء والمساكين لعمرو في اول كلامه  
 موقوفه بنت ارباب لو قال صدقة موقوفه لزيد منها ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 ولا شيء لعمرو قلت ارضى الصدقة التي درهم فضع منها شيئا لزيد ما به درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 لعمرو بنت ارباب قال ذلك قال ان عمرا انما جعل ما ينفق من زينة فضعه كان عليه حصصه دون زيد وقال  
 المختار في رجل قال اوصيت لعبد الله ما به درهم من ثلث مالي ولعمرو ما بين والثلث الف درهم فضع من الثلث لعمرو  
 درهم ان المايه التي سبي لعبد الله ولا شيء لعمرو وكذلك الوقف بنت ارباب لو قال صدقة موقوفه لعمرو عني ما به  
 درهم من ثلث ما سبي لعمرو وقال فلهما الثلث الاول فلهما الثلث من حصصه لعمرو وعبد الله ما سبي لعمرو  
 عنه ما به درهم كل سنة بنت ارباب لو سبي لعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 او حج حجة قال بنت ارباب لو قال ارضى صدقة موقوفه على ابي يعقوب فلان لرجل من الزبائن منها ما به درهم وما بقي  
 فلهما بنت ارباب اذا قال ارضى صدقة موقوفه لعبد الله منها كذا وكذا لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 من هذه الارزاق قال فالفقه الفقه بينهما على ذلك بنت ارباب ان زادت الفقه على ذلك قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم  
 ارباب ان كان قال في اول الكلام صدقة موقوفه لعبد الله لزيد وعمرو وولدا لفلان منها كذا وكذا ولفلان منها كذا فقبلت الثلث  
 قال فالفقه بينهما نصفين بنت ارباب لو قال ارضى الصدقة قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 ولا يكون الزيادة على قدر ما سبي لعمرو بنت ارباب لو قال صدقة موقوفه على كل واحد من قريبتي منها ما به درهم ففقدت  
 الفقه قال فالفقه بينهما فان زادت الفقه قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 موقوفه لعبد الله قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 قال بنت ارباب لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 منها ما به درهم قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 ان رجلا لو قال اوصيت لعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 كذا لزيد ولا شيء لعبد الله كذا بنت ارباب لو قال صدقة موقوفه لعمرو عني ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 خرج الاماميه درهم قال بنت ارباب لزيد ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 فلهما بنت ارباب في كل الفقه الاماميه قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 لعبد الله ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 درهم قال بنت ارباب لزيد ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 منها ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 فلهما بنت ارباب في كل الفقه الاماميه قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 منها ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة  
 فلهما بنت ارباب في كل الفقه الاماميه قال فلهما الثلث لزيد ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة  
 منها ما به درهم ولعمرو ما بين فله درهم في كل سنة ولزيد ما بين فله درهم في كل سنة



[illegible]

ملک و ملک

و منهم ما يخرج من غلات هذه الصدقة التي يبيع عبد الله منها ما يدرهم ويبقي من الف لزيد قلت  
 ارايت ان كانت تسمية مال نعم بن عبد الله وزيد على عشرة اسم بعد الله درهم ولزيد سبعة اسم قلت ارايت لو قال  
 لعبد الله ما يدرهم ولزيد ما يخرج من هذا الارض سواء وان نصفت الفد حصوا على ما ومنسكك قلت ولم  
 قلت ذلك قال لا الف درهم لعبد الله ولزيد لعبد الله منها ما يدرهم وكذا قال لزيد منها  
 لتسمية لئولم عبد الله وزيد الف درهم قلت ارايت لو قال ما اخرج الله من غلاتها اخرج منه  
 في كل سنة الف درهم يبيع عبد الله منها ما يدرهم ولزيد ما يبيع من الفدر عن ما يدرهم  
 قال سيدنا عبد الله يبيع ما يدرهم ما حصل بعد ذلك كان لزيد ولا شبه هذا لولم لعبد الله  
 في لزيد لعبد الله منها ما يدرهم وكذلك قولنا في الوصية على مثل ما رخصت في الوقف قلت  
 ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة ما اخرج الله من غلاتها لزيد الفقراء والمساكين قال  
 يبيع عبد الله النصف من غلات هذه الصدقة والصف الثاني للمساكين وبها اقوال اخر ان الصد  
 تقسم على ثلثة اسم لزيد لعبد الله والبيان الباقي للفقراء والمساكين وقال قيل يبيع عليه  
 اسم المساكين اثنان فاصرب للمساكين تسعين ولعبد الله تسعين وقال اصحابنا في رجل قال تصد  
 لهذه الدارهم ووقائي على المساكين فاعطى الرمي مسكنا واحدا اجزاء والافضل ان يعطيها  
 اثنتين ونها قول اخر لا يجوز ان يعطيها الا اثنين بك ذلك الوقف على ما وصفت لك قلت ارايت  
 لو قال لعبد الله ولزيد للمساكين قال كون الفد اثنا عشر لعبد الله ثلث ولزيد الثلث والثلث  
 الباقي للمساكين وبيع على قياس هذا القول الاخر ان يكون نصف لعبد الله ولزيد النصف والثلث  
 الباقي للمساكين لان ال ما يقع عليه اسم المساكين اثنان فاصرب لهما تسعين قلت كذلك لو سمي  
 قال والمساكين قال نعم يصرب لكل واحد منهم وللمساكين تسعين وفي القول الاخر للمساكين تسعين  
 ارايت لو قال صدقة موقوفة لزيد والمساكين قال جيعي على قياس قول اصحابنا ان يصرب لكل  
 واحد من القراة تسعين وللفقراء والمساكين تسعين وفي القول الاخر تسعين وبعدها يبيع وبعدها  
 على قياس قول اصحابنا في الوصايا وبيع في قياس قول اصحابنا اذ قال ما اخرج الله من غلات هذه الارض  
 لزيد وجزري وولاي والمساكين يرب لكل واحد من الدراية والجزري والمالي تسعين وللمساكين  
 تسعين وفي القول الاخر تسعين بهذا اعتدنا يبيع وكذلك لو قال على ولدي وسلي والواهب والموالي وسلم  
 والجزري ان تسعين بهذا اعتدنا يبيع قلت ارايت لو قال لعبد الله وللفقراء والمساكين قال الفقراء والمساكين  
 صنف واحد يرب لهم عما كان يصرب احد الصنفين لو سمي في القياس ما قسمته الصدقات فهو سمان  
 وفي اختلاف عندنا قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة لزيد والمساكين والعاذلي وفي سبيل  
 الوقف وابن السبيل قال يبيع على قياس قول اصحابنا ان يصرب لكل واحد من القراة تسعين وللفقراء  
 تسعين وفي سبيل الله تسعين وفي الوقف تسعين ولين السبيل تسعين على قياس القول الاخر ان يصرب للمساكين تسعين  
 والوقف تسعين ولزيد تسعين ولكل واحد من القراة تسعين وفي القول الاخر ان يصرب للمساكين تسعين  
 وفي وجه الصدقات قال كون الفقراء والمساكين في الوقف والعاذلي وفي سبيل الله وابن السبيل قلت ارايت  
 منهم العاقلين عليهم قال هو عندنا في الصدقات مردود على انفسهم ولا يخلو بقدر احواله واذا كان ذلك في الوقف  
 كان مردودا على انفسهم قلت ارايت الموقوفة لزيد قال يبيع في الصدقات عندنا مردود على انفسهم قلت ارايت والى  
 عند الوقف المان يرب بعض هذه الوجه بالسوية قلت ولزيد ذلك وقد قال الفقهاء الموقوفة لزيد  
 في وجه واحد من وجوه الصدقات اجزاء قال انما ارحض ذلك في الصدقات لان الفقهاء رخصت في ذلك  
 ولم يعللوا ايضا رخصت في الوصايا قلت ارايت لو قال ارضي صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وما سمي لزيد

1



ووجوه البر والخير كمن يفسد هذه القلة قال اماهم الفارسيين عليها والموافقة لهم فمردد على السهام اما  
وجوه البر فان لم يكن ثلاثة اربعة سوي وجه الصدقات فيضرب للفقراء المساكين منهم والرقاب بهم ولو جوه  
البر ثلاثة اسم تكون القلة على ثمانية اسم وفي القول الاخر لوجوه الصدقات ستة اسمهم والوجوه البر ثلاثة اسم  
ارابت لو قال الفقراء المساكين وسائر بيل الصدقات ووجوه البر والخير قال ضرب لكل واحد  
من القربة بينهم وهم وهذه الوجوه الباقية ثمانية اسمهم وكذلك لو قال لعزاق وسواي وجزاق والفقراء المساكين  
وسائر وجوه الصدقات ووجوه الخير والبر قال ثم يضرب لكل واحد من القربة والجزاق والمواشي بينهم  
ويضرب هذه الوجوه ثمانية اسمهم وعلى القول الاخر تسعة ان بينهم وهو عندنا فتخرج والله اعلم وقال صاحبنا في الرضا  
سقط ان كل من سمي ممن خاط به بغير لكل واحد بينهم وهم وكذلك الوقت على قياس قول صاحبنا في الرضا  
قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة للفقراء من كونه القلة للفقراء من الغار من قلت  
ارابت لو قال الفقراء من ولي سبيل الله قال فهو نصفان نصف في سبيل الله ونصف في الغار من قلت  
وكذلك لو قال وفي ابن السبيل جعلها اثلاثا قال نعم قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة للفقراء من ثمانية ما  
في كل سنة قال نعم على الفقراء من ثمانية درهم مما فصل بعد ذلك في الفقراء والمساكين وكذلك لو قال ولا الرضا  
ما به درهم والرقاب ما به درهم اعطيت كل وجه من هذه الوجوه درهم ما سمي لهم فقلت بعد ذلك كله  
هو للفقراء قال نعم قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وفي سبيل الله وان السبيل والرقاب  
والجرح وسمي لكل وجه من هذه الوجوه درهم سماء نزلت القلة قال تكون القلة هذه الوجوه على عدد الوجوه  
قلت ارايت ان قصرت القلة قال ضرب لكل وجه من هذه الوجوه خمس مائة في هذه الصدقة بغير هذه  
القلة بغير على ذلك والله تعالى اعلم بالصواب **باب الرجل يهب الرضا ويهب غيره فاعلى ما به**  
قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة لله ابدًا ولغيره على ذلك وفي هذه الأرض غيره قال الأرض  
صدقة موقوفة للفقراء والمساكين واما القربة والقلة في الواقع دون الفقراء قلت ذلك قال انما تصدق  
بالأرض ولو صدقت من القلة القائمة بها بشئ قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة لله ولغيره على الفقراء والمساكين  
لما لم يوصي بغيره فاعلى ما به غيره قال فالقلة والقربة للورثة ووجه المساكين الا ترى ان رجلا لو قال اصبحت  
للعلاء مني بعد وفاتي ثلث الموصي وفي غيره او تخلط كان ذلك لورثته فكذلك الوقت قلت ولم قلت ذلك قال  
لان الواقف والموصي يذرا ملكهما من الأرض ولم يزل ملكهما عن القلة التي فيها ان القلة لا تكون تبعًا للأصل الا  
ترك ان رجلا يوصي من رجل ارضًا بغير غيره او غلة كانت الغلة للبايع وكذلك القلة الا ان يشترط المشتري كذلك  
الوقت والوصية وكذلك لو وهب رجل لرجل ارضًا بغير غيره كانت الثمن عتقًا للواهب والوصية بالهبة وبغيره  
في قياس من يجر الهبة السابعة ان الهبة في الأصل جائزة وسقط الهبة في القربة والقلة ولا يكونان من يوصي واما نحن  
فتبطل ذلك كله وقال صاحبنا اذا هب الرجل من رجل ارضًا بغير غيره فاعلى ما به الثمن وهب من الأصل ومعلوم ان  
الهبة والرهن والبيع وقالوا اذا نال ملك رب الأرض عنها فالقلة لرب الأرض واذا هب من ملك رب الأرض  
عنها كانا جميعا قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها للفقراء والمساكين وبغير ثمن فاعلى ما به  
لوم وقف الأرض فالأرض موقوفة والبنية للواقف قلت نعم قلت ذلك قال لا والله اخرج الله من غلاتها فاعلى ما به  
على الغلة الحاضرة بعد اليوم ولن يبق القلة القائمة بغيره ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وكان  
بها بقاء فالقربة موقوفة لله والبايع الاول سواد قلت وكذلك النخل القائم بغيره والسجرات بغيره ارايت لو كان في بعض  
شقوق من غل مصر رب نال يكون ذلك كله للواقف قلت وهذا عندك والبيع سواد نال ثم كل ما كان يدخل في  
البيع يدخل في الوقت قلت وكذلك لو قال ارضي صدقة موقوفة لله ولغيره على الفقراء والمساكين قال نعم يكون كل ما كان  
فيها من ثمن او بعض شقوق من ثمن لورثته وسكان من بناها قائم ومن غل ومن ثمن ثمره فقلت وكذلك لو قال

المال موقوفة على رجل  
من الخيرات وسمي لكل  
وجه من هذه الوجوه  
او وقفها

هذه الأرض بعد وفاتي للعلاء من فلان وصية له قال نعم قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء  
والمساكين وعلى حصص في هذا السرب وطريق او مقبض قال القياس عندنا ان تكون الوقف على اطاقت  
به نقد ورحاضه دون ما سوي ذلك ولحي استحسن ان اجعل مكان لها من حق موقوفة عليها لاني ان لم افعل ارب  
الأرض ولم يكن لها سرب ولا مقبض ولا طريق الا ترى ان صاحبنا قالوا في رجل ارضه ولم يذكر حقوقه في  
طريقها قالوا استحسن ان يجعل له الطريق والسرب لان امور الناس على هذا وكذلك الوقت قلت ارايت رجلا قال  
ارضى صدقة موقوفة محدودا وجميع حقوقها قال فالسرب والمقبض والطريق وقف كله في القياس والاستحسان  
قلت وكذلك لو قال ارضي صدقة موقوفة محدودا وجميع حقوقها فان هذا كله سواد قال نعم قلت ارايت اذا قال  
ارضى محدودا وجميع حقوقها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون  
الغلة للواقف لانه قال وما في صدقة موقوفة والبن لا يكون موقوفة ولا على الاستحسان ان اجعل القلة للفقراء  
والمساكين وما عدا ذلك من الغلة بعد ذلك في الوجوه التي ذكرت في الأرض قلت ولم يجعل القلة لغيره فيها  
في وجوه الوقف قال لا وانما يكون ذلك للفقراء للورثه وما في صدقة فاحد كان قال القربة صدقة واجعل  
هول صدقة موقوفة على ما يكون فيه الوقت يجوز ان يوقف فيه ما ينييه فيما بينه وبين ابنه ان صدق ما قل ولا غيره على  
ذلك والقياس عندنا ان تصدق بها بقوله موقوفة لان الثمن لا يكون موقوفة ولكن استحسن على ما وصفت لك قلت ارايت  
لو قال محدودا وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه  
فيها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه فيها  
سوقا على وجوه الوقف والقياس عندنا ان يكون الثمن لرب الأرض ولكن استحسن ان اجعلها للفقراء والمساكين  
لقوله موقوفة فاعلى ما به بذلك ولا غيره عليه قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على ما اخرج  
من غلاتها فهو لورثه بعد وفاة المرحوم في قوله الله والقرعة العامة في الموصي في القياس وانما في الاستحسان  
في الفقراء على ما مضت لك وبالا استحسن ان اجعلها لرب الأرض محدودا وما في صدقة موقوفة  
وما في ثمن قليل واكثر صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه  
فيها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه فيها  
بهم ولا المساكين من ذلك قلت وكذلك لو قال ارضي محدودا وجميع حقوقها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن  
موقوفة وفراحت من موقوف على موصي وباتجرب قال يكون ذلك كله للورثه ولا يكون لأهل الوقت بشئ قلت ولم قلت  
ذلك قال اما كان في موقوفه بغيره ان لا يدخل في الوقت الا ترى لو كانت ثمن في بيت الأرض موضوعه ليرتد  
في الوقت وكذلك لو كان في موقوفه بغيره ان لا يدخل في الوقت وكذلك موصي بغيره ان لا يدخل في الوقت وكذلك بغيره  
في هذا الجمع في البيع قال نعم ذلك كله للبايع ولا يكون للمشتري قلت ولم قلت ذلك اذا كان بغير ثمن معلنة فقال ارضي  
محدودا وجميع حقوقها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه  
فيها وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه فيها  
الذي فيها الا ترى ان رجلا يوصي رجلا ارضًا بغير ثمن قليل واكثر وفي ثمن معلنة وحلت في البيع لا يفيها وسنها ولو  
بايع من رجل ارضًا بغير ثمن وفي بعض موقوفه ليرتد في الوقت الا ترى ان رجلا يوصي رجلا ارضًا بغير ثمن قليل  
وما في صدقة موقوفة ابدًا وبغير ثمن فاعلى ما به الثمن قال القياس ان تكون الوقف على ما ينييه فيها  
للموقوف بالارض ولو كانت الثمن يوم اتولد موصي كانت الثمن للفقراء والمساكين والقلة لغيره الا ترى ان رجلا  
لو كان له ارض فولدت ولدا فاقربا له لامة لرجل لم يكن ولدهما له وكذلك الثمن اذا اؤتمنت غل والله اعلم بالصواب  
**باب الرجل يهب الرضا على من يشاء** قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة لله ولغيره على الفقراء والمساكين  
اعلى من غلها من ثمن من الناس قال لا وقف جائزة قلت ولم قال ذلك قال لانه لما قال ارضي صدقة موقوفة على من يشاء في ان  
اعلى من غلها من ثمن فقد خرجت من ملكه بقوله موقوفة وما ولد ان يعطى الخدم من ثمن الا ترى ان رجلا لو قال



ثُمَّ جَاءَ إِلَى ثَلَاثِينَ عَشْرًا مِنْ شَامِئِهِمَا مَاتَ الْوَجِيءُ فَنَدَّ حَرَجَ الْبَيْتَ مِنْ مَلِكِهِ وَلِمُورِثِهِ عَنْهُ وَالْوَجِيءُ لَمْ يَعْطِهِ مِنْ  
أَحَدٍ كَذَلِكَ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
أَنْ يَعْطِيَ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
أَنْ يَأْكُلَ مِنْ غَنَائِمِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَدْفَعْ أَعْلَى عِلْمَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
لَمْ يَعْطِ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
لَمْ يَكُنْ مُعْطِيًا نَفْسَهُ أَمَّا مَعْنَى ذَلِكَ إِلَى بَيْتِهِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَدْرَأُ بَيْتَهُ بِثَلَاثِينَ مَالِي إِلَى ثَلَاثِينَ عَشْرًا  
فَلَنْ وَاسْتَأْذَنَ الْبَيْتَ لِنَفْسِي لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ عَلَى أَنْ يَعْطِيَ عِلْمَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْوَقْفُ  
لِنَفْسِهِ وَهَذَا الْقَوْلُ إِلَى حَبِيبِهِ وَتَوَلَّى الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ نَفْسَهُ أَمَّا هَذَا عَلَى بَيْتِهِ هَذَا الْمَنَارُ وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَدْرَأُ بَيْتَهُ بِثَلَاثِينَ مَالِي لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ  
مَنْهُ وَالْمَعْنَى بِبَيْتِهِ وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
مُتَوَقِّفٌ عَلَى أَنْ يَعْطِيَ عِلْمَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
بَيْتَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
سَمَاءَ عِنْدَ الْوَقْفِ وَشَرَطَ لَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
بَعْدَ ذَلِكَ عَنْهُ وَقَدْ انْقَطَعَ سَمِيعُهُ فِي غَلَّةِ هَذِهِ الْعِدَّةِ قَدْ مَادَامَ ثَلَاثِينَ وَحَبَّتْ لِعَلَّانِ حَبَّةُ الْآتَرِ أَنْ رَجُلًا  
لَوْ قَالَ يَدْرَأُ بَيْتَهُ بِثَلَاثِينَ مَالِي لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
بَلْ يَعْطِيهِ ثَلَاثًا أَوْ أَعْطِيهِ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ الْوَقْفُ  
سَمِيعُهُ هَذَا الرَّجُلُ بَيْتَهُ وَصَارَ الْبَيْتُ لِهَذَا الرَّجُلِ الْمَجْعُولُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمِيتَ وَاسْمُهُ بِهِ وَاسْمُهُ حَبَّتْ مَاتَ وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ  
إِذَا قَالَ الْوَقْفُ يَدْرَأُ بَيْتَهُ هَذَا الْوَقْفُ لِعَلَّانِ ثَلَاثِينَ مَالًا فِي عِنْدَ الْوَقْفِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا  
فِي الْوَقْفِ رَجْعٌ وَهَذَا رَجْعٌ لِمَا بَيْنَ الْوَقْفِ وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا وَقَالَ الْوَقْفُ لِعَلَّانِ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
هَذَيْنِ بَعْدَ وَثَاقِي أَنْ يَتَوَقَّعُوا الْجَعْبَ شَافَانِ قَالُوا سَيَأْتِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي يَقَعُ ثُمَّ قَالَ الْوَقْفُ لِعَلَّانِ ثَلَاثِينَ مَالًا  
هَذَا الْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
هَذَا يَمْزُجُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
ثَلَاثِينَ مَالًا إِلَى ثَلَاثِينَ عَشْرًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
فَإِنْ هَذَا يَمْزُجُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
أَنْ مَاتَ الرَّجُلُ الَّذِي جَوَلَ إِلَيْهِ الْوَقْفُ عِنْدَ هَذَا الْوَقْفِ قَالَ فَلَوْلَا أَنَّهُ لَمْ يَعْطِيَ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
مِنْ عِنْدِ الْوَقْفِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّجُلِ إِلَيْهِ كَمَا كَانَتْ لَهُ بَيْتُهُ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الرَّجُلُ قَوْلَهُ وَلَمْ تَكُنْ ذَلِكَ وَتَوَزَّعَتْ  
أَنْ سَمِعْتَهُ فَمَا انْقَطَعَ سَمِيعُهُ فِي غَلَّةِ هَذِهِ الْعِدَّةِ قَدْ مَادَامَ هَذَا الرَّجُلُ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَادَتْ مَسْئَلَتُهُ عَلَى  
حَالِهَا لِأَنَّهُ شَرَطَ الْمَشْبُوبَ فِي جَمِيعِ مَا أَرَجَّحَ مِنْ عِنْدِ هَذَا الْوَقْفِ أَمْ كَانَتْ عَلَيْهِ وَأَمَّا قَطْعُ مَسْئَلَتِهِ فِي بَعْضِ الْعِدَّةِ  
فَدَانِ يَنْشَأُ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
ذَلِكَ جَائِزٌ وَقَدْ انْقَطَعَ سَمِيعُهُ فِي غَلَّةِ هَذِهِ الْعِدَّةِ قَدْ مَادَامَ هَذَا الرَّجُلُ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَادَتْ مَسْئَلَتُهُ عَلَى  
ثَابِتِهِ بَعْدَ حَالِهَا فَكَذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ كَانَتْ أَرَأَيْتُمْ هَذَا الْوَقْفُ أَنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَ الْوَقْفُ لِحَدٍّ مِنْ الْأَسَاسِ  
كَيْفَ انْقَطَعَ فِي ذَلِكَ فَالْجَمِيعُ غَلَّةُ الْمَدِينَةِ وَالْمَسَاكِينِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا  
مِنْ عِنْدِ الْوَقْفِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْفَعْ عِلْمَهُ ثَلَاثِينَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَنْ يَعْطِيَ مَالًا

[illegible]



المشيه فذلك باطل لانه لا يحاط بطول تلك ارايت هذا الوقت الذي شرط لنفسه المشيه ان كان بالمد  
جئت فله هذه المدة لاهل الدنيا اعياهاهم وقدرهم قال الوقت باطل قلت ولم تكن وقد كان اصل الوقت  
جائزا قال اذا جعل اليوم وقد شرط له في ذلك فانه مما في عقد الوقت على ما وصفت لك فصار هذا بمنزلة رجل قال  
ارمي صدق موقوفه على اهل الدنيا عنهم ونقيرهم فذلك باطل الا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت ثلث مالي  
الى فلان ليطعمه من ثلث ان ذلك جائز قلت ارايت لو قال على ان اعطي عني من ثلث واحببت قال فما سوار قلت  
لو قال على من هوب او اردت او وصيت قال فخذ اكله سوار وهو على ما وصفت لك واذا قال الرجل قد جعلته  
لبن الميت ان ذلك باطل ويعود اليك ميراثا وقد انقطعت مسبقته وكان الميت هو الموصي فذلك كذلك الوقت  
على ما وصفت لك قلت وقد انقطعت مسبقته في الوقت كما انقطعت في الوصيه قال نعم فما سوار وقد عرفت ان الوقت  
كما طبقت الوصيه في القياس ولكن استحسن ان اجيره والله اعلم **باب الرجل يبيع موقوفة**  
**على ان ياتيها من احد اهل بيته** قلت ارايت رجلا قال ارمي صدق موقوفه به ابد على ان اضعه على من  
حيث شئت قال هذا وقت جائز قلت انه ان يبيع من احب على ما وصفت لك قال نعم قلت ارايت ان قال فلان  
وصفت علي في المسكين قال فذلك جائز ولهم الفقه وليس له الرجوع في ذلك قلت وكذلك لو قال قد جعلته  
في فلان او جعلها لفلان او قال قد اعطيتها لفلان قال نعم قلت فاذا مات فلان عادت مسبقته الوقت في غيرها  
على ما وصفت لك قلت وكذلك لو وصفتها في وقت بعد فتر قال نعم هذا اكله سوار وهذا عندي في هذه الوجوه بمنزلة  
الذي قاله علي ان ياتيها من احد اهل بيته ولا يشبه هذا عندنا ما قال ابو حنيفة يبيع من شاة يبيعه حيث شا  
وتدفع ابو حنيفة بهما وهذا عندي سواء لانه في الوصيه مخاطب لغيره وبهذه هنا مخاطب فانما المشيه على من وقت  
وكذلك لو قال اضعها حيث هويت او اردت او وصيت واستبنت قال نعم هذا اكله سوار وهو على ما وصفت لك  
واذا في وجه من هذه الوجوه التي استقبل الوقت عنها لان جائزا على ما وصفت لك قلت ارايت ان قال قد جعلتها  
في نفسي قال فالوقت باطل قلت لانه لا يكون بمنزلة التي تفر على نفسه لا يجوز له ذلك قلت نعم قلت وكذلك اذا  
قال على ان ياتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره وانما هذا على غيره وثلث في هذه المسئلة انه ان  
وضعت في نفسه فالوقت باطل وليس له ان يبيع من احد اهل بيته قوله اضعها حيث شئت قوله اعطها من شئت  
لانه لا يكون موعظا لنفسه وقد يكون واضعا عندنا وقال ابو حنيفة في رجل قال لثلاث ليطعمه حيث شا  
وليس له ان يعطيها لنفسه وكذلك الذي وصفت لك او هذا قولنا وكذلك الوقت على قياس قول ابو حنيفة في الوصيه قلت  
وكذلك لو ان رجلا قال قد وصيت بثلث مالي لاهل الدنيا كانت الوصيه باطله وكذلك الذي وقف على اهل الدنيا  
قال نعم قلت ارايت لو قال صدق موقوفه على ان ياتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها  
من شاة ولد فلان قال نعم فاعطهم جميعا عند الصدقة قال ليس له ذلك قلت ولو قال انما قال اعطها  
من شاة من ولدي والذي قاله ابو حنيفة يبيع من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها  
ان يعطيها لغير ولده قال ليس له ذلك لانه انما شرط المشيه لهم فصار الوقت عليهم له ان يعطي من شاة منهم وليس له ان يعطيهم  
جميعا فهذا القياس في ذلك وانما في الاستحسان فله ان يعطي جميعا فانه ما خذ من ارايت رجلا قال ارمي صدق موقوفه  
موقوفه على ان ياتيها من احد اهل بيته قال نعم هذا جائز وله ان يجعلها لمن شا وهذا بمنزلة الذي قال ارمي  
صدق موقوفه على ان اضع عليها حيث شئت ولا يشبه هذا قوله اضعها وجعلها قوله اعطها والله اعلم بالصواب  
**باب الرجل يبيع موقوفة على ان تاتيها من احد اهل بيته** قلت ارايت رجلا قال ارمي صدق موقوفه  
موقوفه على ان تاتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
المشيه لرجل فذلك جائز كما في شرطه لنفسه قلت فلماذا الرجل ان يعطيها من شاة قال نعم قلت فان قال هذا  
الرجل اعطها لانا في ما عاشر قال نعم هذا جائز قلت وله المشيه فيما بقي من الثمن بعد هلاك هذا الرجل

هذا الرجل في جميع ما وصفت لك من المسائل في استراط الرجل لنفسه المشيه سواء قاله نعم هذا اكله سوار قلت  
ارايك ان مات هذا الوقت قبل ان يعطيه هذا الرجل احدا قال نعم هذا جائز وله ان يعطي من شاة وجوه هذا الرجل  
وبعد وفاته قال نعم ذلك اليه قلت وكان قال لفلان ان يعطي عليا في حياته وبعد وفاته في ان احب قال هذا الحضان  
واساق القياس ليس له ان يعطي احدا بعد وفاة الوقت فان مات الذي جعل له المشيه بعد ذلك فالارض وقت  
على القنطرة والمساكين على ما وصفت لك قلت ولما قال هذا عندي بمنزلة رجل قال ارمي صدق موقوفه على القنطرة والمساكين  
الا ان لفلان ان يعطي عليا من شاة قال نعم وفلان قبل ان يعطي عليا احد اهل بيته والمساكين وكذلك الاول قلت  
ارايك هذا الرجل الذي جعل له المشيه قال قد اعطيتها ولدي وشي قال فذلك جائز قلت وكذلك لو قال  
جعلت فلان لولدي الوقت ونسب له قال نعم هذا اكله جائز وكان سمي هذا اجمع في عقد الوقت الا ترى ان الرجل  
لو وقفه على ولده او على الذي جعل له المشيه ان ذلك جائز وكذلك الذي جعل له المشيه اذ سمي من قد وقف  
على نفسه او سمي في عقد الوقت كان جائزا على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال هذا الذي جعل له المشيه اذ  
قاله فوجعلت عليا ابدى ابا قال ليس له ذلك قلت لانه لو قاله عليا لفلان ان يعطي عليا من شاة كان هذا  
موقوفة على عليا ان يعطيها من شاة كان هذا على غيره فلا يكون له ان يعطي نفسه وهذا بمنزلة الذي قاله ثلث  
على ان ياتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
وانما له المشيه في ان يعطي غيره فاما ان يبيعها لغيره فلا يبيعها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
في ان اضع فلان حيث شئت موقوفة في نفسه ان الوقت باطل وقد انقطعت مسبقته قال ان الوقت لو استقبل الوقت  
على نفسه كان موقفا ولو استقبل الوقت على الذي جعل له المشيه كان جائزا وكذلك ان ياتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره  
ان يعطي نفسه وانما له ان يعطي غيره ولا يبيع مشيه باعطاء اياها لنفسه بل ارايت ان قال قد اعطيت عليا هذا  
الوقت وجعل له ان يعطيها من شاة قال فالوقت باطل وكان هذا الوقت شرط ذلك لنفسه في عقد الوقت فذلك باطل  
وكل مشيه يكون من هذا الذي جعل له المشيه فكذلك كانت مشياه في عقد الوقت الا ان له ليس له ان يعطي نفسه  
قلت فان قال قائل علي ان اعطي عليا من شاة فاعطاه نفسه فقد انتقضت مسبقته قيل له ما تقول في رجل قال  
لغيره اضعها في عبيدي حيث شئت قلت قد شئت منق نفسي فاعطيت ذلك له ان يعطي بعد ذلك من العبيد غير ذات  
قال نعم فقد ترك لغيره ان يعطي مشيه وانما اضعها في غير من جعل له فيه المشيه قلت ارايت اذا قال ارمي صدق موقوفه  
على ان تاتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
عندي بمنزلة الذي قاله علي ان ياتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
حيث شاة قال نعم فذلك جائز فذلك هذا الوقت باطل وانما اضعها في غير من جعل له فيه المشيه فليس له ان يعطيها لغيره  
شاة فان مات قبل ان ياتيها من شاة فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
على ما وصفت لك وهذا بمنزلة الذي قال ارمي صدق موقوفه على ان تاتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره  
وان مات فلان قبل ان يعطيها من شاة فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره  
قال قد وصفت عليها لاهل بيته قال الوقت باطل وكان اوقات نفسه سمي ذلك في عقد الوقت قلت ارايت  
ان قال الذي جعل له المشيه ارمي صدق موقوفه على ان تاتيها من احد اهل بيته فليس له ان يعطيها لغيره  
وكان اوقات نفسه سمي ذلك في عقد الوقت الا ترى ان جعل المشيه اذ كانت كانه في الاصل وكذلك هذا  
نفسا ارايت هذا الذي جعل له المشيه ان يعطيها من شاة ان وصفتها في نفسه في حياته قال فذلك جائز وله الفقه  
ما عاشر قلت ولم تكن فذلك لانه لا يكون واضعا عند نفسه وهذا بمنزلة الذي قاله ثلث لفلان ليطعمه حيث شا  
موقوفه في نفسه فذلك جائز وكذلك الوقت على ما وصفت لك ان جعله لنفسه فذلك جائز قلت وكذلك اذا قال  
لذ جعلت نفسي سمي من تلك السنة لفلان ان يعطيها من شاة فليس له ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره ان يعطيها لغيره







قال قد جعلت نصف هذه السنة قال فانما له نصف تلك السنة فاما عرفت انه من ثلثها فلو كان  
شركا به والى الواقف التفصيل على ما وصفت لك فيما سمي قلت فان قال فله هذه الصدقة كلها الا درهم واحد لم يل  
سهم وسما قال فذلك جائز قلت فله ان يرجع بد ذلك قال لا قلت لولا ان هذا كان قد شرط في عقد الواقف  
وليس له الرجوع قلت وكرهت لوجعل له سبب معلوم قال نعم قلت وكذا لو فعل بعض من يحد من النسل  
على ما وصفت لك قال نعم لان يعمل النسل والولد القيام على ما توي في ذلك قلت وقوله قد فصلت فلانا على ما كان  
يكون تفصيلا قال نعم قلت فان قال قد فصلت فلانا على اخوته بنصف ثلثه هذه الصدقة والاخره ثلثه قال للذي  
فصله من هذه الصدقة ثلثها وللآخرين الثلث قلت ولم يزل ذلك قال لان النصف لهما وللآخرين الثلث  
فما لم يدرى فاذا فهمت الى ذلك النصف كان على هذه الصدقة لك قلت اريد ان قال لست اعطي ولذا لان  
وغيره من هذه الصدقة شيئا واعطيتهم قال ليس له ذلك وبطك مشيئة في التقصيل واما الوقت علم جديا قلت  
ولم يزل ذلك قال لا يعمل لنفسه في ميراثه وليس ان يحولها عنهم واما له المشيئة فيهم في التفصيل قلت لم تقصرت  
مشيئته فيهم قال لا لما قال لست اشاء ان اعطي ولذا لان ولسه تعدا بطل مشيئته التي شرطها في التفصيل الا ترى  
ان رجلا لو قال قد عرفت وصيت بثلث مالي لثلاث بنات على ان لوي ان يفصل بينهم على بعض فقال لوي لست اري  
ان اعطي احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد بطلت نصارا للثلاث بهم سواء وكذا لك الوقف على ما وصفت لك  
واذا اطلع المسببة وبطلها فكان له ميراثه في عقد الوقف قلت اريد ان الرجل يقول ارحمني هذه صدقة موقوفة على بني  
فلان ولسه على ان ان احصل بغيرها من شيتهم قال فذلك جائز وهو على ما شرطت قلت وان جعل على رجل واحد  
منهم قال فذلك جائز قلت ولم يزل ذلك اذا قال على ان انقل بغيرهم على بعض فليس لان يوطي الثلث واحدا  
قال لا يشبه قوله على ان ان اخص بعد ان شيتهم بغيرهم على ان ان اخصل بغيرهم على بعض فلا يكون لبعض  
بغيرهم الا وقد قال الذي فضل عليه شيئا وقد يكون مختصا بغيرهم دون بعض ولم يوطي الباقي شيئا قلت وكذا لك  
وصيت لك ثلث فان مات قبل ان تخص احدا منهم بشي من ثلثه هذه الصدقة قال فله بغيرهم على عدد درهم  
فان قال قد اخصصت فلانا و فلانا ما هذه السنة قال فذلك جائز على ما قال قلت فان قال قد اخصصت  
بنينا فلانا ولسه ما سألوا قال نعم هذا كله جائز وهو على ما جعله عليه قلت ولعل الرجوع بعد ذلك قال لا قلت  
وكذا لك لو اخصصت لهما رجل منهم ثم رجل قال نعم هو على ما شرطت قلت ولعل ان يحولها عنهم الى غيرهم قال نعم لعل ذلك  
واما ان تخص بعضهم بخاص دون بعض واما ان يحرمهم فليس له ذلك وان قال لا اشاء ان احص احدهم بشي قال  
فالله كما لم يوطي قد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك قلت فان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم في هذه السنة  
بشي قال قد انقضت مشيئته في هذه السنة وله الاختصاص بها بعد هذه السنة على ما وصفت لك قلت  
وكذا لك لو قال لا اشاء ان اخص احدا منهم في هذه السنة بشي قال فقد انقطعت مشيئته في هذه السنة وله  
الاختصاص بها بعد هذه السنة على ما وصفت لك قلت وكذا لك لو قال لا اشاء ان اخص احدا على ما قال  
نعم فقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك نصارت الصدقة لهم جميعا فان قال قد خصصت فلانا ما هذه السنة  
فذلك جائز وليس له مداه حيا له فان هلك فلان قد عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك قلت  
فان كان الواقف قد هلك قبل هلاك الذي اخصه بها قال فله كما لباقيهم من ثلثها ومقتك قال نعم فله  
فان قال قد اخصصت بنينا فلانا ولسه فان قرض فلان ولسه قال فذلك جائز وهو على ما وصفت لك اذا كان الواقف  
قد هلك فقد انقطعت مشيئته وصارت الصدقة لهم جميعا فان كان الواقف حيا لم يمت على ما وصفت لك  
قلت بل قلت اذا اخصصت لهما رجلا مات ذلك الرجل ان يحتض بغيرها بعد ذلك قال لا انا تخص هذا الرجل بغيرها  
حياته فاذا انقطعت مشيئته في الاختصاص على حالها وهذا اعدي بمنزلة الذي قال قد اخصصت بغيره هذه السنة  
فلانا واذا انقضت هذه السنة عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك الا ترى انه لو قال على ان اعطي

من شيتهم فاعطى رجلا غلما مداه حياته ثم مات ذلك الرجل ان مشيئته تقوم وكذلك قوله في الاختصاص  
قلت اريد ان قال على من شيتهم فلان ولسه على ان احرم من شيتهم قال فذلك جائز وهو على ما شرطت قلت  
فان هلك قبل ان يحرم احدا منهم قال فانهم جميعا على ما وصفت لك قلت فان قال في حياته قد حرمت  
فلانا واخره من هذه الصدقة قال فذلك جائز وقد حرم من الوقف وكان له ميراثه في عقد الوقف قلت  
وكذا لهما جميعا الا رجلا منهم قال نعم الله لهذا الرجل مداه حياته فاذا هلك فميراثه على الفقراء والمساكين  
قلت فاذا قال قد حرمهم جميعا قال فليس له ذلك واما له ان يحرم بعضهم لا قال من شيتهم فلانا ما هذه  
بعض دون بعض في الدار والماضي الا استحسن فله ان يفعل على ما قال وقد حرم جميعا من الوقف قلت فاذا  
احرم من الوقف ان يجعل هذه الصدقة قال للفقراء والمساكين قلت لو قال اذا حرمهم فكان ميراثهم  
في الابناء وكان له صدقة موقوفة وسكت في الفقراء والمساكين قلت لم يكن قوله على ان ان احرم من  
سبب منهم ان يحرم بعضهم دون بعض فلا يكون له اخراجهم جميعا قال لا ترى انه لو قال على ان ان اعطيتهم  
من شيتهم فقال قد اعطيتهم جميعا هذه الصدقة ان ذلك جائز جميعا كان ان لم يعطهم جميعا وهذا استحسن  
قلت فله ان يعطيهما قال لا قلت ولما لم يزل ذلك الا ترى اني اعمل ما يكون من المشيئة اذا  
وانقطعت مشيئته بغيرها وصارت على الفقراء وليس له ان يرد هاهنا على ذلك الا ترى اني اعمل ما يكون من المشيئة اذا  
استقر لها كما كانت في عقد الوقف فله ان يرد هاهنا على ذلك الا ترى اني اعمل ما يكون من المشيئة اذا  
سنة قال فذلك على ما قال وليس لم يزل ذلك هذه السنة حيا للفقراء والمساكين ولم يزل ذلك  
قلت وليس له ان يصرف ثلثه هذه السنة اليهم قال لا قلت فان مات قبل هذه السنة لم يزل ذلك  
هذه السنة للفقراء على ما وصفت لك واما ما حدث الله من الصدقة لبي فلان على ما وصفت لك فيهم قلت  
ولم يزل ذلك قال هذا اعدي بمنزلة رجل قال ارحمني صدقة موقوفة على فلان فلان على ما وصفت لك فيهم قلت  
تحدث الله بعد ذلك بهو لبي فلان هو على ما قال فكذلك هذا الا ترى اني اعمل ما جعل المشيئة من الواقف اذا  
كان بمنزلة الذي سمي في عقد الوقف فكذلك هذا اريد فان قال قد حرمهم جميعا في حياته قال فذلك على ما قال  
ومقتك حيا للفقراء على ما وصفت لك فاذا هلك فالله لم يوطي هذا الباب الاول سواء ان قال قد حرم  
بعضهم وسما واخره من الصدقة قال فله الباقي منهم وله المشيئة منهم على ما وصفت لك قلت فان مات او قال  
قد بطلت مشيئتي التي اشترطت قال فالله الباقي وقد خرج الذي كان حرمهم ولا يعودون بها ابدا وكان وقف  
هذا الوقف على هؤلاء الباقي فان قال قد حرمت فلانا و فلانا من ثلثه هذه الصدقة سنين الى الدارين حرمهم فاذا  
انقطعت هذه الصدقة سنين صارت الصدقة لهم جميعا وعادت مشيئتهم جميعا على ما وصفت لك قلت فان هلك  
قبل انقضائها هذه الصدقة سنين قال اما ثلثه هذه الصدقة سنين بالذين يحرمهم فاذا انقطعت هذه الصدقة  
سنين فالله لهم جميعا قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة على بني فلان على ان اخص منهم من شيت قال  
هذا والباب الاول سواء وهذا بمنزلة قوله على ان احرم من شيتهم واذا قال صدقة موقوفة على بني فلان  
على ان ان اخصل بعد ان شيتهم فقال قد اخصصت بنصف ثلثها فلانا فقد انقطعت مشيئته في نصف الثلث  
والنصف الاخره المشيئة فيه على ما شرطت ومشيتهم في حالها الا ترى انه لو قال قد بطلت مشيئتي في نصف  
ثلثه هذه السنة كانت مشيئته في النصف الباقي ثابتة كذلك هذا الذي وصفت لك قلت اريد اني اعمل ما يكون من المشيئة اذا  
صدقة موقوفة على بني فلان ولسه على ان ان احرم من شيتهم قال فذلك جائز وهو على ما شرطت ولما اخرج  
من شيتهم لا يشترط المشيئة في ذلك قلت فان مات قبل ان يخرج احدا منهم قال فالله لهم جميعا سواء بينهم وقد  
انقطعت مشيئته في الاخراج قلت فان قال قد اخرجت فلانا قال فميراثهم ولا حق لي في الصدقة والله الباقي  
وله المشيئة في اخراج من شيتهم فان اراد ان يدخل الذي اخرجهم فان ليس له ذلك وقد خرج من الوقف

الصدقة في حيزهم







منهم بالسوية فالان اجاز واجاز وابراز كانت الفقه عليهم المذكور مثل حفظ الانثيين وشروط الميت في هذا  
 باهل وان كانت له زوجة كان لها الثلث من هذه الفقه قلت ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدته موقوفه  
 علي ولدي لصلي في هلك من هلك مني ماسي لم من غلات هذه الصدقة وما كان نصيبه منها لو كان جباله  
 فولد ولده ونسله ما تاسلوا حركي فمعه وحركي ذلك عن كل من هلك منهم علي بن ماسي ما بقي احد كلف الحجاب  
 في ذلك قال الفقه لولده ولولده الصلب منهم المذكور مثل حفظ الانثيين قلت ارايت ان هلك منهم واحد ولده ولولده  
 ولد ونسب قال جميع ماسي لهما هلك منهم لولده وولد ولده ونسله قلت كيف قسم الفقه قال قسم الفقه  
 علي عدد ولد الصلب كما كان نصيب الهاك لو كان جباله فولد وولد ولده وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم  
 وبين جميع ورثته الميت علي قدر سوارتهم من الميت قلت فباحد ولد الميت ونسله ما اصاب ولد الصلب  
 ثم باحد ولد حصتهم من سوارتهم لو كان جباله فولد وولد ولده ونسله ما اصاب ولد الصلب  
 الوفتين وجميعهم قال نعم اما ما كان نصيب والدهم لو كان جباله فولد وولد ولده ونسله ما اصاب  
 لولده الصلب ميراثهم منه قلت وكيف قلت هذا قال اما ما كان لوالدهم فولد وولد ولده ونسله ما اصاب  
 من الواقف فمعه جازيه فاما ما رجع الى والدهم من نصيب ولد الصلب بالانثيين فهو بينهم ميراث فباحد ولد من  
 وجهين واحد من ماسي لولده لولده لا ينفذ ذلك فمعه بعدد مومن لم يحوز لم الوصيه وياحد من ميراثهم  
 عن والدهم ما كان نصيب والدهم ما صار للباقي من ولد الصلب يكون قد صار لهم من الوجهين جميعا قلت  
 ارايت ان كان للهاك من ولد الصلب امرأة قال باخذ من ما صار لهم ما صار لولده الصلب ولا يخذ ما كان  
 للميت شيئا لان ما كان للميت فقد صار وصيه لولده ولده والوصيه لولده جازيه وما صار لوالدهم ما صار  
 لمن ينفذ من ولد الصلب فمعه ذلك من ميراثهم من الميت يكون للمرأة الثلث من ذلك قلت ارايت ان كان علي الهاك  
 من ولد الصلب دين قال اما ما كان له فهو لولده وولد ولده واما ما رجع اليه ما صار له من ولد الصلب  
 فهو لغريمه وبواحق يذ لك من الورثه فان قال لا يجوز ان ياخذ ولد الهاك من وجهين ماسي لوالدهم من الوفت  
 وياخذون من حصص الولد الباقي ما كان نصيب والدهم علي طريق الميراث فيكون لهم من وجهين فلا يجوز ذلك  
 وقال بعضهم ما كان نصيب والدهم خاصة ولا يرد لهم علي ذلك قلنا ان قال هذا ما يقول في رجل قال ارضي  
 صدته موقوفه بعد وفاتي علي ابن فلان وفلان في هلك من هلك مني نصيبه لولده ونسله فهاك احداهما قال يكون  
 نصيب الهاك لولده ونسله ويكون النصف الباقي للثاني من الانثيين ولا يزداد ولد الميت علي ذلك قلنا ما تقول  
 فيه ان قال ارضي بعد وفاتي صدته موقوفه علي ابني فلان وفلان في هلك من هلك مني نصيبه للفقراء والمساكين فذلك  
 احداهما ولولده قال يكون نصيبه للفقراء والمساكين قلنا له فانصف الباقي اليه الباقي في قولك فان قال  
 نعم قلنا له فقد صار له نصيب من مال الميت في ليرصل الي ورثته انهم من ذلك في الوصيه للمساكين انما في  
 نصيب الهاك منهم يجوز للميت ان يوصي احد ورثته تكون الوصيه في حصته دون حصته الباقيين وهذا  
 لا احب احدا يقول وكذلك ولد الولد من جباله الوصيه فمعه كذا لفقراء والمساكين وانما ياخذون ما كان لاسيهم  
 من الفقه بوصيه احد فمعه كذا لفقراء والمساكين سواء جاز لهم كذا جاز للفقراء والمساكين ويقول ورثته الميت لهم ارايت  
 ما ياخذ من هذا الوفت اليه انما ياخذ ميراثك عن ابيك فكيف يكون كذا ميراثك عن ابيك ولا يكون لنا مثله وقد اوجي  
 الوفت في حصه اجسام الوفت من جباله الوصيه فان جاز هذا فقد يجوز ان يوصي في نصيب بعض الورثه ورمع  
 قلت ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدته موقوفه علي بن فلان وفلان وفلان في هلك من هلك منهم نصيبه لولده وولد ولده  
 ونسله او قال للمساكين او قال للفقراء فهاك منهم واحد فاحر المساكين او القواة او ولد الولد ما كان نصيبه  
 ناله لورثه الهاك ان يشاركون الباقيين في الثلثين الذين لهما من غلات هذه الصدقة فيقومون بنقام والدهم لان احد  
 فذلك اوجي فمعه حصه ابيهم من ميراث الوصيه وانما ياخذ من الوفت علي جبه الميراث ولا يجوز لهم وكون ماسي

لورثه الوصيه

لهم جميع الورثه قلت لو قال ارضي بعد وفاتي صدته موقوفه علي ولدي ولولدي ونسلي وبني بنحرج  
 من الثلث فاجاز ذلك الورثه قال فالوقف جازيه ويكون الفقه علي ما شرط الميت ولا يسم منها بقي علي جبه الميراث  
 قلت وكذلك لو قال ارضي صدته موقوفه علي ولدي لصلي في هلك من هلك منهم جميع ماسي لم من هذه الغلات  
 وما كان نصيبه منها لو كان جباله فولد ولولده ونسله فاجاز ذلك الورثه بعد وفاة الميت قال فالوقف  
 جازي علي ما شرط الميت وكون بينهم من هلك منهم لولده ونسله ولا يكون لولده الهاك من حصه من بني من ولد الصلب  
 نعم لان الوصيه نذ اجرت لمعه والوصيه لوارث جازيه اذا اجاز ذلك الورثه قلت ارايت ان كان اجاز ذلك  
 ذلك للوقف فعلى الورثه دون بعض مال يقيم الوقف علي ولد الصلب في هلك منهم حصه لولده ونسله ويكون  
 ما بقي من بني من ولد الصلب في كان من ولد الولد نذ اجاز ابو الوقف فلا حصه لمعه فيما بقي من الفقه ومن لم يكن  
 منهم والده اجاز الوقف بمولي حصته من صار ميراثا من غلة هذا الوقف علي ما وصفت لك قلت ارايت رجلا قال  
 ارضي صدته موقوفه علي فلان فهاك فلان جميع ماسي لم في غلات الوقف لولده وولد ولده ونسله فاجاز ذلك  
 الورثه بعد وفاة الميت قال الوقف جازي علي ما شرط الميت قلت ارايت ان لم يرز ذلك قال فالغلة من جميع الورثه  
 علي قدر ميراثهم من الميت ما بقي لابن الموقوفه عليهم فاذا مات الابن الموقوف عليه فالغلة لولده وولد ولده ونسله  
 ولا يكون للورثه من ذلك ثلثا ولا كثيرا الا نصيبه لمعه من حدتهم وهم يرثونه والوصيلان يرثان جازيه قلت  
 ارايت ان قال ارضي صدته موقوفه بعد وفاتي علي قتراسي واولادهم ونسليهم فيخرج من الثلث اعطي  
 ولد الصلب من ذلك شي قال لا لان قوله ميراثا علي يرثيهم الغرايه الدس لا يرثه قلت وكذلك لو كانت  
 له اخوة يرثونه او بنيهم يرثونه قال فالوصيلان كان من الغرايه لا يرثه فاما من كان من القرايه يرثه فاه لا  
 وصيه له لان المعنى عندنا انما هو علي بن ليرث من يكون له الوصيه وقال الصالح في رجل قال نذ وصيت  
 مالف درهم في قتراسي ان الولد والولد لا يرثان في وصيه ولبس من القرايه وولد الولد وهم بعد اقرب  
 من القرايه ولا يرثون في القرايه قلت ارايت رجلا قال ارضي صدته موقوفه بعد وفاتي علي كل من انتقم من  
 ولدي وولد ولدي ونسلي ما تاسلوا او ارضي مخرج من الثلث كيف الجواب في ذلك قال ينظر الى ميراث  
 سهم فقير يوم باقي الفقه جميع كونه ماسي لم تقسم الفقه علي عدد الورثه ما اصاب ولد الولد والنسب فهو  
 لهم وما اصاب ولد الصلب الفقراء فهو لهم وجميع ورثته الميت من الاغنيا والفقراء بينهم علي قدر سوارتهم  
 عن الميت لان الميت قد اوجي لكل من كان فقيرا من الولد والنسب فالوصيه لهم جازيه لا لهم ليسوا بورثه واما  
 ما اصاب من كان فقرا من ولد الصلب فهو بينهم وبين ساير الورثه علي قدر سوارتهم قلت ارايت ان استغني  
 من ولد الصلب او هلك قال يجعله كان لم يكن قلت ارايت من اتقن من ولد الصلب بعد ان كان غنيا قال  
 يدخل في الوقف ويقسم الوقف علي عدد فقرهم يوم باقي الفقه ومع من استغني قبل ذلك ويدخل من اتقن  
 بعد ذلك وتقسم الفقه علي ما وصفت لك قلت ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدته موقوفه علي كل من اتقن من  
 ولدي وولد ولدي ونسلي ما تاسلوا اعطي كل واحد منهم من ذلك ما يكتفيه في طعامه وكسوته المعروف فاجاز  
 ذلك بعد وفات الميت قال فالوقف جازي علي ما شرط الميت قلت فان لم يرز الورثه ذلك قال يعطي كل فقير منهم  
 ما يكتفيه في طعامه وكسوته بالمعروف من غلة الوقف ما صار لولد النسل فهو لهم جازيه وما اصاب ولد الصلب  
 فهو بينهم علي قدر سوارتهم من الميت لانها وصيه لوارث والوصيه لوارث لا يجوز قلت ارايت رجلا قال ارضي بعد  
 موقوفه بعد وفاتي ولدي لصلي في هلك منهم جميع ماسي لم من ثلث هذه الصدقة وما كان نصيبه منها لو كان  
 جباله فولد ولولده ونسله ما تاسلوا فهاك واحد منهم ما خصه لولده وولد ولده ونسله ويكون لورثته  
 ان يشاركون اعيانهم فيما صار لهم من غلة الوقف ذلك فباخذون من ذلك لير يكون لولد الهاك ونسله وهذا  
 كان نصيب والدهم لو كان جباله ليرثه هذا الولد والنسب كما جعل سهم من هلك لولده ونسله يكون هذا



حانی  
نعلی

الألوكة  
www.alukah.net







باسم الله الرحمن الرحيم رت يثبت ولا تعسر  
 محمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى في سائر علامته زمانه اقضى قضاء المحققين القاضي نور الدين  
 الطرابلسي توفى الله بالرضوان عن بيع الوقت جازوا باطل او فاسد فاجاب رضى الله عنه بان بعض المشايخ  
 قالوا بطلانه وقال بعضهم بقصده وهذا هو الصحيح من المذهب فان اعترضوا في الله تعالى عن عرف الباطل  
 والفساد فقالوا ما كان اصله غير مشروع اي لم يكن مالا كبيع السر والبطون والدم والحق والفساد ما كان  
 اصله مشروعاً اي مالا لا يتحقق ما ينتفع به ولا مثل ان الوقت ما يتفق محتمل منتفع به مضمون بالانفاق وفوقها  
 على الباطل فهو عا على الفاسد فهو عا فقالوا في فروع الباطل لوجع بين عبد وهو باعها صفة واحدة كان البيع  
 باطلاً فيما كان نوع الباطل سرّاً لا العبد فابطلته وكذا لوجع بين شاة وخنزير وباعها صفة واحدة كان البيع  
 باطلاً فيما كان نوع الفاسد لوجع بين عبد وعبد غير و باعها صفة واحدة كان البيع في عبد صحيحاً  
 نافذاً لانه لو كان في عبد غير فهو نافذ اجازة ما كان ان اجازة نفذ وان رقت بطله وكذا لوجع بين عبد وعبد  
 ومكاتب او عبد وام ولد وباعها صفة واحدة كان البيع في المكاتب صحيحاً نافذاً لانه لو كان البيع والوقت فاسداً الا  
 لو كان باطلاً لبطل المالك ايضا كما قد مناه في العبد وخطره واثمنا في قوله ما قرناه من تعريف الباطل والفساد  
 والتفريع عليه ان بيع الوقت فاسد لا باطل في هذه التعاريف والفروع المذكورة في كتب المعتنات المحتون  
 في الشرح كالكتبة وشروحه والرهاية وشروحه وغير ذلك من المحتون في الشرح والمحتول عليه في المذهب وقراصل  
 المختار اصلاً وهو ان البيع صحيح فاسداً اذا لم يكن مستحقاً للحرية من وجه يملك بالقبض واكثرنا بقولنا ولم يكن  
 مستحقاً من وجه عن بيع المدين والمكاتب وام الولد فان البيع فيه فاسد ومع ذلك لا يملكون بالقبض الاختصاص  
 كما منعه للحرية من وجه وقالوا يجب على كل من المتعاقدين فسخ المبيع بيحاً فاسداً وان قبض لان رفع الفساد حق  
 القدر يجب رفعه بهذا اذا لم يتصرف فيه المشتري فان تصرف فيه ببيع او هبة او تملك من غيره عوض كان  
 البيع صحيحاً نافذاً لانه لا تعلق به حق العبد واذا اجتمع حق الله وحق العبد كان حق العبد مقدماً على  
 حق الله كما لا يحتاج العبد وغنى الله فاذا علم بهذا وتقرر رواج الوقت او الباطل الوقت على وجه الاستبدال  
 فان وجدت المسوغات الشرعية بان فقد الربح مثلاً او نقص نقصاً فاحضاً او ما اشبهه كان البيع صحيحاً  
 لازماً على ما هو المقتضى به من المذهب وان لم يكن المسوغات الشرعية موجودة او باع لغير وجه الاستبدال  
 كان البيع فاسداً فاذا قبضه المشتري ملكه بالقبض فاذا باع بعد الاخر كان البيع صحيحاً نافذاً لازماً فلا يجوز  
 الاحدا بطلان كما قرناه فاذا علم بهذا فقد وقع حادثه ووقع فيها ضبط كبير وعلى ان شخصاً من كبار البلد  
 اشترى ما كان من وقت مدرسته معلومة على وجه الاستبدال من ثالث المشتري او من ثابتهم سواء كان الاستبدال  
 صحيحاً او لا وكان البيع لغير وجه الاستبدال كان بشراً المشتري المذكور صحيحاً نافذاً لازماً وقد وقع ذلك وحكم  
 بصحة الوقت ولو رتبة فامى حنفى فاذا رفع هذا التحفظ المذكور امه الاولى الامامية لله في الدين وجه عليه  
 ان يمكنه من وضع يده على وقته ومنع من يجازيه في ذلك ويغاب في الامر ابيع الله الثواب الجزيل  
 وان امتنع من ذلك والحياء بالله كان انما كان الدين حاضره في الدنيا والاخر ولا يرد عليه ما قرناه  
 من القواعد المذكورة والفروع المشهورة ببيع المساجد والمواضع فان ملكاً كخروجها عن حوزها خالصاً لله  
 فصار بمنزلة الاحرار صرح بذلك غيره وامر من اعترض رضى الله عنه بمجموع ما ذكره وقرنه منقلاً  
 من كتب معتنات رضى الله عنه ومن نازع في شيء مما ذكرته فقررته فهو بعد عن العلم وعن حمار سدة وقال في المحيط ولو باع  
 الوقت والمكاتب صفة واحدة فبطلت في المالك لان البيع لا ينعقد على الوقت ثم قال في قيل ببيع البيع في المالك وهو الاصح  
 لان البيع ينعقد على العتق لا ماله منقوله لا ترى انه لو اتممت انسان الوقت بان عدم العتق واجرى الماء على

الباطل

وكان في المدين وام الولد  
 فاسداً وكذا لوجع بين مكاتب  
 ووقت وباعها صفة واحدة  
 كان البيع في المكاتب صحيحاً نافذاً

الحرية

الارض حتى صارت حال الانصاف للزراعة يخرم فيمته ومكداً مبالاً في وقته قال لو باع المتولى الوقت لا يجوز  
 فان عدم المشتري البناء فلما في ان يضمن البايع قيمة البناء او المشتري فان ضمن البايع نفذ ببيع لانه ملكه  
 بالضمان فصار كانه باع ملك نفسه ولو ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك البناء فدل على ان الوقت قابل للتكليف  
 والمكاتب فانه ينعقد البيع عليه فظهر فانه انعقاد في هذه البيع على المالك كما لو باع فناء وهدم انتمى ثم كتب الصلاة  
 الحق في حقنا الشيخ شهاب الدين احمد بن يوسف الحنفى ان يوافق بما افاد من الاسلام ابو الحسن نور الدين  
 الطرابلسي الحنفى ملكه كما اجمعه وضمه بالصالحات عملنا وعلمه من ان بيع الوقت فاسد لا باطل على الصحيح  
 وكتب مشافهة رضى الله عنه بذلك ولو تبعتها كلامهم لا تبعتها القامع واورثنا السامع والمحقق احق ان  
 يثبت فماذا بعد الحق الا الضلال  
 والله اعلم بالصواب

فسخ الله  
 الشريين بن الشلي  
 ما صدرته الجلالة بقول  
 احمد بن يوسف الحنفى